اخترنا لك ١٢٧



Douglas Jay

THE SOCIALIST CASE

Revised and rewritten in the light of recent experience so as to state the up-to-date

CASE FOR SOCIALISM AND PLANNING IN A FREE SOCIETY

With a Foreword by the Rt. Hon.
CLEMENT ATTLEE

قضية الاشتراكية

بقلم
دوجلاس جاي

ترجمة جميل الدهبي
مراجعة حسن زكي احمد



طلبة

اخترنا لك

القضية الاشتراكية

بقلم دوجلاس جاي

تقديم كليمنت اتلى

تقديم

اننى أود أن أوصى كل المهتمين بالتجربة البريطانية فى سبيل تحقيق الاشتراكية الديموقراطية بقراءة هذا الكتاب ، فهدف القضية الاشتراكية عرض الحجج الفلسفية الاساســـية للتوجية الجمــاعى لمواردثروتنا الاقتصادية فى ظل سلطة البرلمان المطلقة والتدليل على أن الصراع الذى تتميز به الحرية الاقتصادية المتمثلة فى مبدأ «دعه يعمل» لايكن أن يحقق توزيع الثروة طبقا لاحتياجات عامة الناس .

واعتقد أن هذه الحجج لايمكن الرد عليهــا فهى تستحق بالتأكيـــد اهتمام كل المتحدثين باللغة الانجليزية ــ سواء أكانوا اشتراكيين مؤمنين باشتراكيتهم أم لا ــ الذين يرقبون جهـــود الحركة العمــالية البريطانية الحالية وما حققته من الاعمال . ويتوقف مستقبل الحكومة الحرة الى حد ما على نجاح هذه الجهود والفهم العام للمســائل الاساسية التى ينطوى عليها المستقبل

ك. ل. اتــلى

مقـــــدمة

يهدف هذا الكتاب الى تلخيص قضية الاشتراكية على اساس دراسة حقيقة الفقر كما هي قائمة في العالم المعاصر . وقد يكون هناك اعتقاد بأن هذه دراسة تمثل علم الاقتصاد في حد ذاته غير أن الحقيقة غير ذلك لان علم الاقتصاد ـ باعتباره علما ـ يبحث في المظاهر الاقتصادية بعيـدا عن مغزاها الاجتماعي والقانوني والتنظيمي . أما هذا الكتاب فهو يبحث مشكلة الفقر لا من حيث علاقتها بالاسباب الاقتصادية البحتة فحسب بل من حيث علاقتها بالانظمة الاجتماعية في المجتمع الصناعي الحديث . وبالتالي فان المناقشة التالية لا تقوم على أساس أي نظام فكري خاص فهي تحاول التأكد من الحقائق ـ من حيث التطبيق ومن حيث المبدأ ـ وتحاول بعد ذلك الاعتماد على النظم التقليدية اذا كانت تلقي على هذه الحقـائق .

أما الظروف التي تتعرض لهـا المناقشة بصفة عامة فهي تلك الظروف التي تتميز بها الدولة الصناعية الحديثة . ومن أجل توضيح البحث تجاهلنا التبادل التجاري بين الدول الا حيثما يتمشى مع الحجة المساقة بصفة عرضية . وعادة كما يزداد البحث بساطة ووضوحا لو قام على افتراض وجود نظام « مغلق » اقتصاديا كالعالم بأسره مثلا .

والاستنتاج الذي ينتهي اليه هذا الكتاب هو استنتاج غير جديد تماما وهو أن الاشتراكية الديموقراطية ـ لو فهمت فهما صحيحا ـ هي خير علاج للفقر وأفضل وسيلة لتدعيم وتعزيز سعادة الجنس البشري. وهناك طبعا اتجاهات أخرى كثيرة في المناقشات والابحاث السياسية او العلمية أو الدينية أو الشخصية التي تصل الى نفس هذا الاستنتاج ؛ غير أن الكتاب لا يعنى بهذه المناقشات الاخرى ، اذ أنه قد كتب عن الايمان بأن قضيـة الاشتراكية الرئيسية تقـوم على ضرورة تخفيف الحرمان الاقتصادي وعلى ذلك تقـوم المناقشة على أساس اعتبارات توصف عادة بأنها اقتصادية وبالتالي فان هذا البحث لا يناقش بعض الاسـئلة المتعلقة بقدرة الاشـتراكية على وقف الحـروب أو عـدم قـدرتها .

وما أكثر الكتب التي وضعها كبار رجال الاقتصاد في العشرين سنة الماضية ، ولاشك أن لوردكينز على رأس هؤلاء الاقتصاديين اذ يدين لـه

معظمنا بالكثير . ويرجع كثير من حجج هذا الكتاب الى كتاب « خطة أو لا خطة » لبرباره ووتون « والمدخل للتحليل الاقتصادى والسياسة الاقتصادية » لمؤلفه ج. أ. ميد وكتاب « القوة الشرائية والانكماش التجارى » و « مشكلة السياسة الائتمانية » لمؤلفهما أ. ف. م. دورين.

وجدير بى أيضا أن أعرب عن شكرى الجزيل لمستر هيو جيتسكيل لقراءته النسخة الخطية لهذا الكتاب واشارته الى بعض الاخطاء التى كانت تنطوى عليها الحجج .

الفصل الاول

الفقــر وعــدم المســاواة والقــلق

يبدو أن أحدا لا يمكن ان ينكر ان الفقر شر هائل لا بد من علاجه بأى ثمن . غير أن الغريب حقا ان كان هناك من أنكر ذلك . والمرجح أن أحدا لم يصف الفاقة ـ بكل ما يصحبها من الالام العقلى والبدنى ـ على انها خير سوى أولئك الذين اختاروها عمدا لسبب ينطوى على التعصب والجنون . وقد مال بعض الناس ـ وهم الاغنياء طبعا ـ الى التدليل على ان الفقر فوق مستوى الكفاف لا يعتبر شرا عظيما ، ويقول هؤلاء ان «الاشياء العادية» غير هامة نسبيا وان السعادة بالتالى لا تتوقف بأى حال من الاحوال على الدخل ! .

ودحض هــذه الحجة ليس بالامر الصعب العسير اذ أن الحاجات المادية تصبح ذات اهمية ثانوية بمجرد ارضائها ولكن فى حالة عدم ارضائها تصبح على جانب كبير من الاهمية . وان كان هناك شىء من الاشياء قد اتفق عليــه الجميع ســواء اكانوا أشخاصا عاديين أم فلاسفة وقدماء أم محدثين فان هذا الشىء هو أن الالم الفكرى والمادى الذى ينطوى عليه الحرمان الاقتصادى الشديد شر فظيع . ولو لقى اى شخص صعوبة فى أن يقنع نفســه بذلك فهو لا يحتاج الا الى أن يفتح عينيه ويستخدم مخيلته فربما كان صحيحا ان الفقــر فى حالات فــردية لا يعتبر اخطر الشرور ولكننا بصفة عامة لو أخذنا فى اعتبارنا عدد الاشخاص الذين تأثروا بهذا الشر فى جميع أنحاء العالم وفى جميع عصور التاريخ لما أمكننا أن نشك فى أن الفقر كان ولا يزال حتى الآن أخطر الشرور الانسانية . ولو حكمنا على الفقر بهذا المعيار الكمى فما من شىء يمكن مقارنته به ســوى الحرب والمرض .

ومنذ فجر الفلســفة الاغريقية ظل الفلاســفة الاخلاقيون يجدون بعض الرضى فى القــول بأن بعض الفقــراء ســعداء وان بعض الأغنياء بؤســاء . غير أن الحاحهم المســتمر ـ بما ينطوى عليه من التناقض ـ هو فى حد ذاته اقوى دليل على مدى انتشار الرأى المعقول القــائل بأن الفقر والســعادة لا يتفقان فى العادة . ولذلك فان الرأى الصــادر عن التفكير الســديد صحيح . فحقيقة أن بعض الفقراء قد زعمــوا أنهم فى غاية الســـعادة كما يلاحظ الضــيق والتبرم أيضــا على الاغنياء

العاطلين رغم ان الضيق فى هذه الحال لا يرجع عادة الى الفنى بل الى التعطل غير أن هذين النوعين الغريبين من الناس أى الشحاذ السعيد والفنى المتبرم يجب الا يشوشا تفكيرنا وذلك لان الفقر يجعل السعادة امرا مستحيلا بالنسبة للغالبية الساحقة من الجنس البشرى، والواقع أننا عند ما ننتهى بمناقشتنا الى الاستنتاج الاخير فسوف يتضح لنا أن الفقر لا يعنى أبدا سوى عدم وجود وسيلة معينة تؤدى الى السعادة .

وبمجرد ارضاء حاجات الجنس البشرى « المادية » لما أصبحت المشكلة الاقتصادية تنطوى على أية أهمية وحينئذ تبدأ الاشياء غير المادية التى تنطوى على قيمة أكبر فى شغل عقل الانسان غير أن هذا هو فى حد ذاته السبب الذى يجعل علاج الفقر مشكلة غاية فى الاهمية . وهذا العلاج ضرورى لثلاثة اسباب :

أولا : أن الفقر شر خطير فى حد ذاته .

ثانيا : أنه سبب لجميع الشرور الاخرى تقريبا .

ثالثا : أنه عقبة كؤود تقف فى سبيل الاشياء التى تسبغ على حياة الانسان قيمتها واهميتها .

والفقر هو السبب الاساسى للبؤس والجهل والتشاؤم والمرض والقبح والحرب وهو لا يحرم الغالبية العظمى من الجنس البشرى من السعادة فحسب بل أنه يحرمها أيضا من المعرفة والجمال والحرية ومن جميع انواع النشاط التى يقوم بها الانسان المتمدين . وليس علاج الفقر شيئا يصرف أذهاننا عن أوجه النشاط هذه بل انه بالنسبة لمعظم أفراد الجنس البشرى الوسيلة الوحيدة التى تتاح لهم (١)

ويقارن البعض العصر الحاضر بالحضارة فى العصور الوسطى ويخرجون من هذه المقارنة بأن متاعب القرن العشرين لاترجع الى فقرة بل الى ثرائه ويقال ان الفلاح فى العصور الوسطى كان أشد فقرا من العامل فى يومنا هذا ولكنه كان معذلك يقنع بجمال الريف والدين والفن البدائى .. ونتيجة لذلك فلا بد من أن ترجع متاعب اليوم الى تغير القيم التى جعلت الانسان يتوقع أن تكون السعادة نتيجة للثروة بطريقة آلية .. وربما انطوت هذه الحجة على بعض الحقيقة فقد كان الفلاح فى العصور الوسطى بالتاكيد اسعد من العامل لو أننا طلبنا من العامل

(١) عن عبارة « مارشال » فى الطبعة الثانية من كتاب (مبادىء علم الاقتصاد) : ان دراسة اسباب الفقر هى دراسة لاسباب تدهور جزء كبير من الجنس البشرى .

ان يعيش فى نفس مستوى المعيشة الذى كان سائدا فى العصور الوسطى . وربما كانت فرص التوسل الى الوسائل الجمالية وغيرها من الوسائل الاقتصادية التى تودى الى السعادة اقل انتشارا فى يومنا هذا عما كانت فى العصور الوسطى . ولكن لايترتب على ذلك ان يكون علاج تبرمنا وضيقنا حاليا فى تخلينا عن المشكلة الاقتصادية ومحاولة ادخال التحسينات على القيم الفكرية التى يعتنقها اخواننا المعاصرون . أولا ربما كان الفلاح العادى فى العصور الوسطى أكثر فقرا وأقل رضا مما توحى به لنا اية كاتدرائية غوطية ، وثانيا أن العامل متبرم اليوم لا لانه اشد فقرا من اجداده الذين سبقوه بخمسمائة عام بل لانه فقير فى عالم كان يجب ان يكون فيه غنيا . فقد ازدادت فرص السعادة اليوم عما كانت عليه من قبل . ولكن لو اردنا اقتناص الفرصة كان يجب علينا ان نقضى على الفقر وان نخلص انفسنا من القيم الفكرية الرخيصة التى اصبحت واضحة كل الوضوح ..

اما الشر الخطير الثانى من الشرور الاقتصادية فهو عدم المساواة. وعدم المساواة شر فى حد ذاته وهو سبب من اسباب الفقر . وازدياد الاغنياء غنى من الاسباب الرئيسية لزيادة الفقراء فقرا فى معظم المجتمعات الحديثة ولا يمكن ان يوجد عدم المساواة دون الفقر الا عندما تفيض الاشياء عن حاجة الناس وفى هذه الحال طبعا لا يمكن ان يوجد عدم المساواة . اما اليوم فلا تفيض الاشياء عن حاجة الانسان ولذلك فان كلا من الفقر وعدم المساواة ينطوى على الاخر ولا يمكن ان يزول الفقر دون تخفيف حدة عدم المساواة ..

ان عدم المساواة فى حد ذاته أيضا شر . وذكر هذه الحقيقة الواضحة يبعث الحياة فى مجموعة من الحجج السفسطائية ، اذ يقال لنا ان المساواة العامة مكروهة أو مملة أو قبيحة او حتى تتعارض مع الدين غير ان هذه الحجج غير مقبولة فانه من الصعب أن نجد احدا يدعو اليوم الى المساواة العامة والمطلقة ـ ثم انها غير صحيحة اذ من الممكن أن تفسر على ان عدم المساواة فى حد ذاته خير . وليس من الصعب اكتشاف المغالطة الفلسفية التى تنطوى عليها العبارة الاخيرة وهى اشبه بالحجة القائلة بأن وجود انواع مختلفة كثيرة من الاشياء الحسنة يجعل الاختلاف فى حد ذاته خيرا . وبالتالى قد يدلل المرء على أن الحجم فى حد ذاته جميل طالما أن كثيرا من الاعمال الفنية كبير الحجم .

والحقيقة ان عدم المساواة الاقتصادية شر فى حد ذاته . فهو شر لانه ينشر مجموعة من القيم الخاطئة والمتناقضة مثل العبودية الكاذبة من ناحية والمراضاة الكاذبة من ناحية اخرى . ومن المستحيل ان ينكر احد ان عدم المساواة يحطم الحرية والاستقلال واحترام الذات

والطمأنينة. وهذه شرور لايمكن تجنبها طبعا ولكنها شرور يجب خفضها الى الحد الادنى وليست فضائل تستحق التمجيد .

ولكن الى جانب ذلك فعدم المساواة شر لانه ظالم فمن الظلم الذى لايمكن تحمله أن يتمتع رجل واحد واطفاله الخمسة بخمسة أضعاف مايتمتع به رجل اخر وابناؤه من نعم الحياة فى الوقت الذى لم يفعل فيه الشخص الاول ولا ابناؤه شيئا يجعلهم ينعمون بهذه الاشياء أو يستحقونها . وظلم عدم المساواة الاقتصادية هو بلا شك اقسى الشرور الاجتماعية قاطبة ومن ثم فهو الشر الذى يجب القضاء عليه قبل غيره

أما عدم الطمأنينة أو القلق فقلما يعترف به بطريقة مناسبة الا من جانب الاشخاص الذين لا يشعرون بالطمأنينة ويفتقرون الى الاستقرار في معظم الاحيان . والواقع أن عدم الاعتراف به هو السبب فى كثير من المتناقضات الاساسية بين النظرية الاقتصادية التقليدية من ناحية والامال الاجتماعية والسياسة والتطبيق من ناحية أخرى . ومن أهم التبسيطات التي قام بها الاقتصاديون التقليديون وجميع من خلفوهم تقريبا افتراضهم ان هدف اى نظام اقتصادى لابد من أن يكون التوصل الى ما يطلق عليه الاقتصاديون أعلى «متوسط للدخل الفردى الحقيقى» يمكن تحقيقه . ويعنى هذا بصفة عامة أعلى مستوى ممكن للاستهلاك الاجمالى للسلع والخدمات . ولعله من اليسير علينا الان أن ندلل على أن تحقيق هذا الهدف يتطلب أكبر قدر ممكن من الحرية فى تعديل موارد الثروة الاقتصادية طبقا لظروف العرض والطلب المتغيرة . فلو نقص الطلب على سلعة ما فلابد من أن يكون للبطالة والافلاس والخسائر أكبر تأثير على تحويل الايدى العاملة وراس المال عن تلك الصناعة أو المنطقة التى نقص الطلب عليها بأقصى سرعة ممكنة . ولو عجزت احدى الدول عن انتاج سلعة معينة بنفس القدرة التى تتمتع بها دولة أخرى بنفس الاسعار فانها ستسمح دون شك بانهيار صناعة بأكملها انهيارا تاما فمن الطبيعى مثلا أن تفلس الزراعة فى بريطانيا فورا طالما أنه قد أصبح فى الامكان حاليا استيراد جميع منتجاتها تقريبا بأسعار أقل من تكاليف انتاجها فى بريطانيا .

ولو كان التوصل الى أقصى دخل حقيقى ممكن للفرد هو الهدف الوحيد للنظام الاقتصادى كانت هذه الحجج على الاقل صحيحة وكلما امكن ابعاد موارد الثروة عن الصناعة المنكشفة كان ذلك افضل ومن ثم كلما ازداد البؤس والشقاء الذى تسببه هذه الصناعة أو المنطقة كان ذلك أفضل ايضا . وربما فاقت الزيادة التى تطرأ على الدخل الحقيقى للمجتمع الخسارات المؤقتة التى تصيب قطاعا واحدا منه . ولكن لسوء الحظ انه ما من مجتمع كان على استعداد لتقبل هذه الحجة عمليا اذ ان

الدول والجماعات تصر دائما على حاجة نفسها من التغير السريع والتضحية بثمن ذلك وهو انخفاض دخولها الاجمالية. وليس ذلك سوى مثال على استغلال الاقلية الانانية للاغلبية الضعيفة والمخدوعة طبقا للتحليل الاقتصادى التقليدى . ولكن الا ينطوى هذا المثال على شيء اخر غير الاستغلال ؟ اليس من الممكن أن يكون عدم الطمأنينة ونقص الدخل شرين منفصلين ولكنهما حقيقيان يجب موازنة كل منهما بالآخر ؟ من الواضح أن زيادة الطمأنينة والاستقرار تفضل - فى كثير من الاحوال التى يكون للفرد فيها الحرية المطلقة فى الاختيار - مع التضحية بانخفاض الدخل كثمن لذلك . ولو لم يكن الامر كذلك فلاى سبب اخر تدفع أقساط التأمين ؟ وبغض النظر عن التأمين فان الانسان يقبل فى كثير من الاحيان وظيفة ذات اجر أو مرتب منخفض . على وظيفة أخرى ذات أجر أو مرتب أعلى - لا لشيء - سوى زيادة الشعور بالطمأنينة. ويدل هذا على أن التحرر من خوف التعطل قد يكافيء فى كثير من الاحيان تضحية معينة فى الدخل .

ولا بد من أن يأخذ واضعوا السياسة الاجتماعية فى الاعتبار هذه الحقيقة التى تتضح تماما فى حالة الافراد . وعلينا أن نحدد مقدار الزيادة فى الطمأنينة التى تعادل مقدار كل نقص فى الدخل . ولاشك فى اننا قد اخذنا هذه النقطة فى الاعتبار باتباع كثير من أساليب الحماية التى توصف عادة بأنها انانية جماعية . وبعض هذه الاساليب لا يمكن الدفاع عنها غير أن عددا قليلا منها يمكن تبريره لو تساوى مقدار الزيادة فى الطمأنينة مع مقدار الخسارة فى الدخل .

وربما كان من صالح الدولة أن تنتج بعض السلع الاستهلاكية اللازمة بنفقات أعلى من أسعار استيرادها من دول أخرى فى حالة ما اذا كانت هذه الدولة تستورد كميات كبيرة من السلع وتصدر عددا صغيرا من السلع التى تتعرض لتقلبات الاسعار الشديدة . وهى لا تلجأ الى هذه الوسيلة الا ضمانا وحماية لنفسها من انخفاض سعر صادراتها انخفاضا هائلا فى الاسواق العالمية . وبالمثل لو انكمشت صناعة هامة مثل صناعة الفحم فى بريطانيا أو هبط مستوى العمالة فى منطقة تعتمد على هذه الصناعة فربما كان الافضل تعطيل هذا الانكماش حتى تتاح الوظائف للعمال الطاعنين فى السن الذين لايستطيعون الاشتغال بأعمال أخرى بقية حياتهم . وهذا أفضل بالنسبة لهم وبالنسبة للمجتمع مما لو ظلوا عاطلين بصفة مستمرة .

ولا شك فى أن الاهتمام كثيرا بهذه الاعتبارات خطير لان هذا سيعوق ارتفاع مستوى المعيشة بالنسبة لمجتمعات بأكملها . وواجبنا الحقيقى هو أن ندرك انه لابد من موازنة كل من شرى الفقر وعدم الاطمئنان بالاخر

حتى يمكن تحقيق التوازن بينهما. ويجب الانسى أن عبء عدم الاطمئنان الاقتصادى والخوف من البطالة على الفقير أضخم مما هو على الغنى .. والشعور بعدم الاطمئنان نتيجة للفقر كما انه يزداد تفاقما بالفقر ، ولذلك فانه بالغ الاهمية . وما من شك فى أن العامل العادى بفضل التضحية ببعض لدخل من أجل التحرر من خوف البطالة ولهذا السبب نتبع كثير من المجتمعات سياسات تهدف الى القضاء على البطالة بأى ثمن من الاثمان . والحقيقةان البطالة خطـــر رهيب ، ومخيف بحيث يجعل المعيار الاقتصادى القديم وهو تحقيق أكبر دخل ممكن معيـــارا لايناسب العالم الصناعى الحديث . ويفسر لنا ذلك الى حد ما الفرق بين أفكار النظرية الاقتصادية وسلوك الجنس البشرى وما من شك فى أن الاقتصاديين التقليديين قللوا من أهمية عدم الاطمئنان والقلق بالنسبـــة للفـــرد ..

وما من علاج للفقر يمكن أن ينجح طالما تجاهل عدم المساواة وعدم الاطمئنـــان . وهـــذا الأمر هو الذى يعقد المشـــكلة حتى اذا كنا نعنى بالوسائل فقط دون الغايات . أن عوامل الفقر وعدم المساواة وعـــدم الاطمئنان ترتبط ببعضها البعض أى ان علاج أحدهما يؤدى بالضرورة الى علاج الاخرين ..

ولكنها فى نفس الوقت متعارضة ــ الى حد ما ــ بمعنى أن علاج أحدهما قد يكون على حســاب زيادة العاملين الاخـــرين وبالخســـارات والمكاسب الاجتماعية التى تتضمنها عملية التوصل الى العلاج المــلائم والصـــحيح ..

الفصل الثانى

المنـــافع والحاجات

قبل أن ندرس التنظيم العملى للنظام الاجتماعى الحالى يجب علينا أن نجيب على سؤال اقرب الى النظرية منه الى التطبيق ولكنه أساسى عن طبيعة الفقر وعدم المساواة . فربما أثار دهشة الرجل العـــادى وبالاحرى الاشتراكى العادى سؤالنا عما اذا كان الفقر موجودا أم لا ، وما اذا كان من المستطاع ان نصف شخصا بأنه أغنى من شخص خـــر واعتبر ذلك لونا من النفاق والتهكم . والحقيقة أن الاقتصـــاديين الذين يؤمنون بهذا الرأى الذى ينطوى على الشك عرضة لاستنكار الاشتراكيين لهم واتهامهم بالنفاق ولكن الافضل ان نعترف بأن هذا السؤال ينطوى على صعوبة حقيقية وان نتبين ما اذا كان البحث الدقيــق ســـيقضى الى وقف هذه الاتهامات أم الى الاخذ برأى الشخص العادى ..

ما هى الثروة ؟ أو بعبارة اخرى ما الذى يجعل أحد الاشخاص اغنى من شخص اخر ؟ واضح أن ملكية المال ليست السبب لان قيمة النقود تتوقف على مقدار ما يمكن شراؤه به ، ولو لم تكن هناك سلع للاستهلاك لأصبحت جميع الاموال التى فى العالم غـير ذات قيمة فهل من العـــدل اذا أن نقول أن دخل الانسان يتألف من كمية الســـلع التى يستطيع استهلاكها ؟ فقد اخذ بهذا التفسير كثير من المفكرين فى القرنين الثـامن عشر والتاسع عشر وقد تلاءم مع الافتراض «المادى» الذى ساد فى العصر الفيكتورى وظل شائعا فى علم الاقتصاد الانجليزى حتى عام ١٩١٤

وليست نقاط الضعف التى ينطوى عليها بعيدة او صعبة المنـــال ، فالانسان لا «يستهلك» السلع المادية فحسب ، بل الخدمات التى يؤديها له اخوانه الناس . ولا تقل قيمة خدمات الطبيب أو طبيب الاسنـــان أو الممثل أو سائق السيارة العـامة أو الخادم عن قيمة السلع الاستهلاكية رغم انها لاتسفر عن خلق سلعة مادية ، فهى ترضى حاجة معينة وبالتالى تغنى الشخص الذى ترضى حاجته .

ولا شك فى ان الاقتصـــاديين فى القرن التاســع عشر قد اعترفوا بهذه الحقيقة التى دفعتهم الى تعريف الثروة او الدخل على أســـاس الرضا الذى تحققه أو بعبارة أخرى أكثر غموضا على أساس « المنافع » . ولم يكن هذا الاجراء ينطوى بالضرورة على اية مغالطة وان كان قد ارتبط بالمبدأ فى حد ذاته افتراضان يتعارضان مع الحقائق اولا لانه كان لابدمن

افتراض انطواء اية سلعة او خدمة على منفعة معينة تظل ثابتة دون تغير بغض النظر عن الشخص الذى يقوم باستهلاكها والزمان والمكان الذى تستهلك فيه . ولكن قبل أن تختلط هذه المغالطة بالنظريةالتقليدية بزمن بعيد اتضح عدم صحتها فى اكثر من مثل شعبى فيقال مثلا «مصائب قوم عند قوم فوائد» او «ما من محاسب للامزجة والاذواق» . ومن الواضح أن الرضى الذى يحصل عليه أحد المستهلكين من سلعة أوخدمة معينة يختلف عن الرضى الذى يحصل عليه مستهلك آخر . وفى حالة المستهلك الواحد يتفاوت الرضى باختلاف عاملىالزمان والمكان. فتتوقف مثلا رغبة الانسان فى الذهاب الى حمام السباحة على درجة الحرارة .. ورغبته فىالطعام على ساعة النهار .. ورغبته فى الملبس على فترة العام وطلبه للمواصلات على المكان الذى يوجد فيه ورغبته فى السجاير على نوع المأكولات التىاكلها سواء أكانت حلوى أم شيئا آخر وهكذا دواليك. وعلى ذلك فان كلا من رغباته وحاجاته قد تتوقف على الف ظرف متغير بينلحظة واخرى. ولذلك فجدير بنا ان نسلم بالحقيقة التالية وهى أن الرضا الذى تحققه سلعة معينة أو خدمة معينة قلما يتساوى بالنسبة للمستهلكين بل أنه يختلف بالنسبة للمستهلك الواحد ..

وثانيا ـ أن الاقتصاديين فى عصر الملكة فيكتوريا كانوا يميلون الى ان يفترضوا أن « المنفعة» الناجمة عن كل سلعة شىء يمكن قياسه بالوحدات مثل الطول والوزن والزمن وكانوا يتفقون فى ذلك مع الفلاسفة «النفعيين» ولكن الى اى حد يصح ذلك ؟ ان هذا سؤال غاية فى الاهمية ومحير أيضا ومن الضرورى أن نكون على بينة من هذا السؤال بدقة ، فما يطلق عليه بالمنفعة أو خاصة من خواصها ، بل انها خاصة من خواص المستهلك وقد لانكون دقيقيين اذا اطلقنا عليها رضا المستهلك لان درجة الرضا فيما يبدو ليس من الضرورى أن تختلف باختلاف شدة الحاجة التى يراد ارضاؤها ..

هذا كما أن الرضا فى حد ذاته لايعتبر هدفا لرغباتنا ، فالرجل الظمآن يريد الماء دون أن يحقق لنفسه الرضا نتيجة لشربه الماء ـ هذا على الرغم من أن شربه للماء سيتيح له الرضا لا لشىء الا لانه يريد الماء فى حد ذاته ، وعلى ذلك فان ماكنا نفترض امكان قياسه بالمنفعة التى تتحقق من السلعة ليس هو فيما يبدو الا درجة شدة الحاجة التىيريد الانسان كفايتها باستهلاك السلعة . ولا جدال فى أن الحاجة يمكن أن تختلف ـ بل أنها فى الواقع تختلف ـ من حيث حدتها عن الحاجات الاخرى . فربما كانت حاجة الفرد الواحد أو رغبته فى الحصول على شىء معين اكبر او اقل أو مساوية لرغبته فى الحصول على شىء اخر وان كان هذا يحدث فعلا بالتأكيد • فمعظمنا مثلا على استعداد للقول بما اذا كان فى حاجة الى قدح من القهوة الداكنة اللون أو الفاتحة اللون هذا كما أن التفكير العادى للانسان يثبت له ان الحاجات المختلفة التى تراود

الفرد الواحد تختلف من حيث حدتها وقوتها وانه من الممكن مقارنة درجات حدتها فى بعض الاحيان .. ولا ينطبق ذلك على ما يمكن ان نسميه عادة بالحاجات المادية فقط بل ينطبق أيضا على الرغبات والحاجات التى يتوقف ارضاؤها على الاحكام الخلقية والقيم الجمالية فربما كان فى الامكان مقارنة الرغبة فى قراءة احدى القصائد الشعرية بالرغبة فى تدخين سيجارة من حيث درجة حدة هذه الرغبة . ولا ينطوى الاتفاق على أن حاجات الفرد الواحد قد تزيد أو تقل عن حاجات فرد اخر ـ لاينطوى هذا الاتفاق على تحديد الشيء الذى تكون فيه هذه الحاجات أكبر أو أقل من غيرها ولا بد الان من أن ندخل عاملا مميزا هاما تجاهله بعض الاقتصاديين فى محاولاتهم لتجنب المسائل الميتافيزيقية . فهناك أشياء قد تزيد عن غيرها أو تنقص من حيث الكم بعدد معين من الوحدات وهناك أشياء قد تزيد أو تقل عن غيرها ولكن لامن حيث وحدات معينة ثابتة ..

ويدخل فى النوع الاول الزمان والمكان اللذان يمكن قياسهما بوحدات قياسية مثل الاميال والساعات بينما يدخل فى النوع الثانى الضوء والظلام والوحدة والتعب والجمال والقبح والقسوة والعطف والرذيلة والفضيلة وغيرها من العناصر التى لايمكن عدها او حسابها .. فقد تكون مسافة معينة ضعف مسافة أخرى . وقد تكون فترة من الزمن ضعف فترة اخرى ولكن لايمكن أن تكون احدى القصائد الشعرية ضعف قصيدة اخرى فى جمالها ـ هذا على الرغم من انه من الممكن أن تكون قصيدة معينة أكثر جمالا من قصيدة أخرى ..

هذا ـ كما انه لايمكن ان نقول ان سلوك احد الافراد ينطوى على قدر من الفضيلة يساوى ضعف ما ينطوى عليه سلوك شخص اخر ، فبينما أن الفرق بين مسافتين عنصر مكانى فان الفرق بين نوعين من القسوة ليس هو القسوة فى حد ذاتها . وهناك أشياء معينة مثل الحرارة وارتفاع الصوت والسرعة قد تبدو أشياء يمكن قياسها بوحدات ثابتة غير أن هذا قد يكون مستحيلا من الناحية العملية ، اذ اننا نقيس مثلا درجة الحرارة او الاميال التى يقطعها جسم متحرك فى كل ساعة ولكننا لا نقيس الحرارة فى حد ذاتها أو السرعة وعلى اى حال من الاحوال قد لا نحيد عن الصواب لو افترضنا أن هناك مجموعتين من الاشياء قد يختلف كل منهما من حيث القوة والضعف. غير أن أحدهما يختلف من حيث الشدة أو الدرجة بينما يختلف الاخر من حيث الكم ..

ترى ما هو نوع الرغبات الانسانية ؟ لاشك فى أن الرغبات الانسانية من النوع الاول وعندما نضع السؤال بصورة واضحة لايبدو فى هذا الرد اى شك اذ لا يمكن عمليا أن نقيس الرغبات أو الحاجات أو الرضا بوحدات معينة ، فمن الطبيعى أن نتحدث عن الرغبات ونقول انها تختلف من حيث الكم فمن المنطقى مثلا أن أقول أن رغبتى فى النوم

أكثر من رغبتي في القراءة ولكن قولي بأن هذه الرغبة تعادل ضعف رغبتي في النوم لا يختلف عن قولي بأن تمثالا معينا يساوي ضعف تمثال آخر من حيث الجمال ..

ولا يمكن ايضا أن نقول ان الفرق بين رغبة قوية ورغبة ضعيفةهو في حد ذاته الرغبة ..

ويبدو أن ميل الكثيرين من الاقتصاديين في القرن التاسع عشر بما فيهم مارشال نفسه الى افتراض قياس المنفعة بالوحدات يرجع الى عدم تساؤلهم عما اذا كانت المنفعة تقاس ام لا ، والواقع أنهم لم يذكروا اسبابا دقيقة او محددة لهذا الافتراض الايجابي الذى وضعوه .

ولكن لا شك في ان هناك سببا يجعل الرجل العادى يعتقد أنه لابد من قياس المنفعة بوحدات معينة ، فمن الممكن ان نوجد علاقة معينة بين رغباتنا والاسعار النقدية لارضائها ، ولما كانت النقود تقاس بالوحدات فلا بد ايضا من قياس الحاجات بواحدات معينة . فاذا كنت على استعداد لانفاق شلن واحد للحصول على شيء ما وانفاق ستة بنسات للحصول على شيء اخر فلا شك في ان رغبتي في الحصول على هذا الشيء تساوي ضعف رغبتي في الحصول على الشيء الاخر .. وعلى ذلك فلماذا لا نكون صادقين في القول بأننا نحتاج لجميع الاشياء التي نحن على استعداد لشرائها بستة بنسات فقط بنفس الدرجة ؟ ..

ربما كانت هذه الحجة مقبولة ولكنها فيما يبدو ليست محكمة فباعتبارنا أشخاصا عاديين لا نجهد أنفسنا كثيرا بالتفكير . ولا شك في أننا على استعداد للاعتقاد بأننا بشرائنا لكل سلعة يبلغ ثمنها شلنا واحدا او عشرة شلنات فاننا نرضي حاجة لها نفس الدرجة او الحدة ، ولاشك في اننا نؤمن بأنه ليس من التعقل في شيء ان ننفق عشرة جنيهات للحصول على سلعة ترضي حاجة اقل مما يرضيها انفاقنا لنفس المبلغ على سلعة أخرى قد ترضي حاجة أكبر ، ولكن رغم كل ذلك فليس في عبارتنا السابقة أي تناقض بل أنها تحدث في كثير من الاحيان ، اذ أن هناك أشياء مثل الخبز واللبن نحتاج الى قدر قليل منها ونكون على استعداد لانفاق اى مبلغ للحصول عليها ، ولكن قد لا تحتاج الى الحصول عليها اذا توفر لدينا منها قدر معين . وفي هذه الحال لا نكون على استعداد لانفاق شيء للحصول على أى منها . وهناك أشياء اخرى مثل الجرائد المسائية أو الزهور التي لا تكون على استعداد لانفاق الكثير من المال للحصول على قليل منها ولكن قد نكون على استعداد لانفاق نفس المبلغ لفترة طويلة من الزمن رغم رخص ثمن هذه السلع ، وبالتالي زيادة مانحصل عليه منها ، فقد انفق مثلا عشرين جنيها على الزهور سنويا وعشرين جنيها على الخبز سنويا غير أن رغبتي في الحصول على الخبز قوية بحيث تجعلني على استعداد لان انفق دخلي كله تقريبا — لوتطلب الامر ذلك — للحصول على ربع المقدار الذى احصل عليه مقابل عشرين

جنيها بينما ان رغبتى فى الحصول على الزهور ضعيفة نسبيا بحيث أننى قد لا اكون على استعداد لان انفق اكثر من خمسة جنيهات مقابل الحصول على ربع الكمية التى كنت احصل عليها سنويا قبل ارتفاع اثمان الزهور بل ربما أدى ذلك الى استغنائى عنها كلية ، والحقيقة الواضحة التى لا خلاف فيها هى ان حاجتى الى القليل من الخبز اقوى بكثير من حاجتى الى القليل من الزهور غير أن التناقض قد يبـــدو فى اننى قد انفق نفس المبلغ ـ أى عشرين جنيها مثلا ـ لارضاء حاجة قوية جـدا ولارضاء حاجة بسيطة جدا .

ترى كيف يحدث ذلك ؟ ان هذا ما هو الا نتيجة للحالة أو الوضع الذى أجد نفسى فيه . والطريقة الوحيدة التى يمكننى بها أن أوضح هذا التناقض الظاهرى عمليا هى أننى انفق على احدى السلع قدرا من المال اكثر مما انفقه على سلعة أخرى . ولكن لا يفيـــد ذلك الا اذا كانت الحاجة الجديدة التى أرضيها أكبر من الحاجة التى اتركها دون أن أرضيها ..

ولن أنفق أكثر من شلن واحد على الخبز ، بالاضافة الى ما أنفقـه فعلا وشلنا أقل مما انفقه على الزهور الا اذا كانت كمية الخبز الاضافية التى أحصل عليها تفى حاجة أكبر من الحاجة التى كانت تفيها الزهور التى استغنيت عنها ولكن هذا لا يحدث فعلا لانه لو حدث فاننى أكون بذلك قد انفقت على الخبز اكثر مما انفقت على الزهور . ولكن ما يجب على أن أفعله هو أن أنظم انفاقى بحيث لا أستطيع أن أحقق فائدة صافية بانفاقى قدرا اكبر من النقود على شىء معين وانفاق اقل على شىء اخر . والواقع أن الستة بنسات الاخيرة « أو الحدية » التى انفقها على الخبز ترضى حاجة لاتقل أهمية عن الستة بنسات الحدية التى أنفقهـا على الزهور ولولا ذلك لأنفقت على أحدهما قدرا من النقود اكثر مما أنفق على الاخر . ولا بد أن ينطبق ذلك القول أيضا على الستة بنسات الحـدية التى انفقها على أى سلعة اخرى أن لم يكن ينطبق على كل بنس حـدى أنفقه اذ لا يمكننى أن اقول بأن الحاجات التى أرضيها بانفاقى مبلغـا معينا متساوية الا بعد أن يقل المبلغ الذى انفقه فيصبح غاية فى الصغر .

وعلى ذلك يمكننا أن نستنتج أنه على الرغم من أننا ننظم مشترياتنا لارضاء حاجة متساوية بانفاق الوحدة الحدية من النقود على كل سلعة فاننا لانرضى حاجات متساوية بانفاق كل جنيه أو كل مائة جنيه مثلا . وبذلك نتخلص من أقوى الحجج التى تذكر للقول بأن الحاجات يمكن قياسها بوحدات ثابتة لانه يثبت اننا لانستطيع أن ننظم حاجاتنا طبقا للوحدات النقدية ونقول بأن الحاجة التى نرضيها بانفاق عشرين جنيها تعادل ضعف الحاجة التى نرضيها بانفاق عشرة جنيهات فقط وكل ما يتطلبه التحليل الحدى أن الاهتمام بانفاقنا على الكميات الصغيرة التى

نحصل عليها من السلع هو أن تكون الحاجات التى يمكن ارضاؤها بهذه المبالغ الحدية متساوية مع الحاجات الاخرى «التى يمكن ارضاؤها» أو أكبر منهـا أو اقل منها . ولـكن ليس من الضرورى أن تـكون حاجة معينة ضعف حاجة أخرى او نصفها وهذا ما قررناه فعلا عندما وضعنا الحاجة بين الاشياء التى تقبل الزيادة أو النقص ولكن لا يمكن قياسها بوحدات ثابتة . .

وهذا استنتاج يقبله معظم الاقتصاديين فى يومنا هذا اذ اننانستطيع أن نتخلى عن قياس المنفعة بالوحدات دون ان نغير رأينا فى أن مقـدار ما ينفقه الانسان من دخله يتوقف على الاقل فى بعض الحـــالات على مقارنته للحاجات التى يرضيها باستهلاكه لكميات مختلفة من السـلع . ولا داعى لان نفترض أن اتفاق كل شلن أكثر على الخبز أو خفض انفاقنا على الزهور بمقدارشلن يرضى حاجة تزيد بمقدار النصف بالنسبة للسلعة الاولى وتقل بمقدار النصف بالنسـبة للسلعة الثانية . ولا جدال فى ان تطور علم الاقتصاد الحديث وابتعاده عن الفلسفة النفعية قد قربه الى الحقائق .

ولكن بعض الاقتصـــاديين قد بالغــوا فى تحليلهم وربما قد تمادى واحد أو اثنان منهم فى المبـــالغة أو على الاقل فى الاتجاه الخطأ ، اذ انهم قد اهملوا مفهوم الرفاهية الاقتصادية الذى قام عليه علم الاقتصاد فى انجلترا والذى قامت عليه بصفة خاصة مؤلفات مارشال وبيجو ، ولعل البروفيسور كاسل هو أكثر من تمادوا فى هذا الاتجاه اذ أنه قد أكد فى كتابه « التفكير الكمى فى علم الاقتصاد » أن الاقتصاديين لابد من ان يتخلوا عن فكرة قياس المنفعة بوحدات ولا بد من أن يتخلوا عن فكرة قيـــاس المنفعة بوحدات ولابد من أن يتخلوا أيضا عن الافتراض القـائل بوجود الحاجات . ويريد البروفيسور كاسل أن يبدأ تحليله من الافتراض القائل بأن بعض الناس على استعداد فى ظروف معينة لبيع أو شراء أشياء معينة وبأسعار معينة دون غيرها .

وكانت المدرسة التى يمثلها روبنز وهـــايك وميزس فى وقت من الاوقات تريد الانضمام الى البروفيسور كاسل وتأييد افتراضه بعدم وجود الرغبات أو الحاجات أو حتى الحالات الذهنية » .

ومن المؤكد اننا نستطيع الآن أن نفترض عـدم وجود الحـــاجات ونستنتج عددا كبيرا من النظريات الاقتصادية من حقيقة اظهار النـــاس لتفضيلهم لبعض الاشياء الاخرى فى تصرفاتهم . ولكن من المؤكد أن هــذا الاجراء ليس ضروريا ولا مرغوبا فيـــه .

ويقول الاستاذ ويكسل فى تعليقه على افتراض كاسل المتزمت . « ان البروفيسور كاسل يدعى أن الظواهر النفسية الكامنة وراء السعر

ليست من اختصاص رجل الاقتصاد وتذكرني هذه الفكرة بالمضارب الانجليزى الذى يحصل على دخله كل عام من بيع وشراء اسهم السكك الحديدية دون أن يعرف أين تقع السكك الحديدية نفسها » .

ويكتب البروفيسور بيجو فى هذا الموضوع فيقول « حقيقة اننا لو بدأنا من درجات التفضيل فاننا لانستطيع أن نصل الى أى استنتاجات عن قوة الرغبات أو الانحرافات ولا يمكننا أن نصل الا الى استنتاجات عن النسبة بين درجات شدة الرغبات فى المنطقة الحدية . ولكن لو بدأنا بحثنا بتحليل اتجاهات الرغبة او التخلى عنها فاننا نستطيع أن نتوصل الى درجات التفضيل دون أى غموض ولذلك فاننا نستطيع أن نبدأ هذه البداية لو اخترنا ذلك » .

لاشك فى أن هذا هو اسلم موقف اذ أنه من الحكمة فى أن نرفض أن نأخذ فى اعتبارنا وجود الرغبات ومحاولة تجنبها ، ويبدو أن هناك باعثين واضحين يمكن التمييز بينهما فى كل ما كتبه روبنز وهايك وميزس أما الباعث الاول فهو الشك فى أنه لو وجدت الرغبات فعلا لتعريض البنيان المزعزع الذى أطلق عليه هؤلاء الكتاب « تحليل التوازن » للانهيار .

أما الباعث الثانى فيبدو أن هؤلاء الكتاب كانوا لايفهمون الخطأ الفلسفى القديم فى أنه مامن شىء حقيقى يمكن التعرف عليه الا اذا كان متصلا بالحواس أو اذا كان يمكن قياسه بوحدات ثابتة .

ولكن ماهو المبرر لافتراضنا أن ادراك الانسان المباشر لرغباته وابتعاده عن هذه الرغبات لون من ألوان المعرفة الاقل موضوعية من عمليات المشاهدة أو القياس أو الاثبات المعقدة التى تتصل بالاحساس ؟ لاشك أنه ليس هناك ما يبرر ذلك ــ اذ أن التفكير المنطقى على عكس ذلك فما من شكل من أشكال المعرفة اكثر ميلا الى الناحية الموضوعية من ادراك الانسان المباشر لمشاعره ورغباته . ولو قارنا عمليات القياس والمشاهدة المذكورة سابقا بالاحساس والرغبات لوجدنا أن هذه العمليات تتعرض كثيرا للخطر والنزوات والشك .

وليس هناك اى سبب قوى يدعو الى افتراض عدم وجود الحاجات الانسانية أو لايمكن التعرف عليها بطريقة موضوعية ولذلك فاننا نجد ما يبرر تقلبنا لوجهة النظر القائلة بوجود الحاجات وبأنها من الاسباب المباشرة لسلوك الانسان الاقتصادى . اذ اننى أشترى الخبز لاننى فى احتياج اليه . وبالاضافة الى ذلك فان هذه الحاجات تتفاوت من حيث قوتها رغم انها لاتختلف من حيث الكم كما رأينا من قبل . ويستطيع أى فرد من الافراد أن يقارن بين قوة احدى حاجاته الكثيرة وقوة حاجات غيره .

ولكن هناك سؤالا آخر يختلف عن ذلك بل أنه أكثر أهمية من اى سؤال قد يفكر فيه احد وهو : هل يمكن مقارنة حاجات مختلف الافراد من حيث الشـــدة ؟

ومن المؤكد أن الشخص العادى يعتقد ان هذا ممكن... فهو يعتقد أنه من المنطقى ان يتحدث الانسان عن الغنى او الفقر فيقول ان هـــذا الرجل أكثر ثراء أو فقرا من هذا الرجل . ولكن لو لم يكن فى الامـكان مقارنة حاجات مختلف الافراد ـ فان هذا القول لايكون صحيحا . اذ أنه على الرغم من أن دخل الانسان « الحقيقى » يتالف من ملكيته لجميـــع وسائل السعادة لا من مجرد ارضائه لحاجاته. فلو لم يكن من الممكن أن نقول أن الحاجات المرضاة او التى تترك دون ارضائها بالنسبة لاحد الافــراد أشد وأضعف من الحاجات المرضاة او التى لاترضى بالنسبة لشخص آخر فاننا لانستطيع أن نقول أن اى رجل أكثر غنى او فقرا من غيره .

وهذا رأى ينطوى على تناقض شديد ويتعارض مع الاعتقــادالقائم على أساس التفكير السديد بحيث أننا لانجد ما يبرر تقبلنا له الا اذا كانت هنـــاك أسباب ايجابية قوية تدعو الى ذلك .

ولا شك فى أن الذى يقول أنه لايمكن أن يوصف الاشخاص بالفقــر أو الغنى مخطىء الى حد كبير . فلم يحاول أحد من الاقتصاديين التقليديين الاقدام على ذلك غير أن البروفيسور روبنز والبروفيسور هايك قـد توسطا فى هذا الامر فقال هايك « من المعترف به الان انه ليس هناك معيار علمى يمكننا من مقارنة أو تقدير الاهمية النســــبية لحاجات مختلف الاشخاص على الرغم من امكان التوصل الى استنتاجات تتضمن مثل هذه المقارنات الشخصية غير القانونية للمنافع فى مناقشة المشاكل الخاصة »

ولعلنا نلاحظ أن البروفيسور هايك يرى أن أى حكم غير علمى يعتبر غير شرعى وأنه « ليس من القانونى فى شىء » أن نقول ان شخصا أغـنى من شـــخص آخـــر .

وفيما يلى فقرة من كتابه « طبيعة وأهمية علم الاقتصاد » للبروفيسور روبنز « لنفترض أننا اختلفنا فى تحديد الرضا الذى يحصل عليه شخص نرمز اليه بالحرف «أ» من دخل قدره ١٠٠٠ جنيه والرضا الذى يحققه شخص آخر نرمز اليه بالحروف «ب» من دخل ضعف الدخل السابق . فلو طلبنا منه تحديد الرضا فاننا لن نصل الى حل المشكلة ولكن لنفتــرض أنهما قد اختلفا. فقد يدعى « أ » أنه قد حقق قدرا أكبر من الرضا الذى حققه «ب» فى النطاق الحدى بينما قد يدعى «ب» عكس ذلك ويقول انه قـد حقق قدرا من الرضا أكبر مما حققه «أ» .

ولسنا فى حاجة الى أن نحذو حذو السلوكيين حتى ندرك أنه مامن

دليل علمي على ذلك فما من وسيلة لاختبار حجم الرضا الذي حققه «أ» بالنسبة للرضا الذي حققه «ب» . فلو اختبرنا سرعة جريان الدم في جسم كل منهما نكون بذلك قد قمنا باختبار الدم دون أن نختبر الرضا .

هذا كما أن عملية الاستبطان لاتمكن «أ» من التعرف على مايدور بعقل «ب» كما انها بالمثل لاتمكن «ب» من التعرف على ما يدور بعقل «أ» . ومن ثم فليست هناك اية طريقة لمقارنة الرضا الذى يحققه مختلف الافراد »

ويخرج من ذلك هذا الاستاذ المتشكك بقوله أنه « ليس هناك غنى وليس هناك فقير ، ولذلك فما الداعي للقلق ؟ »

ان الفقرة السابقة الذكر تدل على أن الاقتصادى الذى يميل الى التشكك يقع فريسة للبلبلة والحيرة . ويبدو أنه لايعرف ما اذا كان يثبت أن رضا مختلف الافراد يختلف بين كل فرد وآخر عمليا أم من حيث المبدأ . ولا شك فى أن التمييز بين هذين الاتجاهين هام وحيوى فلنفترض أن شخصا ما أراد أن يقارن الجنس الآرى بمحطة ووترلو فلا شك فى أن هذا اجراء مستحيل اذ أنه ليس هناك صفات مشتركة بين الجنس الآرى ومحطة ووترلو ولذلك فانه من المستحيل المقارنة بينهما من حيث المبدأ ولكن لنفترض أن شخصا ما أراد أن يقارن عدد سكان شنغهاى بعدد سكان باريس فى ظروف لم يعن أحد فيها باحصاء عدد السكان او لم يتمكن أحد من احصاء عدد السكان فى كلا المدينتين فان الموقف سيختلف بصورة واضحة . . فالحقيقة انه لايمكن المقارنة عمليا لانه لو سأل احد عن عدد سكان اية مدينة من المدينتين فانه لن يجد أحدا يعرف هذا العدد ولكن ذلك الامر لن يغير شيئا فى حقيقة ان عدد السكان باحد المدينتين كان محددا وربما كان أكبر أو اصغر من عدد سكان المدينة الاخرى — وبالتالى من الممكن المقارنة بينهما مبدئيا وان لم يكن من الممكن المقارنة بينهما عمليا . وبالمثل لابد أن يكون كل نجم من النجوم فى أى لحظة من اللحظات على بعد معين من أى نجم آخر حتى وان لم يكن هناك احد يستطيع ان يتعرف على هذه المسافة التى تفصل بين النجمين .

ومن ذلك نتبين أن كل حجة من الحجج التشككية تهدف الى اثبات عدم القدرة علي المقارنة بين رغبات مختلف الافراد عمليا .. ولكن ليس هناك ما يدعو الى التفكير فى أنه ليس من الممكن اجراء المقارنة مبدئيا .. وهذه مشكلة هامة حقا .

نعود ثانية الى التساؤل — هل ليس من الممكن مقارنة رغبات مختلف الافراد مبدئيا — كما لم يكن من الممكن مقارنة الجنس الآرى بمحطة ووترلو أم انه ليس من الممكن اجراء المقارنة عمليا — كما هو الحال

بالنسبة لمقارنة عدد السكان فى اية مدينتين لايمكن التعرف على عددسكان كل منهما او بين نجمين غير معروفين ؟

من المؤكد أن الشخص العادى يعتقد أن حاجات الافراد من الممكن المقارنة بينها مبدئيا وهو يعتقد ان حاجة الشخص الجائع الى الخبــز اشد بكثير من حاجة المليونير الى امتلاك ثالث جهاز للاستقبال « راديو » اذا كان يملك قبل ذلك جهازين . والآن هل هناك اى سبب يدعو للشك فى ذلك ؟ .. نعم هناك سبب واحد فقط . لو كانت حاجات مختــلف الافراد عبارة عن أشياء مختلفة فليس من الممكن المقارنة بينهما من حيث المبدأ . ولكن لو كانت اشياء متشابهة كتشابه اوزان الاشخاص المختلفين وأشكالهم واذرعتهم فانه من الممكن المقارنة بينها مبدئيا من حيث الدرجة أو من حيث الكيف . فاذا كانت الحاجة ذات قوة معينة فلا بد من أن تتفاوت هذه القوة فتكون أكبر أو أقل من الحاجات الاخــرى او مساوية لهــــا .

ولكن هل هناك سبب يدعو الى الشك فى تشابه جميع الحاجــات الانسانية فتتحول الى اشياء مماثلة وبذلك يمكن المقارنة بينها ؟

ونجيب على ذلك بأن هذا ممكن ايضا فى حالة واحــدة ، فلو كنا لا نؤمن بوجود أشخاص آخرين غيرنا ونفترض أن الاشياء التى تبدو لنا على انها كائنات بشرية أخرى هى أشياء مختلفة فعلا عن البشر فاننا فى هذه الحالة فقط نشك فى وجود أية جاجات انسانية غير حاجاتنا ولكن لو كان هناك بشر غيرنا فلا بد من وجود حاجات انسانية اخرى . وان كنا نؤمن بالحجة الاولى فلا بد أن نؤمن بالحجة الثانية . لان كل انسان له حاجاته بمجرد كونه انسانا ـ ولا شك فى أن الايمان بوجود كائن بشري آخر له عقل وجسد وذراعان ورجــلان وعواطف وأفكار دون أن يكون له رغبات أو حاجات هو ايمان بعيد عن المنطق ولا يقبله العقل .

ولذلك فقد ينكر المتشكك مبدئيا امكانية المقارنة بين حاجات مختلف الافراد . ولكنه لو فعل ذلك فانه من المسلم به انه اناني ولا بد أن ينكر وجود جميع البشر ما عدا نفسه .

وهذا هو موقفه الحقيقى ـ ولكنه فى الوقت نفسه يفترض وجود الاجور والارباح ومنظمى المشروعات والمؤجرين والبنوك المركزية والمصانع والسفن والسكك الحديدية والدورات التجارية والتجارة الدوليــة ويفترض وجود أشياء اخرى لا حصر لها ولا أحد يمكن أن يعرف الاشياء التى يلمسها أو التى يفترضها أو ينكر وجــودها . ولذلك فان المفكر العاقل لا بد أن يسلم بالحديث عن هذه الاشياء أو يسلم بأن حاجات الافراد من الممكن المقارنة بينها مبدئيا .

ولا يؤدى انكار امكانية المقـــارنة بينها الى التورط فى الحماقات الفلسفية فحسب بل انه يدفعنا الى تعريف علم الاقتصاد تعريفا غاية فى الغرابة . ويقول بروفيسور روبنز ان كل ما نعرفه هو أن كل فرد من الافراد يستطيع ان ينظم رغباته من حيث قوة كل منها ويتصرف طبقـا لهذا التقسيم عند اعرابه عن الاشياء التى يفضلها فى السـوق .. وربمـا كان الاستاذ السابق يريد التسليم ايضا بأن الفرد يستطيع أن يقارن رغباته بمحاولات تجنب هذه الرغبات على حد قول البروفيسور بيجو . ولكن المتشككين يطالبوننا بالاعتقاد بأن الرغبات أو منع هذه الرغبات لا يمكن المقارنة بينها . وسوف نعود فيما بعد الى الحديث عن عدم القدرة على مقارنتها عن طريق عملية التبادل الحر والاسعار الحرة .

غير أن القول بأنه لا يمكن المقارنة بينها يعبر عن مبدأ يجعل من الاقتصاد علما غريبا وغامضا .

وعادة ما يفترض الاقتصاديون وجود التقدم الاقتصـــادى وأن المجتمعات تستطيع أن تزداد غنى أو فقرا وأن السياسات يمكن أن تكون مرغوبة أو غير مرغوبة اقتصاديا بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية . ويبدو ان البروفيسور بيجو يستخدم نفس هذه الحجة التى تقول بأن صافى المنتجات الحديثة يضاف الى «حصة المجتمع» من الانتاج . وبغض النظر عن قيمة هذا الافتراض الذى نناقشه فى الفصل التالى — فمن الواضح أننا لو طبقنا عليه الحجج التشككية الســـابقة الذكر دون أن نستعيض عنه بافتراض آخر فان علم الاقتصاد بأكمله سيتحول الى شىء آخر يختلف كل الاختلاف عما عرفه الاقتصاديون بعلم الاقتصاد .

وقد يقول المتشكك انه فى حالة ثبات ترتيب تفضيلات الانســان وثبات استعداده للشراء والبيع نستطيع أن نستنتج الترتيب الذى تخضع له الظواهر الاقتصادية . ويمكننا أن نتتبع جميع نتائج قرار الفرد بشراء احدى السلع أو القيام بمجهود معين دون غيره . ويمكننا أن نثبت أنه بعد ان تحدث هذه النتائج يتحقق توازن معين .

ولكن الى أى حد يمكن اثبات ذلك ؟ فقد نستطيع القول أن الفرد الذى قام بالتغيير قد أرضى رغبة جديدة من رغباته لم يكن قد ارضاها من قبل . ولكن لا يمكننا ان نقول ان المجتمع بصفة عامة — قد زاد غنى أو فقرا عما قبل لاننا لا نستطيع أن نقارن الخسارة التى تلحق بأحـد الافراد بالفائدة التى تلحق بفرد آخر . والواقع أنه بناء على هـــذه الافتراضات من المستحيل عمليا أن نقول ان معيارا معينا كان أفضـل للمجتمع اقتصاديا أم انه لم يكن كذلك .. لان أى معيار أو مقياس عملى يؤثر على النظام الاقتصادى لا بد من أن يفيد بعض الافراد ويضـــر الآخرين .

ولنفترض مثلا انه قد عرض اقتراح بفرض ضريبة على استيراد القمح وزيادة الدخول النقدية التى يحصل عليها قطاع منتجى القمح الصغار فى المجتمع مع خفض الدخل الحقيقى بالنسبة لبقية قطاعات المجتمع برفع اسعار الخبز ، فربما استهلك المجتمع بصفة عامة — نتيجة لفرض ضريبة الاستيراد — نفس كمية القمح وكميات اقل من جميع السلع الاخرى غير أن هذا لا يمكن ان يبرر استنتاجنا بأن المجتمع قد ازداد فقرا بصفة عامة لان هذا الاستنتاج يجب أن يقوم على أساس المقارنة بين المكسب والخسارة بالنسبة لمختلف الاشخاص . وعلى ذلك لن يكون فى امكاننا طبقا لافتراض المتشككين أن نقول ان الذين حلت بهم الخسارة نتيجة لامتلاكهم قدرا أقل من النقود التى يمكن انفاقها فيما عدا الخبز قد فقدوا كثيرا مما كسبه منتجو القمح الذين حصلوا على أموال أو دخول اكبر بعد بيعهم للقمح .

وسينتهى الامر بتوازن جديد بعد فرض الضريبة وهكذا يقول جميع المتشككين ان هذا التوازن لا يعتبر أفضل أو أسوأ من اى توازن آخر .

ان البروفيسور روبنز يصر على ان علم الاقتصاد لا يؤيد توازنا دون آخر وأنه ليس هناك غاية اقتصادية لان علم الاقتصاد «محايد بين الغايات» وهو يعتقد أن علم الاقتصاد يهتم بالوسائل لا الغايات غير أن هذا القول غير واضح فهو لا يعنى أن علم الاقتصاد يصف ويشرح ما يحدث ولا يؤكد ما يجب حدوثه اذ أنه يؤكد بوضوح انه فى حالة وجود هدف معين مرغوب فيه تكون موارد الثروة فى حالة معينة وتتطلب استخدامها استخداما معينا ولكن ما هى الاهداف التى يمكن أن توصف بأنها معطاة ؟ انها طبعا ليست مجرد أهداف فنية مثل بناء قنطرة فى مكان معين ، ويجب توفير المواد اللازمة والتصميم اللازم لبنائه وغير ذلك من الاشياء لان هذه ليست مشكلة اقتصادية ولكنها مشكلة فنية بحتة حتى فى رأى الاقتصاديين المتشككين المحدثين . وان كانت المشكلة اقتصادية كان لا بد من تحديد العمال اللازمين للعمل ومقدار رأس المال اللازم استثماره فيبدو أن علم الاقتصاد طبقا لتعريف البروفيسور روبنز سيجيب على سؤالين عامين .

فقد يقول علم الاقتصاد انه فى حالة وجود هدف ثابت لانتاج مقادير معينة من السلع المختلفة فلا بد من وجود توزيع معين لرأس المال والعمال والارض يكون أفضل توزيع لتحقيق تلك الغاية . ولو كان من الممكن انتاج ٥ مليون جالون من اللبن وخمسة ملايين من اطنان الفحم باتباع تنظيم معين لرأس المال والعمل والارض وان تنظيما آخر يكفل انتاج خمسة ملايين طن من اللبن وسبعة ملايين من الفحم — ففى هذه الحال يمكن أن يقرر علم الاقتصاد ان التنظيم الثانى أفضل من التنظيم الاول .

وثانيا يستطيع علم الاقتصاد أن يقول انه عندما يكون فى الامكان ارضاء رغبات مستهلك ارضاء تاما دون التأثير على رضا الآخرين فان القيام بذلك سيكون مبررا . ولو احتاج مستهلك واحد الى كمية أكبر من اللبن وكمية اقل من الفحم بنفس الاسعار التى يتم انتاجها بها دون التأثير على استهلاك اى مستهلك آخر فسيكون هذا التغير مبررا اقتصاديا .. «والغاية» فى هذين الحالين هى انتاج كميات معينة من السلع المختلفة وارضاء رغبات أكثر للمستهلكين دون تأثير على المستهلكين الآخرين .

ولكن لا يمكن أن نبرر اقتصاديا ـ طبقا لتعريف المتشككين لعلم الاقتصاد ـ قولنا باننا قد تمكنا من تحقيق أفضل توزيع اقتصادى لموارد الثروة أو أكبر انتاج ممكن أو القول بأن توزيع موارد الثروة بطريقة معينة أفضل من توزيعها بطريقة أخرى الا فى حالين فقط لانه لا يمكن اصدار هذه الاحكام الا بالاشارة الى معيار معين مثل «الدخل الحقيقى الاجمالى للمجتمع» أو «صافى الناتج الاجتماعى» ولكن اذا أردنا أن نفكر على ضوء الحاجات الانسانية واذا أنكرنا امكان المقارنة بين حاجات مختلف الافراد فان هذه المعايير تكون بلا معنى .

وبناء على افتراضات المتشككين لا يمكن التوصل الى رد منطقى على أية مشكلة اقتصادية عملية فى المجتمع الا عندما نقرر افادة مجموعة من الافراد دون غيرها لان اى سلوك فى نطاق السياسة الاقتصادية لا بد من أن يفيد عمليا بعض الناس ويضر البعض الآخر وبناء على هذه التعاريف لا يمكن أن ينجح الا اذا كان يزيد بعض الناس ثراء دون أن يزيد البعض الآخر فقرا .

ولا شك فى أن بعض أصحاب النظريات الحديثة يقبلون هذا الرأى ولكن هناك شكا فى أن يكون معظم الذين قد اتبعوا آراءهم قد رأوا أن علم الاقتصاد ينطوى على هذه المعانى .

وليس هذا الاستنتاج الاخير غير المتوقع استنتاجا يندفع اليه كل اقتصادى يفكر فى ارضاء الحاجات مع انكاره لامكانية مقارنة حاجات مختلف الناس . وقد يمتنع الاقتصادى أيضا عن القول بأن أى مجتمع زاد غنى أو فقرا أو أن الدخل القومى الحقيقى قد زاد أو نقص فليس هناك تقدم أو تطور اقتصادى يمكن حدوثه عمليا كما لا يمكن أن يحدث أيضا تدهور اقتصادى وذلك لان كل تغير اقتصادى كبير فى المجتمع ينطوى على تقلص صناعات معينة ومعنى هذا نقص الدخل بالنسبة لعدد كبير من الافراد المشتغلين بتلك الصناعات فترة طويلة من الزمن .

وعلى ذلك لا نستطيع القول بأن المجتمع يتقدم اقتصاديا بصفة عامة الا اذا افترضنا أن الحاجات المرضاة بالنسبة للمجتمع بصفة عامة

تزيد على الحاجات التى لم نرضها بالنسبة لاصحاب الدخول التى تقلصت ولكن لو لم يكن فى الامكان مقارنة رغبات مختلف الافراد فلا يمكننا افتراض ذلك عمليا لان التغييرات الاقتصادية التى تسفر عن زيادة مطلقة فى دخول الافراد الحقيقية أو عن نقص مطلق فى دخولهم الحقيقية لا تحدث الا نادرا . وهكذا تدفعنا المبادىء التشككية السابقة الى التوصل الى استنتاجات هامة لو كانت تقترن بأية أحكام اقتصادية أو خلقية أخرى .

وقد ظل الاقتصاديون حتى الآن ينقسمون الى أولئك الذين يضعون افتراضات تتعلق بالعقل البشرى لا يمكن قبولها عند بحثها وأولئك الذين نظروا الى معظم الحجج الاقتصادية على أنها عبث أو جعلوا من هذه الحجج شيئا غريبا يثير الدهشة وذلك نتيجة لانكارهم لوجود ما يمكن أن نسميه بالحاجات الانسانية او بامكانية المقارنة بهذه الحاجات ولهذا فهل من الممكن أن نصف الاساس النفسى الذى يقوم عليه سلوكنا الاقتصادى بأنه يتجنب الاخطاء الفلسفية من ناحية ويعد أساسا منطقيا للتدليل الاقتصادى بصفة عامة ؟ وهل يمكننا أن نتقبل تمسك التقليديين بالمنافع والرضا والرفاهية كأساس لعلم الاقتصاد دون الوقوع فى افتراضات خاطئة عن وحدات المنفعة ؟

على ذلك هل يمكننا ان نبرر منطقيا الاحكام الجماعية القيمية التى نصدرها على السياسة الاجتماعية أى الاحكام التى نصدرها على أولوية بعض الاعمال الاجتماعية على غيرها على حد تسميتنا لها الآن والتى تعمل المجتمعات فى العالم الديمقراطى على اصدارها ؟

من الواضح أن الاستنتاجات الغريبة تقوم على تقبلنا لافتراضين وهما أن السلوك الاقتصادى يعمل على ارضاء الحاجات وأن حاجات مختلف الافراد لا يمكن المقارنة بينها . وعلى ذلك فاننا مضطرون الى التخلى عن الافتراض الثانى وأن نرى ما اذا كان فى الامكان التوصل الى استنتاجات منطقية من مجرد افتراضنا القدرة على المقارنة بين الحاجات ثم نبحث فى حالة عدم الوصول الى استنتاج معين مدى صدقنا فى القول بأننا نهتم بالحاجات دون غيرها .

الفصل الثالث

السـعادة والاختيـار

من المنطقى أن نؤمن بأنه على الرغم من عدم القدرة على قيـاس الحاجات كميا فمن الممكن المقارنة بينها من حيث الشدة أو القوة حتى اذا كانت هذه الحاجات تتعلق بأشخاص مختلفين . وربما كان من الخطأ منطقيا أن نفترض أن الباعث الوحيد للسلوك الانسانى أو حتى السلوك الاقتصادى هو ارضاء الحاجات أو أن السعادة ليست الا عدم وجود الحاجات غير المرضاة . ولكن لنفترض اننا قد قبلنا هذه الافتراضات الآن فما هو مقدار التقدم الذى يمكن أن نحققه فى سبيل تكوين فكرة عن الثروة والفقر والتقدم الاقتصادى ؟

وان كانت الحاجات تختلف من حيث الشدة وكان من الممكن المقارنة بين شدة الحاجات المختلفة مبدئيا فانه يبدو واضحا أنه من الممكن المقارنة بينها عمليا فى ظروف استثنائية . وتنطوى حجة الاقتصادى المتشكك على انكار القول بأن حاجة الرجل الجائع الى الخبز أقـوى من حاجة المليونير الى الحصول على ثالث جهاز راديو . ولكن لماذا ينكر ذلك ؟ إنه ينكر ذلك ببساطة لانه يرى أنه من المستحيل المقارنة بين حاجات مختلف الافراد . ولكن لو سلمنا بأن هذه المقارنات ممكنة مبدئيا ما كانت هنـاك حاجة الى انكار ذلك . وقد نستنتج أن حاجة الانسان الجائع أكبر من حاجة الرجل الثرى بقدر كبير من اليقين .

وبذلك نتجنب ضرورة التعرض لمناقضات قد تثير الضحك . ولكن هل يمكننا أن نقيم معنى واضحا وايجابيا لمفهومى السلوك الاقتصادى والتقدم الاقتصادى ؟

ولنفترض ثانية اننا أردنا أن نفرض ضريبة مرتفعة على الوارد من القمح لمصلحة فئة صغيرة نسبيا من منتجي القمح فلا شك فى أن الاستهلاك الاجمالى من هذه السلع فى المجتمع بصفة عامة سينخفض نتيجة لفرض الضريبة . ولكن هذا لا يعتبر معيارا كافيا فى حد ذاته لان منتجي القمح سيحققون ثروات نتيجة لهذا القرار وسيسـفر فرض الضريبة عن زيادة دخل منتجي القمح ومساعدتهم على ارضاء حاجات أكثر وخفض الدخل بالنسبة لبقية أفراد المجتمع مع ارضائهم لحاجات أقل . ولـو ازدادت حاجات الاغلبية قوة عن حاجات الاقلية فقد تدل بذلك على أن

المجتمع سيصاب بضرر ولن يفتنى نتيجة لهذا التغير . ولكن لو أننا ضحينا بحاجات أقل قوة بالنسبة للاغلبية لفرض هذه الضريبة وارضينا حاجات أقوى بالنسبة للاقلية فكيف يمكننا القول بأن التغير مفيد او غير مفيد اقتصاديا ؟ ولو افترضنا اننا بتخصيص موارد ثروة معينة لانتاج شيء من الاشياء سوف نرضى حاجات تافهة نسبيا لمليون شخص وبتخصيصنا لنفس هذه الموارد لانتاج شيء آخر سنرضى حاجات شديدة نسبية فى حياة مائة فرد ،فأى اتجاه من الاتجاهين نختار ؟ .. لا يمكننا أن نختار اختيارا عاقلا بناء على افتراضاتنا الحالية الا اذا تمكنا من ضرب عدد الافراد فى شدة حاجاتهم النسبية . ولكن لسوء لحظ لا يمكن أن تجرى عملية الضرب الا فى الارقام ، وقد اتفقنا من قبل على أن قوة الحاجة لا تخضع لوحدات ثابتة . وعلى ذلك فان افتراضنا بأن الحاجات والرضا هى التى تتفق مع السعادة ، فمن المستحيل أن نتوصل الى اجابة منطقية على هذه الاسئلة لا عمليا فحسب بل مبدئيا أيضا .

هذا فضلا عن أننا لسنا على يقين من أن هذه الصعوبة الجديدة لا تؤثر على المقارنات التى نجريها بين الحاجات المختلفة للفرد الواحد والمقارنة بين حاجات مختلف الافراد . فلو استطاع شخص من الاشخاص – بقضائه لعطلة نهاية الاسبوع على شاطىء البحر – أن يرضى حاجات كثيرة معتدلة بينما استطاع بالبقاء فى منزله أن يرضى حاجات قليلة وماسة فترى ماذا يقرر هذا الشخص ؟ .. ان الرد على هذا السؤال هو أن هذا الشخص لا يستطيع أن يقرر شيئا بحسابه للحاجات فقط لان عدد حاجاته وقوتها لا يمكن تقديرها أو المقارنة بينها . فقد تكون احدى الحاجات أقوى من غيرها ولكن لا يمكن القول بأن حاجة معينة أقوى من حاجتين اخريين وذلك لسبب بسيط هو أن هذه الحاجة لا يمكن أن تعادل فى قوتها ضعف كل من الحاجتين .

ويوحى لنا عدم القدرة بايجاد حل لهذه المشكلة بأن مجموعة الافتراضات النفسية التى خلفها لنا الفكر الاقتصادى التقليدى غير صحيحة أو بالاحرى غير كاملة .. ولذلك فقد يكون الاقتصادى المتشكك مصيبا فى رأيه فيما يتعلق بهذا الموضوع . وقد افترضنا حتى الآن أن الباعث الوحيد للسلوك الانسانى والهدف الوحيد للنظم الاقتصادية وموضوع السعادة هو ارضاء الحاجات والرغبات ولم ننكر أن الناس يتصرفون ويعملون من أجل بلوغ غايات خلقية أو جماعية ولكننا افترضنا انهم لا بد من أن يرغبوا فى الحصول على أشياء معينة ليعملوا . ويدل التفكير السليم على انه لا يمكن تبرير الافتراض بأن اعمال الانسان نتيجة للصراع القائم بين رغباته ، فربما كانت حاجة الظمآن الى الماء اقوى حاجة له ، ولكن ربما كان فى قدرتها ان يقرر عدم ارضائها – ولا يرجع ذلك الى مجرد الرغبة فى تجنب عواقب الشرب لانه يبدو أنه من

الخطأ القول بانه لا يقرر بنجاح عدم الشرب الا اذا زادت رغبته في الشرب. فلاشك أن معظم الناس يقولون أن الانســـان يتعرض لصراع عنيف بين الرغبات المختلفة .

ويقوم تأييد هذا الراى على اساس تشبيه الحالة السابقة الخاطىء بالاجسام والقوى المادية .

ولو كان الصراع بين الرغبات التى تتغلب فيه الرغبة الاقوى هـو الذى يحدد كل سلوك الانسـان فما من معنى يمكن أن ينطوى عليه قولنـا. انا يجب أن نفعل أى شىء من الاشياء أو نمتدح انفسنا أو ننحى باللائمة عليها أو نؤنب انفسنا باعتبارنا طرفا فى جميع أنواع السلوك التى نأتيها . وهذا طبعا لا يكفى لاثبات خطأ النظرية لان الحجة القوية التى نثبت خطأها تقوم على التجربة التى قد يرجع عهدها الى ايام افلاطون الـذى يؤكد أن الصراع بين الرغبات وحده لا يكفى لاننا عندما نقاوم رغبـــة معينة فان العنصر الذى يقاوم هذه الرغبة فى دخيلة انفسنا لا بد أن يكون شيئا آخر غير الرغبة لانه على الرغم من اجتذاب عنصر واحد فى انفسنا ـ وهو الرغبـــة فى شيئين مختلفين ـ فلا يمـكن أن نتعرض لقوة جاذبة ولقوة مانعة فى آن واحد أو بعبارة اخرى قد نرغب فى الحصول على الكريز والتوت الآن ولكننا لو رغبنا فى الحصول على التوت وقررنا عدم أكله فانالقوة التىتجبرنا على عدم أكله لابد من أن تكون شيئا آخر غير الرغبة . ويبدو أن هذه الحجج التى لا بد أن يكون كل منا قد قدرها على ضوء تجاربه الخاصة تؤكد وجود قوة ارادية او الرغبة لتعبر الذات ـ على الاقل الذات الانسانية كما نعرفها نحن ـ عن معارضتها للرغبات الفردية وفى الحقيقة يبدو أن الافراد يبحثون أنواعا مختلفة من السلوك تتضمن رضاء رغبات مختلفة تخالجهم وتخالج غيرهم من الافراد ثم يختـــارون لاى سبب من الاسباب القيام بسلوك معين دون غيره .

ويصدق هذا أيضا على كثير من القرارات التى توصف فى العادة بأنها اقتصادية بحتة . ولا شك فى أنه عندما يبحث الانسان ما اذا كان سيأكل برتقالا أو تفاحا فانه يوازن رغبة برغبة أخرى بل ويصدر قراره بنـاء على مبدأ مقدار الرضى الحدى الذى يحصل عليه من البرتقال اوالتفاح. ولكن حتى فى هذه الحال لا يقتصر الامر على وجود صراع بين الرغبات. وفى حالة اصدار قرارات اقتصادية كثيرة يبدو أن اتخاذ هذه القرارات لا يتوقف على الرغبات المتصادعة التى يفاضل بينهـا الانسان . فعند ما يقرر رب الاسرة انفاق عشرة شلنات على شراء حذاء لاحد ابنائه دون شراء السجاير لنفسه فهل يقرر حقيقة انه عندما يشترى الحذاء لابنه يشعر بسرور أكبر مما لو اشترى السجائر لنفسه ؟ وربما كنا اكثر دقة لو قلنـا أنه قرر وجوب شراء الحـذاء.. وعلى الرغم من انه يرغب فى

شراء السجاير فيبدو انه ليس من الضرورى أن تكون هذه الرغبة أقوى من غيرها بحيث تدفعه الى ارضائها . ويبدو أن تقديره الحسابى للرغبات لا يتم الا اذا كان يصدر مجموعة محددة من القرارات .

ولا يمكن أن تكون السعادة فى ارضاء اقوى الرغبات . وبغض النظر عن استحالة اخضاع الرغبات لقياس حسابى فمن المستحيل أن نقول أن الظمآن سيشعر بالسعادة فى ارضاء أقوى رغباته أو أن أسعد الناس هم الذين يتركون أقل عدد من الرغبات دون ارضاء . وكثيرا ما قيل ان القديسين والفلاسفة أنفسهم يسعون لارضاء أقوى رغباتهم مثلهم فى ذلك مثل غيرهم من الافراد وأن الفارق الوحيد هو أن رغباتهم تختلف عن رغبات الناس . فحقيقة أن القديسين قد تحدثوا عن الحق بكل عواطفهم ولكن تفسير حياة القديس على أنها مجرد انتصار الرغبات القوية على الرغبات الضعيفة يعتبر بلا شك انحرافا عن الحقيقة ومع ذلك فقد يكون القديس سعيدا بمنتهى السهولة . ولذلك فيبدو أن تحقيق الانسان للسعادة ممكن على الرغم من أن ارضاء الرغبات ليس الغاية الوحيدة من سلوكه .

وبالاضافة الى ذلك فقد يحرم الانسان من السعادة بتثبيط حاجة قد لا يفطن اليها هو نفسه . وهكذا فان بعض الذين يسكنون الاحياء القذرة لا يرفضون مغادرة مثل هذه الاحياء فحسب بل انهم قد يرغبون فى البقاء فى هذه الاحياء . وتدل التجربة عادة على أنهم بمجرد مغادرتهم لهذه الاحياء يشعرون بسعادة اكبر مما كانوا يشعرون بها وهم فى هذه الاحياء . وبالمثل فقد يشعر الانسان بارضاء حاجة معينة بعد حصوله على شيء ما لم يكن يشعر بالحاجة اليه أو لم يكن لهذه الحاجة وجود من قبل .

ولا شك فى ان الذى يتجنب شتى أنواع الصراع الداخلى ويرضى بقدر الامكان جميع الرغبات التى يشعر بها يكون سعيدا الى حد ما ولكنه لو شعر برغبات جديدة وأرضاها فربما كان أكثر سعادة .. وهذه الحقيقة هى التى دفعت الناس الى الاهتمام بارضاء الحاجات دون الرغبات . ولو كانت الرغبات الواهية والرغبات غير الواهية تحقق الرضا فقد يكون من المعقول أن نفترض اننا نختار اتباع رغبة دون أخرى على أساس اخضاع الرضا لعمليات حسابية . ولكن للاسف فان شدة الرضا لا تكافىء دائما شدة الرغبة المرضاة ولا سيما عندما لا نشعر بالرغبة عن وعى . وليس هناك اية عملية حسابية تمكننا من موازنة الحاجة غير الواعية التى تحقق قدرا بسيطا نسبيا من الرضا . ولذلك يبدو أن الناس لا يمكنهم أن يصدروا قراراتهم بناء على احتساب مقدار الرضا الذى يمكن أن يتحقق .

وعلى ذلك فيجب الا نحدد غرض النظام الاقتصادى والقرارات الاقتصادية تبعا لارضاء الرغبات بل تبعا للقدرة على توفير السلع النادرة الضرورية لتحقيق السعادة .

وسوف يتضمن تحقيق السعادة طبعا ارضاء الرغبات والحاجات ولكنه لن يقتصر على ذلك كلية . فالقرار العاقل الذى يتخذه الفرد يتضمن توزيع موارد الثروة النادرة من اجل بلوغ غاية السعادة ويتضمن مدى تقدمه الاقتصادى للاقتراب نحو هذه الغاية .

والمقصود بموارد الثروة تلك الوسائل التى تؤدى الى السعادة أو بعض أجزاء السعادة التى توجد بكميات غير كافية بحيث لا تمكن الانسان من الحصول على كل ما يرضى رغباته . وتستثنى من هذه الموارد الاشياء الحرة مثل الماء والهواء ومجموعة الحالات النفسية والخلقية التى قد يكون من الصعب التوصل اليها — وان كان امتلاك الشخص لها لا ينطوى على دفع شخص آخر الى الفقر .

ولا يمكن اعتبار أى مجموعة من هذه المجموعات نادرة بمعنى الندرة الاقتصادى . وعادة ما تحرم الحاجة اليها الانسان من السعادة ولكنها لا تجعله فقيرا . أما الذى يدفعه الى الفقر هو حرمانه من تلك الاشياء التى يحتاجها ولا يستطيع الحصول عليها لاحتياج أشخاص آخرين لها أيضا . ونحن نعنى بالفقر الحاجة الى هذا النوع من السلع النادرة وبالثروة تملكها وبعدم المساواة الاقتصادية تملك نصيب من هذه السلع غير متساو مع غيره من الانصبة .

وربما كنا اكثر دقة لو تحدثنا عن الاجزاء النادرة من السعادة — لا الوسيلة المؤدية لها لان سعادة الانسان تتوقف على أشياء مختلفة وفى بعض الاحيان لا تكون الوسائل وحدها نادرة بل تكون الغاية نادرة ايضا وقد يكون الغرض الرئيسى فى حياة الانسان امتلاك صورة معينة او تحقيق طموح معين . وربما كانت هذه أشياء لا يمكن أن يمتلكها أويتمتع بها سوى شخص واحد . وفى هذه الحال تكون الغاية نادرة وتكون جزءا من سعادة الانسان لا وسيلة تؤدى الى السعادة .

ومن ناحية أخرى هناك قليل من الافراد لا تتوقف سعادتهم على تملك أى شىء من الاشياء النادرة — ومن هؤلاء الافراد الشحاذون السعداء والاغنياء المنبرمون والمتذمرون والمجانين والقديسون .

ورغم صدق كل ذلك ، فجدير بالاهتمام أن ندرك أن السعادة بالنسبة للأغلبية الساحقة من الافراد تتوقف على امتلاك أشياء معينة بسيطة ، يرغبها جميع الناس . فالغذاء والملبس والمسكن أشياء ضرورية لتحقيق السعادة بالنسبة للغالبية العظمى وربما كانت السعادة فى معظم

الاحيان تتوقف على ارضاء الرغبات وربما كانت الاشياء المرغوب فيها في أكثير من الأحيان هي السلع المادية النادرة ٠ أليس هذا هو السبب الذي من أجله ساد الاعتقاد بأن علم الاقتصاد لا يعني بشيء سوى انتاج السلع وارضاء الرغبات ؟ أوليس هذا أيضا هو السبب الذي جعل ثروه المجتمع تصور على أنها تدفق السلع المادية سنويا والذي جعل الناس ينظرون الى أية كمية من النفوذ على أنها تمثل مقدارا معينا من القيمة الاقتصادية بالمعنى المجرد ، ولو افترضنا أن معظم الوسائل التي تؤدي الى السعادة متماثلة بالنسبة لمعظم الافراد وانها تتألف في معظم الاحيان من سلع يمكن انتاجها فاننا نكون صادقين الىحدكبير في تصوير التقدم الاقتصادي على أنه عرض لكمية متزايدة من السلع المادية للافراد الذين يرغبون في الحصول عليها ٠

وينطوي على قدر كبير من الصدق قياسنا « للتقدم الاقتصادي » في المجتمع بالزيادة الحالية في انتاج سلع أساسية معينة كما اضطر المؤرخون الاقتصاديون الى هذا السلوك عمليا رغم ميل أصحاب النظريات الاقتصادية الى استنكار هذا الاجراء مبدئيا ٠ بل ربما كان من المعقول الى حد ما أن نقيس الفرصة التي تتاح للناس لتحقيق السعادة بحجم دخلهم النقدي ٠

وعلى الرغم من أن هذا يجعل في امكاننا أن نفهم السبب الذي جعل ارضاء الرغبات وانتاج السلع يعتبران عادة معادلين للتقدم الاقتصادي فما من اجابة شافية عن كيفية قيام هذا التقدم عندما يكسب بعض الاشخاص على حساب غيرهم ٠

وبتعريف الثورة بأنها امتلاك الوسائل المؤدية الى السعادة أو امتلاك أجزاء منها يمكننا أن نضع مفهوما معقولا للثروة أو الفقر بالنسبة للفرد ٠ ولكن هل نستطيع أن نطبق نفس الشيء على المجتمع بصفة عامة ؟ ٠٠

يبدو أننا لا نستطيع ذلك نظرا لبقاء الصعوبة القديمة فكل تغير اقتصادي يضمن زيادة في سعادة الناس على حساب سعادة شخص آخر ٠ وما لم نستطع مضاعفة عدد الاشخاص بتغيير درجات السعادة فاننا لا نستطيع أن نقول ان هذا التغيير أفضل أو أسوأ اقتصاديا من ذلك التغيير أو أن هذا المجتمع أكثر شراء من ذلك المجتمع أو أنه من الممكن تبرير أية سياسة اقتصادية لأنه لو أمكن قياس درجات الرغبة بطريقة حسابية فليس من الممكن قياس درجات السعادة ٠٠

والواقع أننا لا نشك في أن المجتمع الذي تتاح لكل فرد فيه القدرة على أن يحقق الرضا أفضل من المجتمع الذي يكون معظمه من المعدمين والقليلون هم الاغنياء ٠

ولا نشك في أنه من الممكن تبرير السعادة بالنسبة لعدد كبير من الاشخاص الذين لا يحصلون الا على القليل من السلع على حساب قليل من الأفراد الذين تتوفر لديهم السلع المختلفة ٠ ويوافق كل فرد مثلا على أنه

من الصواب أن نلغى الضريبة التى ظلت تزيد الاقلية العاطلة المتمة ثراء وجاها على حساب قطاع كبير من الكادحين فى المجتمع ٠

ولا جدال فى أنه من الحماقة انكار هـذه الحقائق فما دامت لا تتخذ من قياس الرغبات أو السعادة حسابيـا أساسا منطقيا تقوم عليه فما هو الاساس المنطقى الذى تتخذه لها ؟ ٠٠

ان هذه أحكام مباشرة تتعلق بالقيمة ، مثلها مثل أية أحكام أخرى ، فنحن نلقى نظرة بسيطة على أحد المجتمعات ثم نصفـه بأنه حسن أو سيء أو بأنه أفضل أو أسوأ من غيره من المجتمعات ٠ ولا يمكن طبعـا أن تقوم صلاحية الاحكام المتعلقة بالقيمة بالنسبة للاشخاص الذين يرفضونهـا ٠ ولكن من الممكن أن نشير الى هؤلاء الناس على أنهم لو أبدوا هـذا الرفض فانهم سيعجزون عن تكوين فكرة شاملة عن فقر المجتمع أو ثروته أو تقدمه الاقتصادى أو التوزيع المعقول لوسائل السعادة ٠

ومن الممكن أن يوصف التغير الاقتصادى الذى ينفع كل شخص يؤثر فيه دون صعوبة بالتقدم الاقتصادى ويمكن الموافقة عليه بناء على أسباب اقتصادية بحتة ٠٠ أما التغير الذى يثرى بعض الناس بينما يزيد البعض الآخر فقرا فلا يمكن أن نقره أو نستنكره ببساطة لأنه بنـاء على هـذا الافتراض لا يمكن أن نصور أى تدليـل منطقى تقاس به درجـة الرغبة والسعادة حسابيا بالنسبة لعدد الرغبات أو عدد الافراد ٠

ولابد من ان تكون جميع التغيرات الاقتصادية تقريبا وجميع القرارات التى تتخذ لاستخدام موارد الثروة لأجل غاية معينة دون غـيرها من نفس هذا النوع ولابد من أن تتبع الدولة التى تفاضـل بين رفاهية جماعات الشعب المختلفة معيارا آخر غـير مقياس الرغبات والسعادة حسابيا ٠ والمعيار الوحيد الممكن اتباعه للاختيار الجماعى هو الحكم المباشر على أن هذه الحالة الاجتماعية مثلا أفضل من تلك الحالة ٠

وبتحليل المشكلة فانها تزداد سهولة ٠ وقد نقول ان هدف الفرد هو تحقيق السعادة لا مجرد ارضاء الرغبات وان غاية النظام الاقتصادى لابد من أن تتكيف طبقا لهذه الغاية ولـكن الحقيقة تظل ثابتة وهى أن معظم الناس سيفتشون عن السعادة فى ارضاء للرغبات المـادية البسيطة بينما يسعى البعض الى تحقيق مثل جمالية تقشفية وفكرية ٠

وقد يتساءل أحد عما اذا كان من الضرورى تخصيص مـوارد الثروة لتحقيق غاية معينة دون غيرها ٠ ولـكن عند الاجابة على هذا السؤال لابد من الأخذ فى الاعتبار بأن غاية معينة أكثر قيمة من غيرهـا من الغـايات ولذلك مثلا يمكن الاجابة عـلى السؤال عما اذا كان التقـدم الاقتصادى يرضى رغبة معينة دون غيرها فى هـذه الحال دون اصدار أحكام تعتمد عـلى القيم ٠

ولذلك فمن الممكن أن نتبين مدى عدم واقعية المجادلات التقيدية التى تقوم بين الذين سعوا الى تأييد نظام اقتصادى أو استنكاره بسبب انطوائه على مبدأ معين ٠

وكان الذين يبررون الرأسمالية الحرة بسبب الانسجام بين الفرد والمصلحة الذاتية الاجتماعية والذين استنكروها بسبب تحقيق « القيمة الفائضة » يوجهون أسئلة تنطوى على جانب كبير من الغموض والشك . وكانت اجاباتهم لا تقل غموضا أو شكا بغض النظر عن صحة حججهم أو خطئها. والحقيقة الثابتة هي أنك لاتستطيع أن تحكم على النظام الاقتصادى أو الاجتماعى الا بالنظر الى النتائج التى يحققها . فلو كنت تريد تبرير وجود رأسمالية القرن التاسع عشر أو تستنكرها فلن تفعل ذلك بأن تثبت أن كل فرد كان ينعم بالحرية الاقتصادية أو أن الريع أو الفائدة كانت تدفع للرأسماليين ولا يمكن تبرير الرأسمالية أو استنكارها بمجرد اجراء مقارنة مباشرة بين المجتمع بصفة عامة فى بداية القرن وآخره أو بتقدير الحالة التى يمكن أن يصبح عليها المجتمع لو كان هناك نظام آخر . وبالمثل لابد من أن تقوم الاجابة على بعض الأسئلة الخاصة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية على أساس المقارنة بين النتائج التى يحتمل أن تسفر عنها كل حالة من الحالات وهذه بالطبع هى المقارنة التى يقوم بها تقريبا جميع النقاد والمدافعون عن النظم الاقتصادية . فهم يتحققون من النتائج ويصفونها بأنها حسنة أو سيئة وتنشأ الخلافات بينهم عن الحقيقة التالية وهى أنهم لا ينظرون الى الحقائق بدقة ولا يلقون عليها نظرة عامة .

وعلى ذلك نستنتج بسهولة أنه لا يمكن أن يتم تحديد فقر الفرد أو غناه الا بأنه عبارة عن توافر أو نقص الاشياء التى تكون نادرة وضرورية لتحقيق السعادة وان التقدم الاقتصادى فى المجتمع أو تدهوره لا يمكن اثباته الا باصدار حكم يقوم على أساس القيمة بأن احدى حالات المجتمع بصفة عامة أفضل من حالة أخرى . وبالمثل لابد من أن يقوم القرار الخاص بتخصيص موارد الثروة الانتاجية لارضاء حاجات فئة معينة على أساس الحكم بأنه من الأفضل ارضاء هذه الحاجات دون غيرها ويصبح الحكم الخاص بطريقة توزيع موارد الثروة الانتاجية بين مختلف طرق الاستخدام حكما على القيمة بمجرد أن يؤثر على المجتمع لا على الفرد .

وقد يرى البعض ان هذه الأحكام ساحقة أو موجزة « أو غير علمية » ولكن الحقيقة انها الأساس المنطقى الوحيد للقرارات الاقتصادية والاجتماعية التى نتخذها والتى يجب أن نتخذها كل يوم ولذلك ففيما يلى المبدأ المنطقى الوحيد الذى يقوم عليه التنظيم الاقتصادى فى المجتمع المتمدين :

لابد من أن يعبىء المجتمع نفسه ــ عن طريق هيئاته النيابية ــ قدراته على اصدار الحكم العاقل والاختيار السليم . وبهذا فقط يمكن موازنة كل حاجة من حاجات الانسان المتعددة بغيرها من الحاجات وبذلك فقط تصبح لها قيمتها الانسانية الحقيقية .

ان المعيار الأعمى وغير الانسانى الذى ينطوى عليه النظام الرأسمالى لا يناسب المجتمع الأنسانى المتمدين لا لشئ الا لأنه لا يمكن أن يوازن بين حاجات الرجل أو المرأة ببعضها البعض . وهذا هو الاستنكار الأخير الذى يوجه الى الحرية الاقتصادية غير المقيدة والتبرير الجوهرى للديمقراطية والمصدر الاخير للسياسة الاشتراكية والتفكير الاشتراكى .

الفصل الرابع

حقـائق عدم المســـاواة

من أجل ان نحكم على المجتمع أو النظام الاقتصادى حكما صحيحا بناء على نتائجه فلابد من ان نكون على بينة ـ قبل الحكم على نظام الحرية الاقتصادية ـ من مظاهر هذا النظام • فكيف يتم توزيع الدخل القومى فى ظل نظام الحرية الاقتصادية ؟ •• وما هى درجة الفقر أو عدم المســـاواة التى يسفر عنها هذا النظام ؟ ••

وتتوقف أشياء كثيرة على الاجابة على هذه الأسئلة وتتوقف صلاحيـة المذاهب السياسية المختلفة على الاحصائيات الفعلية لتوزيع الدخل القومى أكثر مما يظن الاشخاص الذين يعتنقون هذه المذاهب •

ويعتقد كثير من المحافظين أنه على الرغم من وجود بعض عوامل عـدم المساواة فهى ليست واضحة كما لا يمكن تجنبها وانه على الرغم من وجود الفقر الشديد الى حـــد ما فان وجوده وسببه استثناءان • ويعتقـــد الشيوعيون أن المجتمع كله يعيش فعلا فى فقر شـديد باستثناء أقليـــة ضئيلة تنعم بأسباب الترف •

وتختلف أجوبة الناس كثيرا عند الاجابة عـــلى سؤال يتعلق بنسبة الذين يعيشون فى مستوى معيشة العمال • وباختـــلاف هـذه الأجوبة تختلف أيضا الآراء السياسية التى يؤمن بها الذين يجيبون عـلى الاسئلة ويحكم معظمنا على المجتمع بالنتائج التى يحققها • غير أن الذين يفطنون الى هذه النتائج هم قلة بيننا •

قضية الاشتراكية ((ج ١))

١ ـ توزيع الدخـــول فى بريطانيا :

من الممكن تاكيد الحقائق واعطاء صورة دقيقة عن توزيع الدخـــول النقدية وحركة الدخول الحقيقية المطلقة والنسبية فى خلال الســـنوات الاخيرة من بريطانيا والولايات المتحدة . فالجدول الاول يوضح كيف يقسم الدخل القومى السنوى فى بريطانيا الى اقسام رئيسية هى : الاجـــور فالمرتبات فالريع والفائدة والارباح ؟ وهو من تقدير المستر كولن كـلارك والجدول التالى ماخوذ عن كتاب « الدخل القومى والانفاق القـومى »

وهو يوضح حقيقة هامة هى ان اجمالى الريع والارباح حتى اثناء الحرب كان مساويا لاجمالى الاجور على الرغم من توزيع اجمالى الاجور طبعا على عدد اكبر من عدد الافراد الذين توزع عليهم الارباح . وحتى قيام الحرب العالمية الاخيرة كان نصيب اصحاب الاجور من الدخل القومى السنوى الاجمالى البالغ قدره ٣٫٥٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها ـ كان حوالى ١٫٤٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها بينما كان نصيب اصحاب الاملاك حوالى ١٫٢٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها ونصيب المرتبات حوالى ٩٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها . وبلغ نصيب الريع والفائدة والارباح حوالى ثلث مقدار الدخل القومى كله بينما زاد نصيب الاجور عن ذلك المقدار قليلا وكان الباقى من نصيب المرتبات ، وبلغ حوالى ربع الدخل القومى

	١٩١١	١٩٢٤	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٣٥	١٩٣٨	١٩٤٤
الاجور	٧٢٨	١٣٩٩	١٤٨٦	١٣٣٣	١٥٢٠	١٧٣٥	٢٩٣٠
	٥ر٣٩٪	١ر٤٢٪	٨ر٤١٪	٥ر٤١٪	٥ر٤٠٪	٦ر٣٧٪	٢ر٣٥٪
المرتبات	٢٨٨	٨٤١	٩٤٤	٨٩٠	٩٣٧	١١٠٠	١٤٧٣
	٦ر١٥٪	٤ر٢٥٪	٦ر٢٦٪	٣ر٢٨٪	٧ر٢٥٪	٨ر٢٣٪	٧ر١٧٪
الارباح والفوائد	٦٢٣	٨٣٤	٨٢١	٥٩٠	٩٤٩	١٣٢٦	٢٣٧٦
	٨ر٣٣٪	١ر٢٥٪	١ر٢٣٪	٨ر١٨٪	٤ر٢٥٪	٧ر٢٨٪	٥ر٢٨٪
الريع	٢٠٣	٢٤٦	٣٠٢	٣٢٥	٣٣٩	٣٨٠	٣٨٤
	١ر١١٪	٤ر٧٪	٥ر٨٪	٤ر١٠٪	١ر٩٪	٢ر٨٪	٦ر٤٪
مصاريف القوات						٧٨ ٧ر١٪	١١٧١ ٠ر١٤٪

توزيع الدخل الشخصي

مقدار الدخل	١٩٢٩		١٩٤٢	
	العدد « بالالاف»	الدخل الاجمالى « بالمليون »	العدد « بالالاف»	الدخل الاجمالى « بالمليون »
الدخول الاكثر من ١٠ر٠٠٠ ج	١٠	٢٢٨	٨	١٧٠
من ٢٠٠٠ج الى ١٠ر٠٠٠ ج	١٠٠	٣٣٨	١٠٢	٣٦٦
من ١٠٠٠ج الى ٢٠٠٠ ج	١٩٥	٢٣٥	٢٩٥	٤١٣
من ٥٠٠ ج الى ١٠٠٠ ج	٤٨١	٣٠٦	١١١٠	٧٤٠
من ٥٠ ج الى ٥٠٠ ج	١٢٤٩	٤٠٢	٥٥٠٠	١٨٥٤
من ١٢٥ ج الى ٢٥٠ ج	٥٨٢٧	١٠٠٩	٨٠٠٠	٥٣٤٧
اقل من ١٢٥ ج	١١٨٠٠	١١٧٠	٥٦٠٠	
الاجمالى	١٩٦٥٢	٣٧٤٠	٢٠٠٠٠	٨٠٥٠

والأهم من ذلك كله هو موضوع توزيع الدخل القومي على الأفراد ويدل الجدول السابق على عدد الافراد الذين تم تقسيم الدخل القومي بينهم حسب الطبقات المختلفة والمبالغ التي حصلوا عليها من الدخل .

ومن المعقول أن نعتبر مبلغ ٢٥٠ جنيها الحد الاقصى لدخول الطبقات العاملة قبل الحرب الاخيرة ، ويتفق هذا بصفة عامة مع الحدود القصوى التي بلغتها المشروعات الصحية والتأمين ضد البطالة ومع المستوى الذي أعتبر احسن مستوى لاجر العامل أما الان فقد بلغ عدد الاشخاص الذين يحصلون على دخل يزيد على ٢٥٠ جنيها حوالي ٠٠٠ر٠٠٠ر١٧٦٠٠ر١٧ بينما بلغ مجموع الأشخاص الذين يحصلون على دخول حوالي ٢٠ مليون شخص
والواقع انه في عام ١٩٢٩ كان هناك حوالي ٠٠٠ر٠٠٠ر١٧٦٠٠ر١٧ شخص يعملون كعمال في انجلترا وكان كل منهم يحصل على ٢٥٠ جنيها أو اقل من ذلك وحوالي ٠٠٠ر٠٠٠ر٣٠٠ر٢ من الاسر المتوسطة او اصحاب رؤوس الاموال التي تزيد دخلهــا على ٢٥٠ جنيهــا ، اى في ذلك الوقت كان ٩٠ ٪ من مجموع الافراد العاملين من الطبقة العاملة .

ولعل هذه الارقام تمثل أوضح تعليق على المجتمع الصناعي الحديث فمن الخطأ في هذا المجتمع بصفة عامة أن السكان يتالفون من مجمــوعة كبيرة من الاشخاص ذوى الدخول المتوسطة وعدد قليل من الاثـــرياء يعيشون في مستوى أعلى من مستوى الطبقة المتوسطه وعدد قليل مــن الفقراء المدقعين دون ذلك المستوى . ومن الخطأ ايضا أن نقول ان الطبقة العاملة تمثل نصف المجتمع او ثلثيه وأنه لابد من موازنة مصالحها بمصالح الطبقات المتوسطة في تحديد الاجراءات السياسية . ومن الخطأ أيضـــا أن نقول ان المجتمع يتألف من اغلبية ساحقة من المعدمين وأقلية ضئيلة تنعم بالترف والبذخ دون أن يكون بين هاتين الطبقتين طبقة متوســـطة .. فالحقيقة انه كان في بريطانيا قبل الحـــرب الاخيرة ٠٠٠ر٦٠٠ر١٧ شخص يمثلون الطبقة العاملة ــ ولا يعنى ذلك انهم جميعا من العمـــال اليدويين ــ من بين العدد الاجمالي للافراد العاملين في المجتمع البـــالغ عددهم ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٠ شخص اى أن عددهم بلغ تسعين في المائه من عدد الاشخاص العاملين ، وكان من بين هؤلاء ، ١٢ مليون شخص يحصــلون على دخل لايكفل لهم الا الحياة في مستوى حد الكفاف .

وكانت هناك مجموعة اخرى صغيرة وهامة يبلغ عددها حوالي مليوني شخص يتراوح بين ٢٥٠ جنيها و ١٠٠٠ جنيه سنويا وهي الطبقـــة الوســطى أو طبقة أصحاب المهن . وأخيرا كانت هناك مجموعة صــغيرة جدا يبلغ عددها ٠٠٠ر٣٠٠ شخص تضم الاشخاص فاحشي الثراء الذين كانت دخولهم تمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي الاجمالي

وهكذا كان المجتمع الانجليزي يمثل الفقر وعدم المساواة الشديدة بوضوح . اما الفقر فيدل عليه عدد الاشخاص الذين يقل دخلهم عـــن ١٥٠ جنيها سنويا والبالغ عددهم ١٢ مليون شخص . وجدير بالذكــر أيضا ان الكثيرين من هؤلاء الاشخاص العاملين كانوا يمثلون اسرا باكملها .. ويتضح مدى عدم المساواة في عبارة مستر كولن كلارك التالية « عندما نتحدث عن السنوات مابين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٥ يمكننا ان نقـــول

ان عشر أجمالي عدد السكان العاملين الذين تزيد دخولهم على ٢٥٠ جنيها كانوا يحصلون على ٤٢٪ من المجموع الكلي للدخول الشخصيه أو أقل من النصف لو ادخلنا فى اعتبارنا ان الجزء الاكبر من الدخول غير الشخصيه على شكل أرباح الشركات التى لم يتم توزيعها ـ كانت لصالح الاغنياء .. وهكذا فان طبقة ضئيلة من الافراد تضم ٥ر١٪ من السكان الذين تزيد دخولهم على الالف جنيه كانت تحصل على ٢٢٪ من المجموع الاجمالى للدخول الشخصية »

وهكذا فان ٩٠٪ من السكان فى المجتمع الصناعي الانجليزى الحديث كانوا يقومون بجميع انواع النشاط فى عام ١٩٢٩ مقابل نصف الدخل فقط .

ويوضح مستر كولن كلارك أيضا أنه بينما كان ٧ر١٣٪ فقط يعيشون فى اقل المستويات فى المجتمع فان هذه الطبقة تنجب ما لا يقل عن ٣ر٢٥٪ من مجموع المواليد .

وربما كانت هذه هى أهم الحقائق المتعلقة بالمجتمع والقائمة على اساس مبدأ الحرية الاقتصادية المتمثلة فى عبارة « دعه يعمل » . ولاشك فى أن نسبة الاطفال فى الدولة من بين الاسر العاملة مرتفعة ومما لاشك فيه أيضا ان هؤلاء الاطفال فى ظل نظام الحرية الاقتصادية لايحصلون على الغذاء الكافى .

كان هذا هو حال توزيع الدخول فى بريطانيا ، ومن الضرورى أيضا ان تعرف ما اذا كان التوزيع يتغير ومدى اتجاه هذا التغيير . ويسود الاعتقاد القائم ـ فيما يبدو على اساس الملاحظة الشخصية ـ بان مستوى المعيشة أو بعبارة أخرى « متوسط الدخل الحقيقى للفرد » آخذ فى الارتفاع تدريجيا منذ منتصف القرن الماضي . وهذا هو اعتقاد الاحصائيين لو اننا قسنا الدخل الحقيقى بمقادير السلع والخدمات الاجمالية التى يتم استهلاكها وأخذنا فى اعتبارنا التغييرات التى تطرأ على تقديرات الافراد أو على توزيع الدخول . ولقد استنتج سير وولتر ليتون ومستر جيوفرى كورثر حسابيا رقما قياسيا للاجور الحقيقية أى متوسط الاستهلاك الفردى بالنسبة للطبقة التى تحصل على الاجور . وهناك طبعا اعتراضات نظرية واحصائية كثيرة على هذا الرقم القياسي ولكنه على أى حال يعطى أفضل التقديرات العملية للتغيرات التى تطرأ على مستوى المعيشة بالنسبة للعمال . وقد ارتفع الرقم القياسى الخاص بالبطالة من ١٠٠ فى عام ١٨٥٩ الى ١٣٢ فى عام ١٨٧٥ ثم انخفض الى ١٢١ فى عام ١٨٧٩ ثم ارتفع الى ١٧٩ فى عام ١٩٠٠ وانخفض الى ١٦٩ فى عام ١٩١٤ ثم ارتفع الى ٢٠٢ فى عام ١٩٢٠ وتقلب كثيرا ثم وصل الى ٢٠٢ فى عام ١٩٣٣ . وتؤكد هذه الارقام الرأى القائم على الملاحظة الفردية والقائل بان الدخل الحقيقى للعمال فى خلال المائة عام الاخيرة قد تحسن كثيرا وأن جزءا كبيرا من هذا التحسن قد حدث اثناء اضطرابات فترات الحرب . ويعبر سير وولتر ليتون ومستر كروثر عن اعتقادهما بان متوسطات الدخول الحقيقية بالنسبة للعمال ارتفعت نسبيا فيما بين عامى ١٩٢٩

و ١٩٣٢ على الرغم من ازدياد البطالة الهائل . ولو كان الكلام صحيحا فان دخلهم الحقيقى فى عام ١٩٣٧ لابد من أن يكون قد ارتفع عما كان من قبيل نتيجة لانخفاض البطالة .

ولكن ارتفاع مستوى المعيشة الذى لاجدال فيه لايثبت أن توزيع الدخل القومى اصبح الآن أكثر عدالة عما كان منذ مائة عام مضت فقد يكون هذا الارتفاع نتيجة زيادة اجمالى الدخل الذى تم توزيعه . وجدير بالذكر ان نصيب العمال من الدخل القومى فى عام ١٩٣٥ اقل بكثير من نصيبهم قبل ذلك التاريخ بمائة عام . ففى عام ١٨٦٠ كان نصيب الاجور من الدخل القومى ٥٥٪ بينما انخفض فى عام ١٩٣٥ الى حوالى ٤٠٪ . ويرجع هذا الى حد ما الى تحول بعض العمال الى موظفين وتقاضيهم المرتبات بدلا من الاجور ولذلك فان عدد الاشخاص الذين كانوا يحصلون على المرتبات زاد من ٣٫١٤٠٫٠٠٠ فى عام ١٩١١ الى ٤٫٣٤٢٫٠٠٠ فى عام ١٩٢٩ . ولكن هذه الحقيقة لاتعلل كل الزيادة فى دخول أصحاب المرتبات لان جزءا كبيرا من هذه الزيادة يرجع بلا شك الى تحول الكثيرين من المشروعات الخاصة الى مشروعات الدولة وتقاضيهم للمرتبات بدلا من الاجور . وعلى ذلك فان زيادة نصيب المرتبات لايمثل باى حال من الاحوال ارتفاع مستوى المعيشة بالنسبة للفقراء .

ترى الى اى حد اثرت التغيرات الاقتصادية الضخمة التى حدثت اثناء الحرب الاخيرة فى توزيع الدخول ؟ تدل الحقائق على أن التوزيع الاولى للدخول لم يتغير كثيرا نحو تحقيق مساواة اكبر حتى اثناء الحرب غير ان التغيير الكبير والواضح فى الدخول الحقيقية كان يرجع الى الضرائب واجراءات تحديد السلع التموينية .

وهل حدث اى تغيير خطير فى عوامل عدم المساواة فى توزيع المال منذ عام ١٩٣٠ ؟ لقد حدث تغيير بسيط جدا حتى عام ١٩٣٩ نتيجة لتاثير ضرائب التركات اثناء فترة السلام ونتيجة لتجميع رءوس الاموال . ومنذ عام ١٩٣٩ حدث تغيير كبير فى نسبة الطبقة العامله من اصحاب المدخرات الصغيرة . وحدث تغيير كبير ايضا فيما تحرزه طبقة اصحاب الاملاك من سندات الحكومة .

ورغم كل ذلك فلم ترتفع معدلات ضرائب التركات كثيرا او بنسبة كافية الى ان تولت الحكم حكومة العمال فى عام ١٩٤٥ . ولذلك فلا يمكن أن نفترض أنه حدث تغيير فى توزيع الممتلكات نتيجة للحرب الاخيرة أكبر من ذلك التغيير الذى حدث فيما بين عامى ١٩١٤ و ١٩١٨ .

وقد يدلل البعض على أنه بغض النظر عما توضحه الاحصائيات الخاصة بالدخول والاملاك فقد تم توزيع الدخول من جديد فى خلال الخمسين عاما الماضية عن طريق نظام الضرائب والخدمات الاجتماعية . ويؤمن عدد كبير من البريطانيين بما فى ذلك الكثير من الاشتراكيين بهذا المبدأ أيضا . ولكن لعله مما يثير الدهشة حقا أن نجد أنه لم يحدث أى توزيع جديد للدخل حتى عام ١٩٣٩ وهذا ما يبينه بحثنا للحقائق دون تحيز .

وثمة سؤالان يجب الاجابة عليهما . أولا ــ الى أى حد أعيد توزيع الدخل القومى عن طريق الضرائب والخدمات الاجتماعية قبل الحرب؟ وثانيا ــ الى اى مدى تحسن وضع العمال أو ربما ساء نتيجة للسياسة المالية العامة فى خلال الخمس وعشرين عاما الماضية. وقد كان مدى اعادة توزيع الدخل فى الميزانية قبل عام ١٩٣٦ يتوقف لا على كيفية انفاق النقود بل كيفية الحصول عليها . ويسود الاعتقاد فما يبدو بين طبقات أصحاب الأملاك بأن الايرادات القومية جميعا قد زادت نتيجة لضرائب الدخل والضرائب الاضافية وضرائب التركات . ولكن الحقيقة أن ثلاثة أسباع هذه الزيادة نتيجة للضرائب غير المباشرة ، والمعروف ان الضرائب غير المباشرة تمثل عبئا يثقل على كاهل الفقراء عما هو بالنسبة للاغنياء .. ولا يختلف استهلاك بعض السلع الأساسية مثل الشاى والجعة والسكر كثيرا باختلاف الطبقات . وعلى ذلك فان الضريبة التى تفرض على ثمن هذه السلع توزع بالتساوى على الافراد فى جميع الطبقات ، اى أن كلا من الغنى والفقير يدفع مثلا جنيها واحدا للخزانه عن استهلاك السكر .. وهذا اجراء غير عادل لان قيمة الجنيه الواحد بالنسبة للفقير أكثر مما هى بالنسبة للغنى. ولو اخذنا فى اعتبارنا أن الطبقات العاملة تمثل تسعة اعشار الدولة فقد نميل من اول وهلة الى ان نستنتج أن هذه الفئات تدفع تسعة اعشار المبالغ التى تجمع من الضرائب غير المباشرة . وربما كان هذا القول ينطوى على شىء من المبالغة نظرا لوجود نوع او نوعين من الضرائب غير المباشرة التى يتحملها الاغنياء اكثر من الفقراء على الرغم من تحقيق التوازن بين الطبقتين نتيجة لزيادة ضرائب الدخل التى يدفعها العمال ذوو الاجور المرتفعة فى هذه الايام . ولكن ليس من المبالغة فى شىء أن تقول ان الضرائب غير المباشرة الاجمالية التى يدفعها العمال تعادل اربعة أخماس مجموع الضرائب غير المباشرة .

والان كيف تم انفاق النقود التى جمعت كضرائب ؟ ان الانفاق القومى فى بريطانيا يتألف من ثلاثة أنواع فهناك أولا الانفاق الذى لا يفيد اية طبقة بالذات مثل المصروفات على الجيش والبحرية والقوات الجوية والبوليس والجهاز الادارى بصفة عامة. وثانيا الانفاق على الخدمات الاجتماعية التى تفيد الطبقات العاملة فائدة مباشرة وثالثا الفوائد التى تجمع على القرض الوطنى التى تفيد رؤوس الاموال بصفة رئيسية . بلغ مجموع الانفاق على الخدمات الاجتماعية فى ميزانية ١٩٣٤ ــ ١٩٣٥ حوالى ٢٢٣ مليون جنيه « اى التعليم والشئون الصحية والمعاشات والمساكن والبطالة » ويصير المجموع ٢٤٠ مليون جنيه باضافة المبالغ التى تنفق على الجهاز الادارى الخاص بهذه الخدمات . وبلغ الانفاق على القرض الوطنى فى ذلك العام ٢٢٤ مليون جنيه أما الباقى ومقداره ٢٥٦ مليون جنيه فقد انفق على قوات الدفاع والبوليس وغيرها . وقد بلغ ما دفعه العمال من الضرائب القومية فى عام ١٩٣٤ ــ ١٩٣٥ حوالى ٢٣٠ مليون جنيه

وعلى ذلك فقد تم تحصيل جميع المبالغ التى انفقت على الطبقات العاملة قبل الحرب من الضرائب غير المباشرة التى فرضت على الطبقات العاملة نفسها . وقد تراوح مجموع المبالغ التى تم تحصيلها من العمال كضرائب بين ٢٣٠ مليون جنيه و ٢٥٠ مليون جنيه بينما بلغ مجموع

المبالغ التي انفقت عليهم مباشرة حوالي ٢٣٠ مليون جنيه . وفضـــلا عن ذلك فان مجموع المبـالغ التي انفقت لدفع فوائد القـرض الوطني والشئون الادارية لصـالح اصحاب رؤوس الاموال بصفة رئيسيه بلغ ٢٢٤ مليون جنيه . أي انه كان يعـادل مجموع المبالغ التي انفقت على الخدمات الاجتماعية تقريبا .. ولكن لاشك في ان متوسط المبلغ الذي حصل عليه كل من أصحاب رؤوس الاموال في الميزانيه أضعاف أضعاف ما حصل عليه العـــامل .. والحقيقة التي لا مراء فيهـا أن الطبقات العاملة نفسها هي التي دفعت جميع المبالغ التي تم انفاقها على الخدمات الاجتماعية بينما حصل الاغنياء بدورهم على فوائد القرض الوطني . وهكذا لم يتم تقريبـا توزيع جديد للدخل بين الطبقات في ميزانيـــات بريطانيا قبل الحرب الاخيرة ما دامت الطبقات العاملة لم تحصل على الخدمات الا بناء على ما دفعته فعلا .

وهكذا فان الصورة التي يمكن ان نرسمها لبريطانيا قبل عام ١٩٣٩ هي صورة مجتمع يحصل فيه تسعة اعشار الافراد على ما يتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من الدخل وهي نفس النسبة التي كانوا يحصلون عليهـــا منذ ربع قرن مضى . ولقد ارتفع مستوى معيشتهم قليلا في فترات مؤقتة ولكن هذا الارتفاع يرجع بصفةرئيسية الى ارتفاع الدخل القومي الاجمالي عامه لا الى اعادة توزيع الدخل نتيجة لضغط نقابات العمال او التغيرات التي تطرأ على الميزانيه .

وسيقال أنه اثناء سنوات الحرب حدث تغيير ملحوظ وواضـــح في توزيع الدخول الحقيقية بالنسبة للطبقة العاملة . ولا شك في صـحة ذلك رغم انه من الصعب جدا قياس هذا التغير احصائيـا ولكنه يرجع الى سببين :

أولا : الى أن المجتمع كان يحتاج الى خدمات العمال بدرجة شديدة ولذلك فانه كان على استعداد لدفع اجور مجزية لهم .

وثانيا : الى اجراء التخطيط ولا سيما في مجال الضرائب والتموين وضبط الاسعار وتنظيم توزيع السلع التي اتخذتها الحكومة المشـــكلة في مايو عام ١٩٤٠ باشتراك وزراء عماليين فيها .

ونتيجة للتنظيم السابق أتيح لكل أفراد الطبقة العاملة عمـل نافع وكفلت له الدولة كميات مناسبة من الاغذية والملابس وضروريات الحياة. وعلى ذلك فان التغير الحقيقي والملحوظ في مستوى المعيشة في تلك المناطق التي تسكنها الطبقة العـاملة التي ظلت في الماضي تعـاني أهوال البطالة وحالة الاطفال الصحية في تلك المناطق اصبح من أكبر الثورات الاجتماعية التي مرت بتاريخ انجلترا . وأفضل برهان على ذلك يتضـح من زيارة المناطق وملاحظة التغير الذي طرأ على مظهر هؤلاء الناس ــ ولا سـنيما الاطفال ــ منذ قيام الحرب الاخيرة . ولكن الارقام الرسمية توضـــح هذا التغير .. ففيما بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٦ ازداد انتاج الالبـــان واستهلاكها في بريطانيا بنسبة ٥٠٪ ولقد كانت الطبقات المتوسطة تعتقد انه كان هنـاك عجز بسبب الحرب والحقيقة أن كمية عرض السلع قد زادت غير أن تحديد كميات السلع التموينية ضمنت حصول الاطفال في الطبقات العاملة على كفايتهم بينما كانوا لايحصلون الا على القليل من قبل بينما انخفضت كمية ما تحصل عليه الطبقة المتوسطة مما خفض كميـــة

السلع الزائدة عن حاجتها . وبفضل تخطيط توزيع السلع الضرورية اصبح الاطفال يحصلون على كفايتهم من المواد الغذائية لاول مرة فى تاريخ بريطانيا . وثمة دليل اخر على ذلك وهو ارقام معدلات الوفيات الواردة فى تقرير وزارة الصحة الصادر عام ١٩٤٦ عن الشئون الصحية العامة فى خلال سنوات الحرب الستة :

	«العدد بالالف» ١٩٣٨	١٩٤٤
ليفربول	٧٤	٥٨
نوتنجهام	٧١	٥٧
مانشستر	٦٩	٥٤
نيوكاسل	٦٦	٥١
برمنجهام	٦١	٤٢
شيفيلد	٥٠	٤٢
بريستول	٤٢	٣٥
لندن	٥٠	٤٣

ولا شك فى أن هذه الارقام توضح للذين لم يفطنوا الى الحقائق من بل أن عدد الاطفال الذين كانوا يتعرضون للوفاة قد انخفض بارتفاع الاجور وتحديد السلع التموينية الاستهلاكية وضبط الاسعار .

وكان هذا التغير الهائل فى توزيع الدخول الحقيقية يرجع فى الحقيقة ى التخطيط وابطال فوضى الاسعار السائدة فى الاقتصاد الحر الفوضوى . ولا شك فى أن الدرس الذى نتلقاه من وراء ذلك على جانب كبير من الاهمية وهو لا يخفى على زعماء الحركة العمالية البريطانية الذى يعتبرون مسئولين عن اجراءات التخطيط التى اتخذت فيما بين عامى ١٩٤٠ ، ١٩٤٧ .

٢ — توزيع الدخول فى الولايات المتحدة :

يجدر بنا أن نلحق بهذا البحث البسيط عن المجتمع الصناعى البريطانى لمامة عامة بتوزيع الدخول فى الولايات المتحدة . والواقع انه من الممكن الحصول على احصائيات كاملة بهذا الشأن . ويمكننا ان نقدم هنا أيضا تقديرا مبدئيا عن تقسيم الدخل الى ثلاثة اقسام : (أ) الاجور ، (ب) المرتبات . (جـ) الريع والفوائد والارباح . ولكن لا بد من أن نتذكر ان الفلاحين فى أمريكا يمثلون طبقة كبيرة تبلغ دخولها مستوى دخول الطبقة العاملة على الرغم من أنه لابد من اعتبار هذه الدخول ارباحا لا أجورا من الناحية الاقتصادية .

وفيما بين عامى ١٩٠٩ ، ١٩٤٥ كان متوسط نصيب الاجور يساوى

٣٨ر٥٪ من الدخل القومى والمرتبـات ٥ر١٦٪ والدخول المترتبـة على الممتلكات بما فى ذلك دخول الفلاحين ٤٥٪ وكان المزارعون يحصلون على حوالى ١١٪ من اجمالى الدخل القومى . ولا شك فى أن نصيب العمال البالغ ٥ر٣٨٪ فى أمريكا يشبه الى حد كبير نصيب العمال البالغ ٥ر٣٩٪ طبقا للدراسة مستر كولن كلارك والنسبة التى ذكرها دكتور ا.ل. بولس عن نصيب الاجور فى عام ١٩١١ فى بريطانيا . وفى حوالى عام ١٩٢١ لرتفع نصيب الاجور فى الولايات المتحدة الى ٣ر٤٤٪ ونصيب المرتبات الى ٥ر٢٢٪ وفى عام ١٩٢٩ بلغت نسبة الاجور ١ر٤٢٪ من الدخل القومى والمرتبات ٧ر٢١٪ ودخول المزارعين ٨ر٦٪ والدخول عن الاستثمارات الراسمالية ٢٨٪ ويمكن أن نوجز التطور العام لبنيان الدخل فى الولايات المتحدة كما يأتى :

النسبة المئوية للدخل القومى الاجماعى للفئات التالية :

	الاجور	المرتبات	المزارعين	الريع والفوائد والارباح
١٩١١	٣٩	٨ر١٨	٩ر١٠	٣ر٣٢
١٩٢١	٣ر٤٤	٥ر٢٢	٦ر٧	٧ر٢٣
١٩٢٩	١ر٤٢	٧ر٢١	٨ر٦	١ر٢٨

ونضيف الى الجدول السابق الارقام التالية التى تم حسابها على اساس آخر بالنسبة المئوية .

	الريع	الارباح والفوائد	المرتبات	الاجور	مصروفات القوات
١٩٣٨	٨	٢٩	٢٤	٣٧	٢
١٩٤٣	٥	٣٠	١٧	٣٥	١٣

كما لم يرتفع نصيب الاجور فى بريطانيا كثيرا فى خلال الخمس وعشرين عاما الماضية فانه لم يرتفع ايضا فىالولايات المتحدة رغم ارتفاع نصيب المرتبات الى حد ما على حساب الريع والفوائد والارباح . ولكن هذا الارتفاع يرجع فيما يحتمل الى تحول منظمى المشروعات الى مديرين ليتقاضوا مرتبات بقدر ما يرجع الى تحول بعض العمال الى موظفين وتقاضيهم للمرتبات بدلا من الاجور واذا اضفنا اجمالى دخول المزارعين الى الفوائد والارباح والريع لتبينا أن نصيب الاجور والمرتبات والدخول المنخفضة عن الاملاك لم تكن تختلف فى الولايات المتحدة عما كانت عليه فى بريطانيا عام ١٩٢٩ .

ويبدو أن توزيع الدخول الشخصية فى أمريكا عام ١٩٢٩ كان قال

ظلما مما كان فى بريطانيا عام ١٩٢٩ . ولابد من ان نعتبر جميع الدخول التي تقل عن ٢٥٠٠ دولار سنويا دخولا للطبقة العاملة . ويذكر السادة ليفن ومولتون وواربورثون الذين نقلت عنهم الاحصائيات السابقة أن ٢٠٠٠ دولار هو أقل دخل سنوى يكفى لوفاء الضروريات الاساسية فى الحيـاة . ويقولون ايضا أن عدد الذين كان يقل دخل منهم عن ٢٥٠٠ دولار سـنويا فى أمريكا فى عام ١٩٢٩ كان يبلغ ٤٣ر٣٦٣ر٠٠٠ شخص بينما كان يبلغ العدد الاجمالى لاصحاب الدخول ٤٩ر٠٤١ر٠٠٠ شخص، وعلى ذلك فان ستة افراد من بين كل سبعة افراد كانوا يحصلون على اجور الطبقة العاملة فى الولايات المتحدة بينما كانت النسبة تعادل ٩ : ١٠ فى انجلترا . واذا وضعنا توزيع الدخول على أساس الاسر بدلا من الافراد يمكننا ان نتوصـل الى الاستنتاجات التاليـة : حوالى ٢١٪ من الاسر الامريكية فى عام ١٩٢٩ كانت لا تحصل الا على ٤ر٥٪ من الدخل القومى وحوالى ١١ر٦٥٣ر٠٠٠ أسرة كانت تحصل كل منها على دخل يقل عن ١٥٠٠ دولار اى أن دخلها الاجمالى كان يبلغ ١٠٠٠ مليون دولار ، ومن الناحية الاخرى كانت هناك ٣٦٠٠٠ أسرة تحصل كل منهـا على دخل يزيد على ٧٥٠٠٠ دولار وكانت تحصل جميعا على دخل اجمالى قدره ٩٨٠٠ مليون دولار ، وهكذا يتضح لنا أن ١ر٠٪ من عدد الاسر التى تحتل مركز القمة كانت تحصـل على دخول تبلغ نسـبتها ٤٢٪ من مجموع الدخول التى كانت تحصـل عليها الطبقة الدنيـا . والحقيقة أن عدم المساواة فى توزيع الدخل فى الولايات المتحدة كان بنفس الخطورة التى كان بها فى بريطانيا ولا تميل عوامل عدم المساواة الى الانكماش .

هذا هو المجتمع الذى كانت قد خلفته الراسمالية الحرة التى كفلت حرية البيع والشراء وحرية الحصول على الممتلكات وحرية الارث . انه مجتمع يحصل فيه تسعة أعشار الافراد وربما ٦/٧ عدد الاسر على دخل يكاد « يكفى للحصول على ضروريات الحياة الاساسية » . انه مجتمع يقوم حوالى تسعة اعشاره بجميع الاعمال اليدوية مقابل اقل من نصف الدخل الذى يمكن الحصول عليه ويقوم جميع الافراد باستثناء فئة ضئيلة من العشر بالاعمال الذهنية مقابل ٢٥٪ من الدخل القومى بينما يحصل ١ : ٥٠ من مجموع افراده على الجزء الباقى وقدره ٣٠٪ من الدخل دون اى عمل يبذل مقابل ذلك فى معظم الاحوال . ولقد كان ينتمى حوالى ٨٩٪ من السكان فى بريطانيا قبل عام ١٩٣٩ الى الطبقات العاملة وكان يحصل كل فرد منهم على دخل اسبوعى أقل من خمس جنيهات . وكان ١٠٪ من السكان ينتمون الى الطبقة المتوسطة واصحاب المهن ويحصل كل منهم على دخل سنوى يتراوح بين ٢٥٠ جنيها ، ١٠٠٠ جنيه . بينما كان ١٪ من السكان يحصل كل منهم على دخل سنوى يزيد على ١٠٠٠ جنيه . ولم يصبح التوزيع عادلا بمضى الزمن الا بعد أن بدأت اجراءات

التخطيط والرقابة التي وضعها الوزراء العماليون في الوزارت التي شكلت فيما بين عامي ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ تؤثر في حيـاة المجتمع رغم احتجاجات الإقلية المتمتعة بالامتيازات . وحتى ذلك الحين كان الارتفاع التدريجي في دخول العمـال يرجع كلية ـ تقريبـا ـ الى زيادة الدخل القومي الاجماعي لا الى أي سبب آخر .

هذه هي الحقائق الواقعة وهي لا تتفق مع وجهة النظر الشيوعية القائلة بأن المجتمع ينطوي على الفقر المدقع العام الذي يتخلله الرخاء العارض ولا تتفق مع وجهة النظر المحافظة القائلة بانه ينطوي على السعادة والرضى العامين مع وجود الفقر العارض . فالحقيقة أنه قد وجد الفقر الى حد ما في بريطانيـا والولايات المتحـدة ووجد بهـا أيضـا عدم المساواة الخطيرة وهاتان هما الدولتان اللتان حققت فيهما الراسمالية الحرة اكبر وأعظم نجاح لها والدولتان اللتان بدات النظم الديموقراطية فيهما تزيل عوامل عدم المساواة في توزيع الثروة فمما لا شك فيه أن الفقر وعدم المساواة اشد خطرا في كثير من الدول الاخرى مثل ايطاليا واسبانيا ووسط أوربا واليابان مما هو في بريطانيا والولايات المتحدة .

ويمكننا انـنسلم بأن الفقر القائم حاليا تعدل بالنسبة للفقر الذي كان سائدا فيمعظم العصور الماضية ولكنه بالرغم منكل ذلك فهو الفقر بعينه . وعدم المسـاواة الحالي كبير ومتطرف بل انه لا يحتمل من الناحيـة الانسانية . فلا يمكن ان نطيق ان يضطر تسعة أعشار أعضاء المجتمع المتمدين الى القيـام بكل العمل من أجل الحصـول على نصف الدخل الاجمالي فقط .

الفصل الخامس

افكار مشوشة

ان وصف الفقر وعدم المساواة بالتطرف شيء والقول بأنهما لايحتملان شيء آخر ان الذى يقر بوجود الفقر هم الاشخاص الذين يتلمسون المعاذير للنظام القائم. انهم يسلمون بوجود الفقر وعدم المساواة ولكنهم يسوقون الحجج على أنهما شران لا بد منهما . ولو كان هذا الرأى صحيحا لامكن أن نتقبله طبعا ولكن لن نفعل ذلك الا اذا كان فى الامكان اثباته . ويقع واجب الاثبات على عاتق الذين يؤكدون أن الشرور لا بد منها .

ولا يمكن ان نقرر أن الفقر وعدم المساواة شران ضروريان الا بعد بحث النظام الاجتماعى والاقتصادى الحاضر يجب أن نتعرف على طريقة ظهور هذين الشرين وطريقة القضاء عليهما . وكل من يحاول القيام بمثل هذا البحث يتعرض لصعوبات معينة . لان النظام الاقتصادى الحديث ليس بالنظام البسيط الذى يمكن أن يبحثه الانسان كما يجرى بحثا عن أحد المصانع فيقوم بالاطلاع على أعمال كل قسم من الاقسام الى أن ينتهى منها جميعا . ولسوء الحظ أن هذا الموضوع ذو مظاهر متعددة . وكل مظهر من هذه المظاهر يعبر عن الصورة الاجمالية بحيث يستطيع المرء أن يفهم الكل عند ما يبحث كل مظهر على حدة ويبحث كيف يتفاعل كل مظهر مع المظاهر الاخرى .

ولا بد من ان يكون المرء على بينة من المقصود بعبارة « دعه يعمل » اوالحرية الاقتصادية المطلقة . ان مؤلف هذا الكتاب يعنى بهذه العبارة النظام الذى يخضع فيه تبادل السلع وتجميع الممتلكات وتوارثها بما فى ذلك وسائل الانتاج للسيطرة الخاصة وليس لاشراف الدولة .

وربما كان من الممكن منطقيا الاحتفاظ بالملكية العامة للممتلكات مع سيطرة الافراد على الانتاج والاسعار والتبادل . والواقع أن هذا شيء مرغوب فيه الى حد ما . ولكن من الناحية التاريخية نجد أن الاضطراب اصبح يقترن بشكل طبيعى بالسيطرة الفردية على الاسعار والإنتاج . وعلى ذلك فان السؤال الجدير بالاهتمام هو : ما هو نوع النظام الاقتصادى

الذى يظهر فى الوجود لو اكتفت الدولة بالنظر وتركت الافراد يحاورب بعضهم بعضا فى داخل نطاق محدود ! .

ولذلك فعند انتقادنا لنظام الحرية الاقتصادية سوف نعتمد على اعتبارها عملية المبادلة الفردية فحسب بل الملكية الخاصة وتوارث الاملاك أيضا .

وهناك ثلاث أفكار مشوشة يتعرض لها الناقد غير الواعى لنظام الحرية الاقتصادية لو نظر الى الكل من جانب واحد فقط . فهو يقع أولا فى الخلط بين الحرية الاقتصادية بمعناها المطلق والحرية الاقتصادية بمعناها المادى ، وثانيا الخلط بين الحرية الاقتصادية عند ما تقوم بدورها الصحيح وعند ما تقوم غير سليم . وثالثا هناك الخلط بين الحرية فى فى النظام الاقتصادى والحرية فى النظام النقدى . وتنشأ الصعوبة الاساسية من أن كل وحدة منفردة من المجموع ــ مثل المصنع أو المزارع أو العامل ــ تنطوى على مظهر مادى ومظهر مجرد ومظهر نقدى ويعمل كل مظهر من هذه المظاهر طبقا لقوانين النظام المفروض كما يجب أو يحيد عنها .

وربما كان التمييز بين المظهرين المادى والمجرد فى الحرية الاقتصادية من أعقد الامور واصعبها . فالمظهر المادى للحرية الاقتصادية ينطوى على الاشياء التى نراها أمام أعيننا مثل المصانع والمناجم والسكك الحديدية والسفن والمكاتب والعملات ومديرى الشركات الى غيرذلك. ولكن مراقبة كل ذلك واحصاءه لا يعنى اننا نفهم النظام . فقد نراقب عملية شحن الفحم فى السكك الحديدية من جنوب ويلز الى لندن ولكن هذه المراقبة تقول لنا لماذا قرر مدير الشحن ارسال هذه الكمية الى هذه الوجهة أو لماذا تقرر ارسالها بالسكك الحديدية دون أية وسيلة أخرى. وموقف الشخص الذى يدرس النظام الاقتصادى من هذه الوجهة يشبه موقف الشخص الذى يرقب الحرب من الجو . ان مثل هذا المراقب قد يلحظ كل حركة للقوات والذخائر والمؤونات ولكنه لو لم يعلم شيئا عما يدور باذهان القادة فانه لا يستطيع أن يعلل تقدم احدى القوات وتراجع بعضها الآخر . وبالمثل فان مجرد التطلع الى حركات السلع والافراد واحصاءها لا يفيدنا الا القليل عن سير النظام الاقتصادى على أى حال من الضرورى أن نلقى صورة واضحة على كل هذه الحركات المادية .

أما التمييز الثانى بين الحرية الاقتصادية عند ما تتفاوت درجة عملها أو عند ما تتوقف فهو عملية بسيطة ، ولكنها عادة ما تهمل . وقد يدلل البعض على انه ليس من الجدير بنا أن نناقش ما عساه أن يحدث لو كان عمل نظام الحرية الاقتصادية كاملا نظرا لان عمل هذا النظام

يكون ناقصا على الدوام . ولكن هذا خطأ كبير لانه من الضرورى أن ندرك أن بعض الشرور التى تتضح أمام أبصارنا قد تظل قائمة حتى لو كان النظام يعمل على خير وجه فى الوقت الذى قد تختفى فيه الشرور الاخرى ، ويجب علينا أن نميز بين هذين النوعين من العيوب . وأفضل طريقة للقيام بذلك هو أن ندرس تحليل هذا النظام لو كان ليعمل بنجاح ثم نرى ما قد يكون قائما من عيوب بعد ذلك . ومن الخطأ والرعونة أن نلقى سيارة ما ونحبذ سيارة أخرى عليها لا لشىء الا لان السيارة الاولى ليس بها بترول .

وليس من الممكن التمييز بوضوح بين المظهر الاقتصادى والمظهر النقدى بعد توضيح طبيعة النظام الكلى . ولكن التمييز بين هذين المظهرين هو أهم أنواع التمييز الثلاثة من الوجهة العلمية . ولكل حادث بمفرده ـ مثل شراء طفل لقطعة من الشيكولاتة ـ مظهر اقتصادى ومظهر نقدى أما الحادث المادى فلا يمكن تفسيره الا بأنه تأثير سببين يعملان فى مجالين مختلفين . والواقع أن كل عمل انسانى ربما كان نتيجة لسببين أحدهما آلى والآخر منطقى . ويترتب على ذلك أن أى خطأ مادى فى العملية ربما كان له سبب نقدى أو سبب اقتصادى أو سببان فى آن واحد . وربما كان غزو الشرور النقدية الى الاسباب الاقتصادية والشرور الاقتصادية الى الاسباب النقدية هو الذى زاد التشويش أكثر من أى سبب آخر فى المناقشة الاقتصادية المعاصرة . والواقع أنه من الحماقة أن يتخلص الانسان من محرك السيارة بمجرد أن يفرغ وقودها أو أن يملأ خزان الوقود عند ما يكون المحرك عاطلا . ولذلك فانه يجب علينا أن نرى كيف سيعمل النظام الاقتصادى عند ما يعمل النظام النقدى على خير وجه ثم نتبين بعد ذلك كيف يتعطل النظام النقدى .

وسنحاول فى الصفحات التالية أولا وقبل كل شىء وصف عملية « الحرية الاقتصادية » بمفهومها المادى ثم تحليل المبادىء المجردة التى ينطوى عليها عملها ثم نحاول بعدئذ التعرف على الشرور التى تظل قائمة لو كانت هذه العملية والنظام النقدى تعملان على خير وجه وسنحاول أخيرا تقصى أسباب أنواع الفشل النقدى وآثار هذا الفشل .

الفصل السادس

العامل والراسمالى ومنظم المشروع

لا بد من أن يتصل أى وصف للعملية الاقتصادية التى تتم فى ظل نظام الحرية الاقتصادية بالانظمة والقوانين والعادات التى يتضمنها هذا النظام. وكل هذه الاشياء يمكن أن تتغير بل انها تتغير ويجب أن نتذكر هـــذا دائما فى كل مرحلة من مراحل وصف العملية . ولكن يبدو من الافضل ان نصف العملية أولا ثم نبحث الى أى حد لا يمكن تجنب مظاهرها وأى هذه المظاهر عارضة . ولا بد فى بحثنا ان نسلم بضرورة وجود النقود كعامل لابد منه فى التداول وذلك بالمعنى الشائع المفروض لها أى بأنها شيء يسهل انتظام العملية الاقتصادية كلها ولا يتدخل فيها ويمكننا أن نبحث طبيعة النقود ومغزاها فيما بعد .

أن نظام « دعه يعمل » او العملية الاقتصادية فى الرأسمالية بمفهومها المادى تضم عددا كبيرا من الوحدات الانتاجية والوحدات الاســـتهلاكية وكل وحدة انتاجية أو استهلاكية كاملة ومميزة ولكنها ترتبط بطريق مباشر أو غير مباشر بعدد من الوحدات الاخرى وفضلا عن ذلك فعلى الرغم من أن كل وحدة استهلاكية أو انتاجية وحدة كاملة فقد تكون الوحـــدة الانتاجية جزءا من الوحدة الاستهلاكية أو تكون الوحدة الاستهلاكية جزءا منها . والحقيقة ان الافراد المختلفين الذين يشكلون جزءا من الوحـدات الانتاجية هم وحدات استهلاكية فى حد ذاتهم .

وقد تكون الوحدة الاستهلاكية فردا ولكنها تكون فى العادة أسرة . وفى حالات استثنائية نسبية قد تكون هناك وحدات استهلاكية أكبر من العادية مثل الاسرة المالكة أو الجيش غير أن الاسرة هى التى تغلب فى جميع المجتمعات غير الشيوعية . ويعلم كل فرد كيف تنظم اقتصاديات الاسرة عمليا اذ يحصل عضوا أو عضوان من أعضاء الاسرة على النقود بناء على الخدمات التى يقومون بها باعتبارهم أعضاء فى الوحدة الانتاجيـــة . ولا يمكن الحصـــول على النقود الا مقـــابل الخدمات على الرغم من أن الخدمات التى تبذل لا تكون دائما عملا كما سنرى فيما بعد . وبعدئذ يتم انفاق الدخل الاجمالى لصالح الاسرة كلها . وفى العادة يقرر الشخص الذى يحصل على النقود أو أى شخص آخر غيره فى الاسرة المبلغ الذى يجب

يتحقق والحاجات الخلصة بكل فرد التى ينفق فيها هذا المبلغ . ولكن ليس من السهل أن نحدد المبدأ الذى تتخذ هذا القرارات بناء عليه . وهى تتخذ طبعا على أساس أن أحد الافراد يأخذ أقصى ما يستطيع لنفسه تاركا الباقى لغيره من الناس . وكيف يتقرر الجزء الذى يكون لكل فرد من أفراد الاسرة من الرغيف الذى يوضع على المائدة ؟ ان الذى يقرر ذلك هو الاختيار القائم على أساس لاحكام القيمة التى تعرضنا لها فى الفصول السابقة . وذلك لان البديل الآخر الوحيد وهو القوة لا يحدد ذلك دائما. وعلى أى حال من الاحوال عند ما تتخذ مثل هذه القرارات فان النقود تنفق بنسبة معينة على السلع والخدمات المعروضة للبيع فى المحال وغيرها . ويجد القائمون على انفاق الدخل فى الاسرة طبعا هذه السلع والخدمات معروضة فعلا بأسعار معينة مستقلة عن أى شىء آخر يستطيعون أن يفعلوه . والواقع أن القرارات النهائية التى يصدرها أولئك الناس التى تحدد تقريبا بكل دقة الطلب على السلع والخدمات بصفة عامة .

وهكذا فان الوحدة الاستهلاكية ترتبط بالوحدات الانتاجية بطريقين، فهى تتلقى أولا الدخل النقدى عن الخدمات التى يساهم بها أحد أفرادها أكثر من فرد واحد من بينها فى الوحدة الانتاجية وهى ثانيا تنفق دخلها النقدى على السلع التى تعرضها تلك الوحدات للبيع . والاسلوب الذى تمر به النقود من الدخل الى الانفاق داخل الوحدة الاستهلاكية بسيط ومعروف لكل شخص . وأبسط من ذلك بكثير العلاقة القائمة بين النقود المقبوضة عن بيع السلع والنقود المدفوعة للمنتجين الافراد داخل الوحدة الانتاجية . وهذه الرابطة هى التى تكمل الدائرة .

١ ـ العمل والاجور :

ان أكثر اعضاء الوحدة الانتاجية (مثل المنجم أو المصنع) هو العامل الذى يتقاضى أجرا مقابل عمله . فهو يقدم خدمة يدوية أو غير يدوية ويحصل على أجر المفروض فيه أن يتناسب مع الخدمات التى يقوم بها وذلك فى نهاية الاسبوع عادة . ولا يختلف المبدأ سواء أطلقنا على هذا الجزاء المادى الذى يحصل عليه أجرا أو مرتبا وسواء أكان العمل يدويا ام ذهنيا أم اداريا أم غير ذلك .

ويوجد فى الشركة المتوسطة الحجم عدد كبير جدا من الوظائف المنفصلة وعدد كبير ايضا من المرتبات المختلفة التى تدفع عن هذه الوظائف. ولا يوجد شىء يفصل الاجر عن المرتب من حيث المبدأ أو التطبيق على الرغم من أننا قد نطلق لفظ الاجر على كل مبلغ يدفعه اسبوعيا ، بل أن المدير العام ومدير المصنع نفسيهما يجب أن نعتبرهما عاملين أو موظفين

يتقاضى كل منهما أجرا أو مرتبا لو كان كل منهما يقوم بوظيفة معينة ومحددة مقابل ذلك . ولا بد من توسيع نطاق لفظ محصل الاجر أو العامل بحيث يشمل هذا المعنى الواسع .

ومن الضرورى ان ندرك تماما ما نعنيه بلفظ العمل . فما هو الاجر الذى يدفع فى ظل ظروف التبادل الحر ؟ هل هو مقابل قدر معين من الجهد أو قدر معين من الوقت ؟ ان الاجر لا يعتبر « مكافأة » بمفهوم المكافأة التى يحصل عليها التلميذ عن سلوكه الحسن الذى يتمثل فى درجة النجاح العالية . بل أن الاجر يدفع لشخص ما ليقوم بوظيفة معينة ، فيتلقى شخص أجرا عن قيادته للسيارة العامة من أيستبورن الى لندن أو لاستخراجه لكمية معينة من الفحم لا لبذل مقدار معين من الجهد أو قدر معين من الزمن . لانه لو قاد السيارة بقدر أقل من الجهد أو لو استخلص الفحم فى فترة أقل من الزمن فانه سوف يحصل على نفس الاجر الذى كان سيحصل عليه من قبل . وعلى ذلك فان الاجر لا يشترى الزمن الذى يتم فيه العمل أو مقدار الطاقة المبذولة . حقيقة أن عددا كبيرا جدا من العمال يتقاضون أجورهم عن نوبة العمل أو عن الاسبوع أو العام ولكن هذا يرجع الى أن وحدة الزمن فى كثير من الحالات أفضل وسيلة لقياس القيمة الحقيقية المقدمة . فلا بد من ان يقوم ساعى البريد أو العامل الزراعى أو سائق القطار بعمله فى يوم واحد . وفى الحالات التى لا يكون فيها الوضع كذلك مثل حالة عامل المنجم يظهر أسلوب تحديد الاجر عن كل قطعة من العمل وهو أسلوب مباشر لدفع الاجر طبقا للخدمة المقدمة ويضاف هذا الاسلوب الى أسلوب تحديد الاجر بالزمن الذى يتم فيه . وتتضح فى النظام كله محاولة مستمرة للاستعاضة عن حساب الساعات والاسابيع بمعيار ادق وهو العمل الحقيقى الذى تم انجازه . والشيء الجوهرى دائما هو الخدمة أو العمل أو ربما الوظيفة اذا أردنا الدقة التى تقدم لان ركاب السيارة لا يهتمون الا بتوصيلهم الى لندن . والوظيفة التى يتضمنها اى جزء من العمل هى القيام باختصاص معين ضرورى فى الجهاز الانتاجى .

٢ ـ رأس المال والفوائد : -

هل هناك وظائف واختصاصات لا تنطوى على العمل . من الواضح ان المصانع لا تقتصر على العمال والمديرين فقط فهناك المبانى نفسها والآلات وهناك أيضا أصحاب الاسهم الذين أمكن بفضل مساعدتهم شراء المبانى والآلات . وتدفع لاصحاب الاسهم مبالغ معينة بصفة دورية كما تدفع الاجور للعمال تماما . ولكن لماذا يتقاضى أصحاب الاسهم هذه المبالغ وما هى الخدمات التى يتقاضون عنها النقود ان وجدت انهم لا يعملون أو يقومون بأية وظيفة بمعنى الكلمة بل انهم يظلون فى بيوتهم

ولا يفعلون شيئا ما دامت الشركة تعمل رغم انهم قد يعملون فى وظائف
يفعلون شيئا ما دامت الشركة تعمل رغم انهم قد يعملون فى وظـــائف
أخرى . وهم يتقاضون بعض المبالغ ببساطة لانهم قدموا مرة واحـــدة النقود التى أمكن بها شراء الآلات ولم ترد لهم هذه النقود بعد .

ويختلف الناس عن سبب تقاضيهم هـــذه المبالغ وما اذا كان من الواجب أن يتقاضوا شيئا أم لا عن سؤالنا عن نوع الخدمة التىيقدمونها والتى يحصلون مقابلها على النقود . وسوف نتعرض لهذا الســـؤال الاخير بالذات حاليا . ولكن على اى حال ليس هناك شك فيما يحدث فعلا فعندما يريد انسان ما أو مجموعة من الناس بناء مصنع أو انتاج شيء ولايستطيعون وحدهم شراء الالة فانهم يقترضون النقود من أشخاص آخرين ويعدون بدفع نسبة معينة من الارباح التى يحققها بيع منتجات المصنع . ولكن لماذا يضطرون الى الاقتراض ؟ انهم يضطرون الى ذلك لان النقود التى تتحقق من بيع هذه المنتجات لن تتحقق الا فى خـــلال سنوات .. وعادة تعيش الالات والمبانى فترة طويلة من الزمن وفى خلال هذه الفترة يمكن الالات والمبانى من انتاج السلع .. ولمـاذا يكون بعض الناس على استعداد لاقراض النقود بينما لايكون لدى الاخرين هـــذا الاستعداد ؟ ان الذين يرفضون الاقراض يفعلون ذلك لانهم يرغبـــون فى انفاق المبالغ بمجرد أن تتاح الفرصة لهم مباشرة دون أن يضـــطروا الى ذلك . أما الذين يقبلون اقراض أموالهم فيقدمون على ذلك لانهـــم يفضلون الانتظار قليلا سواء للحصول على المزيد من الاموال لانفاقهـا فيما بعد أو لاى سبب آخر من الاسباب لانهم طبعا يملكون المبلغ الاصلى الذى قاموا باقراضه للغير وقد ظلوا سنوات عديدة يحصلون على مبـــالغ سنوية مقابل ذلك . والحقيقة أنهم يقترضون النقود لانهم على استعداد لارجاء انفاقهم لها مقابل هذه المبالغ التى يحصلونها سنويا . ولمـــا كانت تدفعهم الرغبة فى تحقيق دخل مستمر فى اطمئنان الى وجود مدخرات لديهم فان الباعث الاساسى لديهـــم هو الرغبـــة فى ارجاء الاستهلاك مقابل عائد يحصلون عليه خلال الفترة الزمنية التى تعيشها الالة فى انتاج مستمر .

ويعطينا التحليل السابق فكرة عن الخدمة التى يقوم بها المقرضون أصحاب الاسهم . وهى تظهر فى مثال بسيط : لنفرض أن عاملازراعيا ليس لديه اى مصدر اخر من مصادر الدخل سوى أجره الاسبوعى ولديه قطعة من الارض الفضاء ملحقة بكوخه وأنه يريد أن يربى فى هذه القطعة الدواجن التى تنتج له البيض فهو لا يستطيع أن يدفع أجرا لاى شخص اخر ليقوم بالعمل اللازم له وهو لايستطيع بتاتا أن يقوم بهذا العمـــل بنفسه لانه لو اقدم على ذلك فربما خسر كل دخله . ولكنه قد ينفق مثلا مع صاحب العمل على أن ينقطع عن العمل يوما كل أسبوع لمدة عام مقابل

خصم مبلغ معين من أجره. ويعمل فى هذه القطعة يوما كل أسبوع ليعدها ويجهزها ولما كان قد أنقص أيام العمل الاسبوعى بمقدار يوم واحد فانه سيعمل فعلا على تأدية نفس كمية الخدمات التى كان يقدمها من قبل . ومن ثم فانه سيكسب عن عمله مبلغا اقل من النقود وسينفق ايضا مبلغا أقل مما كان ينفقه وسيكون مقدار النقص هذا مساويا لمقدار الاجر الذى ضحى به اى بما يعادل أجر يوم واحد فى الاسبوع . ولو افترضنا أنه يريد شراء بعض الاسلاك والاخشاب وغير ذلك من الاشياء لحظيرة الدواجن فانه سيعمل كما كان يعمل فى العام الاول مع استهلاكه كمية أقل من السلع التى كان يستهلكها فى العام السابق عندما كان يقوم بالعمل لصالح صاحب العمل ويحصل على أجره العادى . وفى نهاية العام الثانى ينتهى من العمل فى اعداد حظيرة الدواجن ويبدأ فى بيع البيض ولما كان ثمن بيع البيض أعلى قليلا من تكاليف غذاء الدجاج فان المزارع يحصل على دخل نقدى من بيعها . ولكن حيث أنه لايضطر ثانية الى العمل لاعداد الحظيرة ـ مع افتراضنا أن عملية تغذية الدواجن وجمع البيض لا تستنفد منه سوى قدر بسيط من الوقت ـ فانه يستطيع أن يعمل الاسبوع بأكمله لصاحب العمل ثانية . ولذلك فانه فى العام الثالث لا يكسب أكثر مما كسب فى العام الثانى فحسب بل انه يكسب أيضا أكثر مما كسب فى العام الاول أيضا . وقد كان هذا طبعا هو الغرض من القيام بالعملية كلها . وما حدث هو كالاتى فقد قام هو بنفس مقدار العمل خلال الاعوام الثلاثة كلها غير أن كمية السلع والخدمات التى يستهلكها قد تضاعفت . .

وفى العام الثانى أرجأ استهلاك نفس الكمية التى استهلكها فى العام الاول حتى يستهلك كمية أكبر فى العام الثالث . والحقيقة انه انتظر عاما بأكمله لكى يستهلك جزءا من دخله حتى يزيد استهلاكه زيادة دائمة . وقد تحققت نتيجة عمله فى العام الذى أقام فيه حظيرة الدواجن . . وقد تمثل هذا العمل فى وضع الاسلاك وبناء الحظيرة الى غير ذلك من الاعمال التى تساعد على انتاج البيض بسعر أكبر قليلا عن سعر تكلفة غذاء الدواجن . .

والدخل الذى يتحقق له من هذا الفرق هو نتيجة للعمل الذى لم يكن يتقاضى عنه أجرا فى الاسبوع فى خلال العام الثانى وانتظاره عاما بأكمله . .

ان هذا الدخل ليس ثمرة لعمله فقط لانه الآن يمتلك حظيرة الدواجن أيضا . وبافتراض أنه لم ينشىء حظيرة الدواجن فى العام الثانى وانه واصل عمله لصالح صاحب العمل فانه كان سيقوم بنفس مقدار العمل الذى قام به فى العام الاول وبالتالى كان سيحصل على نفس الدخل

عن عمله فى العام الثالث . ولكنه لم يكن ليحصل على الدخل الاضـافى المترتب على بيع البيض . وهكذا فان الدخل الاضافى ليس هو النتيجة للعمـل فقط بل انه ثمرة الامتناع عن الاســتهلاك . ولفترض انه قرر اعداد الحظيرة ولكن شخصا ثالثا حثه على أن يفعـل ذلك بأن قدم له النقود اللازمة لتعويض الخسارة التي ستلحق به من امتناعه عن العمـل يوما فى الاسبوع . ولن يقرض الطرف الثالث النقود الا اذا كان سيحصل عليها بعد استردادها من بيع الدجاج . وفى هذه الحال سيقوم العـامل بعمله ويحصل على نفس الكمية من الدخل فى العام الاول والثانى والثالث .. ولذلك فانه لن يمتنع عن الاستهلاك فى العام الثانى ولن يجـد أن دخله قد زاد فى العام الثالث عن دخله فى العام الاول .. ولكن الدائن نفسه سيضحى بما كان يستطيع شراؤه بالمال ويحصل ايضا فى العـام الثالث على دخل جديد يحققه لنفسه من بيع البيض ..

وهذا الدخل الجديد نتيجة لارجاء الاستهلاك وهو يستمر باستمرار تأجيل الاستهلاك . ولو حدث أن تقوضت الحظيرة أو بيعت لتوقف الدخل الاضافى الذى كانت تحققه فورا ..

وهذه الاستنتاجات على جانب كبير من الاهمية . لانهـا لو كانت صحيحة لرفضت نظريات ماركس فى القيمـة وراس المـال والارباح واصبحت غير صحيحة من حيث المبدأ . ويبدو أنه الى جانب العمـل والاجور هناك اربع حقائق مميزة ومرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا ومتعلقة بعملية انشاء الحظيرة . وهناك أولا : عملية تأجيل الاستهلاك التى يمكن أن نطلق عليها عموما عملية «الانتظار» . وهناك ثانيا : رصيد الزمن أو العمل او النقود التى يمكن الحصول عليها بهذا الانتظار وفى حالة تقليل العامل من أستهلاكه فان هذا الرصيد يأخذ شكل عمل يومى كل أسبوع لاقامة الحظيرة . وفى حالة اقتراض النقود من طرف ثالث فان هـذا الرصيد يأخذ شكل هذه النقود أو بعبارة أدق شكل السـلع التى كان يمكن أن يستهلكها الدائن لو لم يقرض نقوده للغير ولكن العامل استهلكها. وقد نطلق على هذا الرصيد اسم «المدخرات» ، وهكذا فالمدخرات عبارة عن سلع وخدمات يمكن استهلاكها كما يمكن الحصول عليها بالانتظار على الرغم من أننا فى العادة ننظر اليها باعتبارها النقود التى يمكن عن طريقها أن تنتقل السلع والخدمات من شخص الى اخر . وفى الاحوال العـادية يتم انتاج كميات اقل من السلع الاستهلاكية لان المدخر يستهلك كميـة أقل من السلع التى كان يستهلكها من قبل بينما يستهلك العامل نفس الكمية حتى يستطيع العـامل انتاج سلع رأسمالية بدلا من السـلع الاستهلاكية . وثالثا : هناك الاسلاك والجدران والادوات التى اقيمت منها الحظيرة نتيجة لعملية الانتظار والتى اتاحت الدخل الاضافى الذى

يعتبر جزاء أو مكافأة .. ويمكن أن نطلق على السلع التى من هـذا القبيل والتى يجب أن نتناول طبيعتها بقدر أكبر من التحليـل - نطلق عليها عبارة «رأس المال» ورابعا : هناك الدخل الاضافى الناشىء عن عملية الانتظار وخلق رأس المال ويمكن أن يطلق عليه «الفائدة» . وأخيرا نجد طرفا اخر فى العملية وهو المقرض أو صاحب رأس المال الذى يقـوم بالانتظار ويقدم المدخرات ويمتلك رأس المال ويحصل على الفائدة ..

ولذلك فالانتظار والادخار ورأس المال أشياء أساسية بمعنى انهـا يجب أن تكون قائمة بأى شكل من الاشكال فى كل نظام اقتصادى فهناك حقيقة ثابتة وهى أن أشياء معينة يتطلب استهلاكها مضى فترة معينـة من الزمن أو بعبـارة أخرى لابد من مضى فترة معينة قبـل أن توفر الخدمات التى يمكن ان تقدمها . وتعتبر المساكن والاثاث والسـيارات والقطارات والكبارى والالات وغيرها من الاشياء المعمرة أى بطيئـة الاستهلاك فى كل المجتمعات سواء أكانت رأسمالية أم شيوعية أم اقطاعية أى انها تعيش سنوات طويلة ولا تسـتهلك الا بعد مضى فترة طويلة على انتاجها .. ولما كان لابد أن تمضى فترة طويلة من الزمن بين انجاز العمل اللازم نتاجها والحصول على الدخل النـاشىء عنها فلابد من أن يرجىء شخص ما جزءا من استهلاكه حتى يمكن انتاجها . فلو قام مائة شخص ببناء منزل بدلا من زراعة البطاطس فان استهلاكهم يقل أثناء البنـاء كما لابد من أن يمتنع شخص معين عن الاستهلاك لو تم هدم المنزل واستخدمت أجزاؤه وقودا . وعلى ذلك فان وجود السلع الباقيـة وامكان تأجيـل الاستهلاك شيئان أساسيان ويكمل كل منهما الآخر فى أى نظام اقتصادى

ولا بد من ان نلاحظ ان السلع المعمرة أى التى لاتستهلك الا بعـد مضى فترة طويلة من الزمن ليست بالضرورة سلعا انتاجية . فالمساكن والسيارات والاثاث ليست سلعا انتاجية ، فهى تستهلك ولا تستخـدم لانتاج أشياء أخرى . ومعظم السلع الانتاجية سلع باقية مثل المصـانع والالات وغيرها . ولهذا السبب بالذات نعتبر رأس المال والسلع الانتاجية شيئا واحدا . ولكن من الافضل ان نستخدم لفظ رأس المـال على انه مرادف للفظ السلع الباقية على الرغم من أنه ليس من الصحيح فى شىء أن نقول أن جميع السلع الانتاجية سلع باقيـة ثابتة . والمواد الخـام والصوف والقطن والقمح كلها سلع انتاجية ولكنها ليست سلعا باقيـة أى انها لاتعيش فترة طويلة من الزمن حتى تسـتهلك .. والواقع ان التمييز بين السلع التى تعيش فترة طويلة من الزمن وتلك التى لاتدوم طويلا أهم كثيرا من التمييز بين السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكيـة لان السلع الاستهلاكية تقدم خدمات تستمر لمدة سنوات مثلها تماما مثل السلع الانتاجية التى تدوم فترة طـويلة من الزمن غير أن الخدمة

الناشئة فى الحالة الاولى تستهلك مباشرة بينما تقوم الخدمة الناشئة عن السلع الانتاجية بانتاج سلع أخرى . وقد يتضاءل الفرق بين السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية في كثير من الاحيان .. فالمنـــزل وهو سلعة استهلاكية ثابتة يؤدى خدمة معينة وهي ايواء السكان ومقابل هذه الخدمة يدفعون هم ايجار المسكن . والقطار الذى قد يكون من المعتقد انه سلعة انتاجية ثابتة يؤدى خدمة معينة وهى حمل المسافرين الذين يدفعون بدورهم أجر الانتقال . والفرق فى هذه الحالة هو اننا نعتـبر مرفق السكك الحديدية وحدة انتاجية تقوم بخدمات النقل بينما لا ننظر الى صاحب المنزل على أنه وحدة انتاجية ..

وعلى اى حال فان السلع الانتاجية التى لاتستهلك سريعا أكبر أهمية من غيرها من السلع . فيحدث مثلا أن تتطلب معظم الاشياء التى يستهلكها الجنس البشرى حاليا الالات والمعدات التى لها صفات معينة وهـــذه الآلات والمعدات تكون فى جميع الاحوال ثابتة ولا تستهلك سريعا .ولذلك فلكى يزيدانتاج العالم واستهلاكه فلا بد من حدوث عملية الانتظار والادخار وخلق رأس المال التى يطلق عليها اسم «الاستثمار» وينطبق هذا طبعـا على مشروع السنوات الخمس السوفيتى الذى تضمن ارجاء استهـلاك السلع على نطاق واسع كما ينطبق أيضا على عملية الاســتثمار المألوفة الدول الراسمالية ..

ويمكن تفسير وجود الهيكل الانتاجى القائم فى المصنع بهذه الطريقة. فيقابل العامل وأجره . المصنع والفوائد المدفوعة .والمصنع ضرورى لانتاج السلع ولما كان المصنع يستهلك فى مدى طويل فان الفـائدة لابد من أن تدفع لصاحب رأس المال لتشجيعه على الامتناع عن استهلاك دخـــله فترة طويلة من الزمن . وهكذا فان الفائدة حصة من المـــال تدفع عن «خدمة» لا يمكن الاستغناء عنها باعتبار الخدمة وظيفة اقتصادية محددة لايمكن أن يستمر الانتاج بدونها وهذا طبعا لا يبرر دفع الفوائد بل انه لا يعنى الا تأكيدا للحقيقة التالية وهى أن الفائدة ليست « فائضا » أو هبة دون مقابل بل انها مبلغ لابد من دفعه لقيام نشاط ضرورى ويتميز عن العمل . أليس من الصحيح انه لو لم يكن هناك فائدة لابد أن يكون هنـاك ادخار ؟. من المؤكد أن بعض الناس يقبلون على الادخار لو لم تكن هناك أية فائدة ومن الممكن أن تزيدمدخراتهم على مقدار المستهلك من رأس المال . ولكن هذا لايجعل العلاقات بين الفوائد والادخار تختلف عن العلاقات بين الاجور والعمل لانه حتى ولو لم يكن هناك أجر عن العمل فان بعض الناس سيعملون بلا شك . انهم سيعملون لانهم يكرهون البقاء دون عمل دون أن يكون الباعث عن العمل هو الاجر وكذلك فان بعـض المدخرين سيقبلون على الادخار من أجل الطمأنينة لا من أجل الحصـول

على فائدة . ولذلك فمن المنطقى أن نصف رأس المال أو «الانتظار» على انه «عامل للانتاج» يضاف الى العمل وأن الفائدة نفقة تضاف الى الاجور

وبالمصنع عوامل أخرى للانتاج آلى جانب رأس المال والعمل ومن الصعب تمييز هذه العوامل الاخرى وربما كان من السهل التعرف عليها ببحث المدفوعات الاخرى المختلفة التى تقوم بها الادارة ثم التعرف على سبب دفعها . وهناك مدفوعات معينة تبدو لاول وهلة مماثلة أو مرتبطة ارتباطا وثيقا برأس المال والفائدة . فعادة ماتدفع المؤسسة مبالغ معينة سنويا تحت عنوان «الاستهلاك» .. وتحتفظ بهذه المبالغ فى شكل احتياطيات لعدة سنوات وتنفقها بالتالى دفعة واحدة فى شراء آلات جديدة بدلا من القديمة ولكنها تختلف فى طبيعتها عن الفائدةلان الفائدة يجب أن تدفع لتشجيع المقرض مقابل امتناعه عن استهلاك موارد الثروة التى يقرضها للغير .. ويتضمن هذا النشاط بقاء موارد الثروة نفسها اذ أن قيمتها « الرأسمالية » لا تتغير كثيرا ، ولكن لو لم يعمل صاحب المصنع على صيانة مصنعه والمحافظة عليه لاختفت موارد الثروة نفسها . وبالتالى فان المبالغ التى تخصم عن استهلاك رأس المال لاتختلف من حيث المبدأ عن تلك المبالغ التى تستخدم فى شرآء الوقود للالات أو المواد الخام بصفة عامة . وهى لاتختلف ما دام قد توفر عنصر الانتظار لان احتياطى الاستهلاك يتراكم على مر السنين ولان الالات الجديدةتعود بدخل لمدة سنوات عديدة . ولكننا قد نظن أن المبالغ التى تخصم عن الاستهلاك بسيطة ومباشرة مثلها فى ذلك مثل المبالغ التى تدفع عند شراء المواد الخام ..

٣ ــ الارض والريع :

يدفع المصنع ايجارا للارض التى تقام عليها مبانيه ولو كان المشروع عبارة عن شركة لاستخراج الفحم تعمل فى ظل النظام الرأسمالى الحر فانه يدفع حصة معينة مقابل الحصول على امتياز استخراج الفحم ..

وكثيرا ما دارت مناقشات حول ما اذا كان هناك فارق كبير بين الارض ورأس المال والريع والفائدة وقد ظهرت حول هذا الموضوع اراء كثيرة متباينة وهناك على الاقل فارق واحد يبدو واضحا سواء أكان فارقا أساسيا أم لا .. فلا يمكن أن تستهلك «الارض» ــ التى تعنى بالنسبة للاقتصادى جميع موارد الثروة الطبيعية ــ ولا يمكن أن تنتج كما هو الحال بالنسبة لرأس المال .. وهذا ليس صحيحا تماما فى كل وقت اذ أن تجفيف خليج زويدرزى قد أتاح أرضا بكل معانى الكلمة ، ومن الممكن أن يتلف الجفاف أو الاعاصير والعواصف الارض أيضا . وقد يرد

على ذلك بأن العنصر الذى يقوم عليه مشروعات كمشروعات الرى او اى جهد انسانى آخر هو فى الحقيقة راس المال وأن تخريب القوى الطبيعية للارض هو مجرد تغيير للثروة الطبيعية الموجودة حاليا دون أن تتغير طبيعتها فهى لا زالت ثروة مطلقة . كما أن رأس المال مثل قضبان السكك الحديدية والانفاق وغيرها لايمكن أن «تستهلك» أو تستخدم لاغراض أخرى غير متصلة بالارض ذاتها ..

وعلى اى حال يبدو أن هناك سؤالين اساسيين يمكن توجيههما فيما يتعلق بالسلع الانتاجية وهما (أ) هل يمكن انتاجها (ب) هل يمكن تخريبها؟ ان الارض لايمكن انتاجها ولا يمكن تخريبها أما المعادن فيمكن تخريبها ولا يمكن انتاجها بينما ان الالات والمصانع يمكن تخريبها ويمكن انتاجها أما الانفاق فيمكن انتاجها ولا يمكن أن تفنى أى لا يمكن أن تستهلك . ولما كان لا يمكن انتاج الارض فهى لاتتطلب الادخار أو الامتناع عن استهلاك السلع من أجل خلقها أو انتاجها . ولذلك فليس هناك معدل للفائدة يمكن أن يدفع للتغلب على الفترة التى توجد فيها الارض لانها قائمة فعلا . ولما كان لايمكن استهلاكها فلا يمكن أن يدفع أى معدل للفائدة لتشجيع الناس على عدم استهلاكها ، فمن الممكن أن تنخلع الاسوار التى تقام حول أحد الحقول وتستخدم وقودا ويمكن أن يستخدم المحراث لصناعة رقائق الحديد ويمكن اكل الخيول ولكن الارض لايمكن ان تزول ولا يمكن أن تستهلك نهائيا ..

حقيقة أن بعض انواع رأس المال مثل الانفاق لايمكن أن تستهلك بمجرد أن توجد فعلا ، وهى فى ذلك تشبه الارض . ولذلك فان الفرق الحقيقى لا يقوم بين الارض ورأس المال ولكن بين تلك السلع الانتاجية التى تعيش طويلا والتى يمكن استهلاكها وتلك السلع التى لايمكن استهلاكها . وحيث أن كمية كبيرة من رأس المال فى العالم تتألف من الخشب أو الصلب وهما مادتان يمكن استهلاكهما فليس من الغريب أن يصبح مفهوم رأس المال بما يطلق عليه السلع الانتاجية القابلة للاستهلاك والتى تعيش فترة طويلة من الزمن ..

ولكن ما الذى يؤدى اليه هذا الفرض بالنسبة للعلاقة بين الريع والفائدة ؟ ان الفائدة على رأس المال تدفع لتشجيع صاحب رأس المال على الانتظار على الدخل الذى يمكن أن يحققه له رأس المال خلال فترة من الزمن فلا يستهلكه فى الحال . وربما كان ينتظر أى مدخر لو لم تكن هناك فائدة تدفع عن القروض فالفائدة ضرورية للمحافظة على الجزء الرئيسى من رأس المال . ولكن بالنسبة للارض أو ذلك الجزء من رأس المال الذى لا يمكن أن يستهلك فان الفائدة لا تدفع عنه لذلك السبب . فحيث انه ليس من الممكن ماديا إستهلاك الارض فليس من الضرورى أن تدفع أية فائدة من أجل الحيلولة دون استهلاكها .

ومع ذلك فان الايجار يدفع نظير استخدام الارض وهو يشبه الفائدة التى تفرض على رأس المال تشابها سطحيا . ويحسب الايجار سنويا وبنسبة من قيمة الارض فى السوق . وذلك لان صاحب الارض (أو رأس المال غير القابل للاستهلاك) يجب أن يحصل على دخل منها على مر السنين . ويتضح من ذلك سبب حصول صاحب الارض على ريعها ولكن لماذا يكون من الضرورى بالنسبة للمجتمع أن يدفع الريع . فلو لم تدفع الفائدة ولم يكن هناك شخص على استعداد لتأجيل الاستهلاك فى المجتمع الذى يوجد فيه رأس المال دون الارض فان رأس المال سيستهلك ولا يتكون . ولكن لو لم يكن هناك أحد على استعداد للانتظار فى المجتمع الذى توجد به أرض فلن تستهلك الارض لانها لا توجد . وقد يبدو ظاهريا أن الريع لا يمثل خدمة اقتصادية مميزة كما هو الحال بالنسبة للفائدة وأن الريع بالتالى هو مجرد « فائض » وأن حجة هنرى جورج وأتباعه ـ القائلة بأن الفائدة ضرورة اجتماعية على خلاف الريع ـ هى حجة صادقة .

ولكن هذا الرأى ينطوى على بعض الخطأ لانه فى أى مجتمع غير شيوعى يستطيع أى انسان أن يستخدم مدخراته فى شراء الممتلكات التى تكون على شكل أرض أو رأس مال أو كليهما أو يبدل أحدهما بالآخر . والمؤكد انه من الحماقة أن نقول ان الشخص الذى يستثمر ١٠٠٫٠٠٠ جنيه فى عام واحد ويحصل على فائدة معينة انما يقوم بخدمة اقتصادية ضرورية بينما أنه لا يقوم بأية خدمة ضرورية عندما يستثمر هذا المبلغ فى الارض فى العام التالى ويحصل على الريع . وما هو حل الاشكال ؟ ربما أمكن الاجابة بالقاء السؤالين التاليين (أولا) ماذا عسى يحدث فى المجتمع الذى يصبح فيه كل شخص فجاة على غير استعداد لارجاء استهلاكه (وثانيا) ماذا يحدث لو كان الناس على غير استعداد لامتلاك الارض ؟ أولا أن رأس المال سيستهلك طبعا بينما تظل الارض دون زراعة، لان أحدا لن يكون على استعداد لامتلاك الارض أو تقديم رأس المال اللازم للزراعة مثل أجور العمال أو تكاليف البذور . حينئذ سوف تستهلك البطاطس التى تؤخذ منها البذور وبعد مضى ستة اشهر لن توجد البطاطس كلية ولن تبقى الا الفواكه الطبيعية .

ومن السهل أن نعرف ماذا يمكن أن يحدث لو استمر الناس يدخرون أموالهم بعد أن أصبحوا على غير استعداد لامتلاك الارض . الواقع انه عندما نفكر يبدو لنا ان هذا الامر لا يمكن أن يحدث . فلو افترضنا انه ما من شخص يمتلك أرضا فان أصحاب الاراضى سيجدون أن قيمة الارض قد انخفضت بحيث أصبحت لا تساوى شيئا . ولكن لو انخفضت قيمتها الى الصفر ولم يدفع عنها أى ايجار ولا تزال تعود بالربح من زراعتها فلابد من أن يتقرر بالقوة الفرد الذى يجب أن يقوم بزراعتها . ولذلك فمن الواضح أنه لا بد من التوصل الى وسيلة لتحديد قيمة استغلال الارض سواء أكانت الريع أو غيره . وفى الحالة التى نبحثها الان فاما أن يوجد قانون يحرم امتلاك الارض ـ تحدد فيه الدولة الاشخاص الذين يكون لهم حق الزراعة ومساحة الارض التى يقومون بزراعتها ـ ولو لم

يحدث ذلك فان الناس سيكونون على استعداد لامتلاكها • وعندما تعود زراعة الارض بالربح فان الفلاحين يكونون على استعداد لاستئجارها • وعندما تنخفض قيمة الارض الى مستوى معين بأن أصحاب الموفرات الممثلة في سنوات يقررون شراءها من أصحابها • والحقيقة أن أصحاب الارض سيكونون في هذه الحال قد قرروا عدم ارجاء استهلاكهم وتتحول هذه الوظيفة الى أصحاب السندات • ولو افترضنا ان أصحاب السندات قد باعوا سنداتهم لشراء الارض ولم تحدث أية زيادة صافية فى الادخار فان استعداد الناس للانتظار يقل بينما يرتفع معدل الفائدة ويستهلك بعض رأس المال غير المربح بمعدل الفائدة الجديد •

ولذلك فيبدو واضحا أنه لو رفض جميع أصحاب الاراضى تأجيل الاستهلاك (أى الاقبال على الادخار) فسيستهلك بعض رأس المال فى المجتمع فورا على الرغم من استحالة استهلاك الارض نفسها ماديا • والحقيقة أنه لابد من أن يبقى قدر معين من الدخل فى المجتمع الذى توجد فيه الارض ورأس المال • ولكن هذا الدخل يتضمن الدخل الناشىء عن الارض والدخل الناشىء عن رأس المال • ولو كان المجتمع كلية يمتلك الارض ورأس المال فان المجتمع كله هو الذى ينتظر ويرجىء «الاستهلاك» وفى ظل نظام الملكية الخاصة والتعاقد الخاص يقوم بواجب الانتظار جماعة خاصة من الافراد • وحيث أنهم على استعداد للانتظار فان رأس المال الاجمالى يزيد وبذلك يزيد الدخل والاستهلاك فى المجتمع كله • والواقع أن الفائدة والريع يدفعان نظير هذا الواجب على الرغم من أننا يجب ألا نفترض هنا أنه لن يحدث انتظار لو لم يدفع الريع أو الفائدة أو أنه يجب أن يقلل انكماش الريع والفائدة من مقدار الانتظار •

ولذلك فانه ليس من الحكمة أن نميز بين الخدمات التى يدفع عنها الريع وتلك التى تدفع عنها الفائدة فى المجتمع الرأسمالى الكامل النمو فى أى وقت من الاوقات • وذلك برغم ما بينهما من فروق • والان كيف بدأ الناس يمتلكون الارض ؟ ان كانوا يرثونها فان العملية لا تختلف عن أى شكل آخر من أشكال الميراث • ولكن من الناحية الاخرى لو ادخر شخص من دخله واشترى أرضا فانه يتحمل عن المجتمع عبء الانتظار ويمكن بقية أفراد المجتمع من استهلاك كمية أكبر من السلع والخدمات• والحقيقة أنه لو لم يمنع الريع تخريب الارض فانه يحدد الشخص الذى سيمتلك الارض عشوائيا ولا يتوقف على ما تحققه أية خدمة اقتصادية ، والادخار ضرورى لقيام رأس المال كما رأينا من قبل فى مثال حظيرة الدواجن السابق • وبالتالى تدفع الفائدة الى صاحب رأس المال الذى كان الادخار هو السبب فى خلق رأسماله • ولكن لا داعى للادخار لانتاج الارض لانها موجودة بالفعل ، ولا يدفع لملكية الارض سبب سبب واحد هو انه لو لم يمتلكها أحد فسوف تعم الفوضى • وعندما ينعم السيد أو المالك الاقطاعى الظافر بالاراضى على جماعة من المقربين اليه فان هؤلاء الافراد لا يحصلون على هذه الاراضى مكافأة لهم على ارجاء استهلاكهم لدخلهم اذ قد لا يكون لديهم أى دخل للاستهلاك • ولا يستطيعون بيع الارض نظرا لعدم وجود أحد لديه من المدخرات ما يكفى لشراء الارض.

ولذلك فانهم يحصلون على الارض لانه لا بد من أن يمتلك الارض شخص ما حتي يمنع قيام أعمال العنف · أما الايجار الذى يحصلون عليه فهو ببساطة مكافأة لهم على خدماتهم وهى المحافظة على القانون والنظام وهكذا يبدو العقد الاقطاعي متأصلا فى طبيعة الاشياء ·· ولكن لما كانت خدمة صيانة النظام كامنة في عملية تملك الارض فان الحصول على الارض يتم نتيجة المنحة العشوائية الاصلية · واذا كانت الدولة قوية وقادرة على المحافظة على النظام والقانون لما كان هناك سبب لعدم تملكها الارض منذ البداية · وعلى أى حال بعد تقديم المنحة الاولى وبعد أن يأخذ الناس فى بيع الارض وشرائها واستبدالها بالنقود فان تملكها يصبح وظيفة يمكن تمييزها اقتصاديا عن تملك رأس المال وعندئذ يصعب تمييز الريع عن الفائدة ·

وهكذا ينطوى التمييز بين الارض (بعد تملكها ودفع قيمتها) ورأس المال والريع والفائدة على بعض الصدق بل تنطوى حجج أتباع هنرى جورج المشوشة على بعض الصدق أيضا · وتتوقف الحقيقة على « قوى التربة » من حيث كونها « أصيلة » لا من حيث كونها قابلة للتخريب · وعندما تورث الارض وتباع وتشترى فانها لا تتميز عن رأس المال على الرغم من أنها قابلة للتخريب ولابد من أن يعتبر الريع والفائدة مبالغ تدفع عن انتظار ولا يمكن التمييز بينها ·

وهناك ثلاثة أنواع من الانتظار أو الادخار أو بالاحرى هناك ثلاث طرق لاستخدام المدخرات وهذه الطرق تقلل من الفرق بين الريع والفائدة · فأولا من الضرورى ــ للمحافظة على رأس المال الحالى ــ أن يمتنع المجتمع عن استهلاكه والقضاء عليه · ويوصف هذا النشاط أى الامتناع عن استهلاك رأس المال بالانتظار لا الادخار حيث انه لا ينطوى على أى خفض للاستهلاك أو الانفاق عن مقدار الدخل الذى يحصله الفرد ، اذ أن هذا النشاط ينطوى على تقرير عدم زيادة الاستهلاك · وبعبارة أخرى يمكن أن يوصف « بالادخار القديم » · وثانيا هناك كمية الادخار الجديد الحقيقى أى انخفاض الانفاق الفعلى فى المجتمع عن الدخل الجارى وهذا الاجراء ضرورى لسريان النظام الانتاجي · هذا الادخار الجديد من نوعين أما النوع الاول فهو ضرورى للاستهلاك أى أنه يحل محل رأس المال الثابت الحالى الذى يبلى أما النوع الثانى فهو ضرورى لزيادة « رأس المال العامل » اللازم للتغلب على الفترة بين بداية فترة الانتاج ونهايتها · ومن الجدير بنا أن ندرك أن هاتين الخدمتين تتطلب ادخار كمية كبيرة من النقود من الدخل الجارى · وثالثا فهناك الادخار الجديد بمعناه المألوف، أى ادخار ما يفيض بعد خصم المبالغ الضرورية للمحافظة على رأس المال وبقائه عاملا ، وبهذا النوع الثالث من الادخار الذى يجب أن يقتطع من الدخل يتم شراء رأس المال الجديد وتزيد المعدات الانتاجية فى المجتمع ·

اننا نأمل أن نكون قد أوضحنا بهذا التحليل الموجز البسيط لرأس المال والارض والفائدة والايجار طبيعة العاملين التاليين من «عوامل الانتاج» بعد أن تناولنا موضوع الاجور · وعلى ذلك فاننا نجد أمامنا نوعين

متطابقين من الخدمات الانتاجية هما العمل والادخار تدفع الاجـور عن الخدمة الاولى والايجار والفائدة عن الخدمة الثانيــة • ولعله ليس من العسير أن نتعرف على ايجار الارض بمعناه الحقيقى على الرغم من انه طبعا مبلغ يدفع نظير استخدام الارض لا نظير استخدام المصنع • والايجـار بمعناه الاقتصادى كما سبق أن حددناه بل اننا نقصد به أى مبلغ يدفع نظير استخدام الريع بمعناه الاقتصادى كما سبق أن حددناه بل اننـا نقصد به أى مبلغ يدفع نظير استخدام شيء كالمنزل مثلا لفترة من الزمن • وهذا المعنى لا يشمل ايجـار الارض فقط بل تكاليف المنزل والفـائدة والاستهلاك الخ • ولكن عادة ما يدفع أصحاب المصنع الايجار عن الارض اما الفائدة الصافية فهى ممثلة فى حالة المصنع بالمبالغ التي تدفع لاصحاب الديون أو السندات التى تعود على أصحابها بفوائد ثابتة •

٤ ـ المشروع والربح :

ان هذه المدفوعات على شكل أجورومرتبات واستهلاكات وايجاروفوائد تمثل جميع المصروفات التى تسمى « بالتكاليف » • وكل ما يزيد عـلى ذلك يسمى بالربح • والارباح هى المبالغ التى تعود على صاحب رأس المال فى حالة المشروع الفردى الخاص وعلى المساهمين العـاديين فى الشركات المساهمة • فما هو الربح ؟ وكيف يتم دفعه ؟ وكيف يقترن بالتكاليف ؟ ان أبسط اجابة عن ماهية الربح هى ما يتبقى بعد دفع جميع التكاليف ، أى انه ما يفيض من سعر البيع بعد خصم التكاليف • وهذا لا يعنى أنه ليس هناك أية خدمة اقتصادية تقابل الربح فهى تتضح فى حالة وجود مشروع صغير يعمل فيه شخص واحد ، فالفاكهى الذى يشترى الفاكهة من أحد البساتين وينقلها فى عربة خاصة الى دكانه ويبيعها يحصل على فائض البيع بعد سداد التكاليف كمقابل لخدماته الكثيرة • وعلى ذلك فان الربح يتضمن أجر منظم العمل ، ولكن بالنسبة للشركات المسـاهمة الكبرى يحصل المدير العام بل أعضاء مجلس الادارة على مرتبات ثابتـة مكافأة لهم على خدماتهم • وقد يحقق المشروع أرباحا بعد دفع هذه المبالغ الثابتة • من الواضح اذن أن أجور القـائمين بالادارة والتنظيم ليست أرباحا بالمعنى الصحيح بل انه لا يمكن تمييزها عن الاجور والمرتبـات العادية ، فمدير سكك حديد لندن واسكتلندة بحصوله على مرتب ثابت انما هو يحصل على مكافأة أو مقابل عن عمل قام به مثله فى ذلك مثل أى موظف آخر فى أية شركة • حقيقة ان المدير يحصل على مرتب أكبر من المرتب الذى يحصل عليه سائق القطار كما ان سائق القطار نفسه يحصل على مرتب أعلى من مرتب البواب ، وعلى ذلك فان الفرق بينهما من حيث الدرجة لا من حيث النوع لانهم جميعا يحصلون على « المعدل المحـــدد للوظيفة » •

وما دام فى الامكان مقارنة أجور القائمين بالادارة من حيث المبـدأ بأى أجر آخر وان كانت تعتبر « تكاليف » فلابد من أن يكون الربح شيئا آخر مختلفا عنها • ويترتب على تعريفنا للربح بأنه ما يفيض من ثمن البيع بعد خصم التكاليف أن الربح يختلف من فترة الى أخرى • ولابد من أن

تتغير العوائد الاجمالية لبيع السلعة فى أى مجتمع يكون عرضة لتقلبات الطبيعة أو لتأثير حرية اختيار المستهلكين أو للعاملين معا ٠ ولما كانت التكاليف عرضة للتغير فان المبلغ الذى يتبقى بعد خصم التكاليف يكون عرضة للتغيير أيضا ٠ ولذلك فان الذين يحصلون على الريع لا يعرفون مصير دخلهم من عام لآخر وهم يختلفون فى ذلك عن الذين يحصلون على الاجور والريع والفائدة٠والحقيقة انهم لا يعرفون ما اذا كانوا سيحصلون على أى دخل٠ويعتبر هذا فى حد ذاته مفتاحا لتفهم طبيعة الربح الصافى٠ ولما كان معظم الناس يفضلون الدخل الثابت المستقر على الدخل الكبير المتقلب ولما كانت المدفوعات تتغير٠ترتب على ذلك انه لابد من دفع نصيب خاص الى أولئك الذين يتعاقدون على الحصول على دخل غير ثابت ويحتسب على انه مبلغ يتبقى بعد خصم جميع الدخول الثابتة منة ٠ ولا بد من أن يحتمل شخص ما المخاطرة التى لا يمكن تجنبها أو عدم الاطمئنان حتى تظل الدخول الاخرى فى مأمن ، ولذلك فان الربح – طبقا لتعريفه الدقيق – مبلغ ضرورى ولازم لتشجيع الناس على تحمل المخاطرة ٠

ولو أردنا توخى قدر أكبر من الدقة فيجب علينا أن نميز ذلك النوع الخاص من المخاطرة الذى يمكن التنبؤ به ، فالعدد الاجمالى للحرائق فى جميع البلاد يكاد يكون معروفا بدقة ولكن لا أحد يعلم بالضبط أين ستحدث هذه الحرائق وفى هذه الحال لو دفع شخص مبلغا صغيرا فى هيئة مركزية فمن الممكن أنه يحصل جميع الاشخاص الذين يفقدون ممتلكاتهم فى الحرائق على تعويض كامل عنها فى الوقت الذى يكون فى هذا الصندوق المركزى ما يكفى لتعويضهم جميعا ٠ ولو حدث ذلك فما من أحد ليتحمل أية مخاطرة لان كل شخص يعلم انه سيحصل على التعويض الكامل ٠ والواقع أن شركة التأمين هى التى أزالت المخاطرات بأن جمعتها كلها ٠ أما الحصة التى تدفع لشركة التأمين فهى لا تعتبَر مبلغا يدفع لشخص ما نظير تحمله للمخاطرة بل انها مبلغ يدفع لشخص نظير ازالة عنصر المخاطرة ٠ وهكذا فان المخاطرة التى يمكن أن تجمع وتزول بهذه الطريقة أن تسمى « المخاطرة المؤمن عليها » ٠

وبهذا المعنى فان « المخاطرة المؤمن عليها » لا يمكن أن تفضى الى الربح اذ انه طالما زالت المخاطرة فلا يمكن أن يتحملها أحد وعلى ذلك فلا يؤَمن عليها ودفعة التأمين مبلغ يمثل تكاليف ثابتة ولا يعتبر ربحا٠ ولكن هناك نوع آخر من المخاطرة لا يمكن ازالته فلا يمكن أن يتنبأ أحد بما اذا كانت أذواق الناس ستتغير أم لا وبأثمان السلع الاخرى الى غير ذلك من الاشياء٠ وقد يطلق على هذا النوع من أنواع المخاطرة غير المؤمن عليها بالمخاطرة الصحيحة تمييزا لها عن المخاطرة المؤمن عليها ٠ فهى مخاطرة بهذا المعنى غير أن تأثرها بطبيعة الاشياء يجعل من المستحيل التنبؤ بأرباح الشركة الاجمالية بدقة ٠ وهى بالتالى مخاطرة تكون السبب فى تحقيق الربح وتحمل المخاطرة هو الخدمة الاقتصادية التى يقابلها الربح ٠ ولما كان البدء فى عمل جديد أو البدء فى مخاطرة جديدة يتضمن تحمل كثير من المخاطرة عن هذا النوع أصبح تحمل المخاطرة يعرف بالمشروع وأصبح الشخص الذى يتحمل المخاطرة يسمى « بمنظم المشروع » ٠

ومن العسير أن يميز المرء الربح عن الفائدة لانه من المستحيل أن يتحمل الانسان المخاطرة التى يتضمنها استمرار المشروع ما لم يقرض شخص ما بعض النقود لهذا المشروع . ولما كانت النقود تقرض نظير فائدة محددة فان رأس المال المستقر يقابله نسبة أكبر من سعر الفائدة. فان كان سعر الفائدة يعادل ٣ ٪ بينما يبلغ معدل الربح ٥٪ فان الربح الحقيقى يعادل ٢٪ فقط اى بعد أن يخصم منها ٣٪ نظير الفائدة .

أما الاسماء المختلفة التى تطلقها الرأسمالية على الحصص المدفوعة سواء كأسهم أو سندات مثل « أسهم التفضيل » أو « الاسهم المفضلة » فانما هى أساليب للربط بين عنصرى الفائدة والربح بدرجات متفاوتة .

٥ ــ المجتمع الاقتصادى :

ان الخدمة الاقتصادية والعمل والانتظار وتحمل المخاطرة كلها أشياء أساسية ولابد من أن يقوم بها شخص معين أو مجموعة معينة من الاشخاص فى أى نظام اقتصادى . ويتوقف القيام بها وطريقة القيام بها مقابل على العرف الاجتماعى والقانونى . وفى النظام الذى يخضع للرأسمالية الحرة حيث يكون لجميع الافراد الحق فى القيام بأى نشاط اقتصادى يقوم بهذه الوظائف الافراد . وتدفع لهم جزاءات فردية . وعلى ذلك فان جميع الدخول التى تدفعها الشركات والمؤسسات للافراد تكون من هذه الانواع. وبعض هذه المبالغ لا تكون دخولا لافراد لانها تدفع لشركات أو مؤسسات أخرى عن المواد الخام وغيرها . غير أن جميع المبالغ الجارية التى تدفع للافراد تعتبر دخولا وهى كلها على شكل ايجار أو أجور مرتبات أو فائدة أو أرباح . وقد يحصل كل فرد على دخل من أكثر من نوع واحد ومن أكثر من مؤسسة واحدة ولكن لابد من أن يحصل عليه نتيجة لاداء احدى هذه الخدمات الانتاجية .

وعلى ذلك فالمجتمع الاقتصادى يتألف من عدد من الوحدات الانتاجية التى تبيع السلع الى المنتجين مقابل النقود وتدفع الدخول الى « عوامل الانتاج » الاخرى . ولا تتألف الوحدات الانتاجية من المصانع والشركات المساهمة فقط بل من المزارعين وأصحاب المحال والاطباء وغيرهم. ونضيف الى تلك الوحدات أيضا المؤسسات الخيرية المختلفة والدولة التى تنفق الدخل ولكنها تبدو لاول وهلة كأنها تقف بعيدا عن النظام الانتاجى . وعلى الرغم من أن هذه الحقائق تعقد صورة الوحدات الانتاجية والاستهلاكية فهى لا تشوهها لاننا قد ننظر الى الدولة باعتبارها وحدة انتاجية تعمل على رفع دخلها عن طريق الضرائب لا عن طريق بيع السلع . أو قد ننظر الى دخل الدولة على انه صادر من فرض الضرائب على الافراد وانه بالتالى صادر بطريق غير مباشر عن الاجور والريع والفائدة والارباح التى تدفعها الوحدات الانتاجية . ولذلك فان المجتمع الاقتصادى بصفة عامة يمكن أن يقال انه يتألف من عدد من الوحدات الانتاجية التى تصنع السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية من ناحية وتدفع دخولا نظير الخدمات الانتاجية المختلفة من ناحية ومن عدد من الوحدات الاستهلاكية التى

تحصل على دخولها وتدخر جزءا منها وتنفق الباقى على السلع الصالحة للاستهلاك والمصنوعة من ناحية أخرى ٠

ولاستكمال الصورة التوضيحية يجب علينا أن نطبق على المجتمع التمييز الذى حددنا به طبيعة رأس المال ٠ والواقع أن هناك أربعة مواقف يجد المجتمع فيها نفسه ٠ فأولا : قد يكون على استعداد لانتظار الدخل الذى تعود به الارض أو رأس المال الثابت ويقوم بالتالى باستهلاكه ٠ وثانيا : قد لا يتبقى شيء ممكن تخصيصه « للاستهلاك » — أى للحيلولة دون تبديد رأس المال على الرغم من أنه قد ينتظر ليحول دون استهلاك رأس المال ٠ والفرق بين هذين الموقفين ثانوى وقد يوصف المجتمع فى كلا الحالين بالتدهور ٠ وثالثا قد يدخر المجتمع جزءا من استهلاكه ليحافظ على رأس المال الحالى ويمنع استهلاكه ٠ وفى هذه الحال لا يعمل المجتمع على زيادة رأسماله أو انتقاصه ٠ ولذلك قد نسمى الدولة بأنها « دولة جامدة أو ثابتة » ٠ ورابعا : قد يعمل المجتمع على ادخار ما يكفى لا للمحافظة على رأس المال العامل فحسب بل لزيادته فعلا ولذلك قد توصف الدولة بأنها « دولة تقدمية » ٠ وعادة ما توصف الدولة الصناعية الحديثة فى حالة السلام بأنها « دولة تقدمية » على الرغم من انه ليس من الضرورى أن تكون كذلك كما انها لا تكون كذلك دائما ٠

الفصل السابع

معنى الراسمالية المطلقة

يترتب علي افتراض المنافسة غير الواقعي أن تتساوى المنافع الحديثة للسلع المختلفة بالنسبة للمستهلك وان تحصل وحدات العمل والارض وراس المال على قيمة ناتجها الحدى وان تتساوى سعر السلعة بتكاليفها الحديثة وأن تكون الشركات قد بلغت حجمها الامثل وأن يكون الناتج الحدى متساويا فى جميع الصناعات . ويمكننا ان نستخلص من ذلك كله استنتاجين هى انه فى ظل المنافسة المطلقة لا يمكن أن يثرى مستهلك بانتاج كمية أكبر أو اقل مما ينتجها مستهلك آخر دون أن يؤدى الى فقر مستهلك آخر وانه لا يمكن فى ظل ظروف الانتاج المعطية ـ انتاج كمية اكبر من احدى السلع دون خفض كمية الناتج من سلعة اخرى غيرها .

ويقوم الاستنتاج الاول على أساس حقيقتين هما :

١ ـ ان المستهلكين ينفقون نقودهم بحيث يجعلوا المنفعة الحديثة المختلفة تتساوى .

٢ ـ أن عوامل الانتاج تقترب الى مستوى التوظيف الذى تصل فيه قيمة الناتج الحدى اقصاها ولما كان كل مستهلك ينفق ماله بحيث يحصل من كل ست بنسات على نفس القيمة من كل سلعة فان كل مستهلك يكون على استعداد للتضحية بكمية معينة من الخبز ثمنها ست بنسات مقابل الحصول على عدد من السجاير يزيد ثمنها على ست بنسات .. وعلى ذلك فالمستهلك يستفيد لو حصل على هذا العدد من السجاير مقابل ذلك المقدار من الخبز وبذلك سيحقق لنفسه متعة دون أن يكون ذلك على حساب فرد آخر في النظام الاقتصادى بأكمله من مجرد استبدال موارد الثروة ودون أى تغيير سوف تنتج فى هذه الحال كمية السجاير التى تباع بأكثر من ست بنسات بدلا من انتاج كمية الخبز التى تباع بست بنسات فقط . ولكن لو كان من الممكن احداث هذا التغيير فانه سيتأثر بالمنافسة الكاملة ، لانه لو كان من الممكن احداث
هذا التغيير فانه سيتأثر بالمنافسة الكاملة ، لانه لو كان من الممكن انتاج السجاير التى يزيد ثمنها عن ست بنسات بدلا من الخبز الذى لا يساوى هذه القيمة بمجرد تغيير عوامل الانتاج من صناعة الخبز الى صناعة

السجاير فلا بد من ان تكون قيمة الناتج الحدى لعوامل الانتاج فى صناعة السجاير اعلى مما هى فى صناعة الخبز وبالتالى يحدث هذا التغيير فى ظل المنافسة الكاملة ويكسب المستهلك الفرد دون أن يخسر اى مستهلك آخـــر .

والاستنتاج الآخر من وجود المنافسة الكاملة هو انه لا يمكن زيادة انتاج سلعة معينة دون خفض انتاج سلعة أخرى . ويترتب هذا على الحقيقة التالية وهى انه لا يمكن زيادة الانتاج الا اذا كانت النسبة بين الناتج الحدى للعمل وراس المال تختلف من صناعة لاخرى . فلو كان الناتج الحدى لراس المال مثلا ضعف الناتج الحدى للعمل فى صـــناعة الخبز ومساويا للناتج الحدى فى صناعة السجاير فسوف يصبح فى الامكان زيادة انتاج السجاير دون خفض انتاج الخبز بنقل عدد من العمال من صناعة الخبز حيث يكون الناتج الحدى منخفضـا نسبيا الى صناعة السجاير «حيث يكون الناتج الحدى مرتفعا نسبيا» بينما ينقل رأس المال فى الاتجاه الآخر . وبزيادة نسبة رأس المال الى العمل فى انتاج السجاير وخفض النسبة فى انتاج الخبز يصبح فى الامكان انتاج كمية أكبر من احدى السلعتين دون انتاج كمية أقل من السلعة الثانية وهذا ما يحدث آليا فى ظل المنافسة الكاملة لان كل وحـــدة من وحدات رأس المال والعمل فى ظل الظروف التى سبق شرحها ــ ستحقق نفس الجزاء فى صناعات السجاير بينما تحقق كل وحدة من وحدات راس المال فى صناعة الخبز ضعف الجزاء الذى تحققه كل وحدة من وحدات العمل . وعلى ذلك ينتقل راس المال الى صناعة الخبز والعمل الى صـــناعة السجاير . ويستمر هذا التغيير الى ان تتساوى نسبة الناتج الحـدى لكل عامل من عاملى الانتاج فى كل من الصناعتين مع نسبتها فى الصناعة الاخرى . وفى هذه الحال لا يكون من الممكن زيادة الانتاج من سـلعة واحدة بتغيير عوامل الانتاج دون خفض الانتاج من السلعة الاخرى .

ولا بد من أن نذكر هذه الحجج النظرية لا لان المنافسة الكاملة لا بد من أن توجد فى عالم الواقع ولكن لان الراسمالية المطلقة ظلت تقوم على اساس هذه الحجج . وقبل ان نغفل افتراض المنافسة الكاملة غـير الواقعى يجب ان نثبت أنه حتى وان كان من الممكن اقامة نظام اقتصادى على هذا الاساس غير الممكن فسوف تكون هناك اعتراضات اساسـية وقوية عليه . وقد نكون عادلين لو وصفنا المنافسة الكاملة بأنها حلم ــ حلم غير سار . ولكن لنكون عادلين فى تقديرنا علينا أن نذكر المزايا التى من المفروض ان تحققها المنافسة الكاملة ، فلقد رأينا أن المستهلكين فى ظل المنافسة المطلقة يحصلون على منفعة حدية متساوية من السلع المختلفة وأن النفقات الحدية لجميع السلع تتساوى مع اسعارها وان عوامل الانتاج تتغير وتتحرك نحو التشغيل الذى يحقق أعلى ناتج حدى لهـــا

وتحقق عائدا متساويا لهذا الناتج وان الشركات تصبح عندئذ فى حجمها الامثل وانه فى هذه الحال لا يمكن اثراء احد المستهلكين على حساب مستهلك آخر . ولو أردنا توضيح هذه الاستنتاجات بعبارة اكثر واقعية ـ حتى نوفى للمنافسة الكاملة حقها ـ فيمكننا أن نضع الصورة التالية لحلم الرأسمالية المطلقة وهى المنافسة الكاملة . فى ظل المنافسة الكاملة ينفق كل مستهلك نقوده على جميع الاشياء التى يختارها بحيث لا يستطيع أن يحقق أى قدر من الرضى لو أنفق مقدارا أكبر على سلعة معينة ومقدارا اقل على سلعة اخرى . ولو تغير ذوقه قليلا فانه سيعمل على تعديل خطته فى الانفاق وسيترتب على تغيير طلبات جميع المستهلكين اتجاه مقدار من النقود نحو جميع السلع والخدمات المختلفة المعروضة للبيع فى السوق . وعندما يقرر المستهلكون بصفة عامة زيادة انفاقهم على

تلك السلعة فان الانفاق على هذه السلعة سيزيد مما يؤدى الى رفع ثمنها وبذلك تزيد أرباح منتجيها واجتذاب عدد أكبر من منتجيها الى الصناعة التى تنتجها الى أن ينخفض معدل الربح الى المعدل العادى عند بقية المنتجين فى الصناعة ، وفى نفس الوقت تنخفض كمية النقود التى تنفق على السلع الاخرى بمقادير متماثلة ، هذا كما تنخفض الاسعار والارباح فى هذه الصناعة ويتوقف بعض المنتجين فيها عن الانتاج وتكون نتيجة تغيير الطلب تغير العرض وتحول الموارد الانتاجيه من صناعة الى اخرى ويستمر هذا التحول الى أن يصبح معدل الربح فى كل من الصناعتين عاديا . وعند هذا الحد يصبح النظام متوازنا للمرة الثانية . وبالمثل لو ندرت سلعة معينة أو أصبح من الصعب انتاجها عما قبل فسوف يرتفع ثمنها وسيفضل بعض المستهلكين خفض مشترياتهم منها وزيادة مشترياتهم من غيرها . ومن الناحية الاخرى يصبح من الاسهل انتاجها نظرا لتحسن أساليب الانتاج أو لاى سبب آخر بينما ينخفض سعرها ويزيد الطلب عليها ويزيد بالتالى انتاجها . وعلى ذلك تحدث عملية تنظيمية تلقائية تتكيف طبقا للعرض والطلب .

ولا ينطبق هذا الكلام على طلب المستهلكين على السلع المنتهية الصنع فقط بل على الطلب على موارد الانتاج . ويبحث كل عامل وصاحب رأس مال ومنظم عن مستوى توظيف مدخراته أو عمله الذى يحقق له اكبر عائد . وعلى ذلك فبزيادة الطلب العام على السلع وانخفاضه يميل عرض الارض والعمال ورأس المال الى التغير لا بين صناعة وأخرى ولكن فى كل صناعة بمفردها ويتحول من الصناعات الاقل كفاية الى الصناعات الاكثر كفاية لان الصناعات تتسع فى حالة زيادة الارباح وسوف تتنافس عوامل الانتاج فيما بينها فيتنافس رأس المال مع العمل والارض والعمل مع الارض ، اما معدل الفائدة فيقوم بدوره باعتباره ثمنا يضمن اقبال أفراد المجتمع على الادخار أو الانفاق بحيث تتغير موارد الانتاج من انتاج

للسلع الانتاجية الى انتاج السلع الاستهلاكية وتؤدى زيادة المدخرات الى خفض معدل الفائدة وزيادة الارباح الناجمة عن تعزيز راس المـــال الحقيقى ، بينما يكون لانخفاض المدخـــرات اثر عكسى بل حتى الربح سيكون له أهميته ووظيفته باعتباره أحد عناصر الاسعار فى البنيان . فلو افترضنا ان احدى الشركات قررت شق أحد الانفاق الداخلية الى احدى الضواحى فان مديرى الشركة سيحددون التكاليف النسبية لمد هـذا النفق وشراء الارض اللازمة لذلك . وبمجرد أن يمتد الخط نحـــو الضاحية ستنخفض قيمة الارض وتنخفض بانخفاضها تكاليف النفـق فتستطيع الشركة بعدئذ رفع الخط الحديدى الى سطح الارض وذلك لان طلب المجتمع بصفة عامة على الارض اللازمة لبناء المنـــازل والمحال العامة سيكون قد انخفض عن الطلب على الارض لاقامة الخط الحديدى وبذلك يحل تنظيم الاسعار آليا المشكلة التالية وهى هل يفضل المجتمع استخدام قطعة معينة من الارض لبناء منزل أم لمد خط حديدى ؟ .

الفصل الثامن

عيوب الرأسمالية المطلقة

سبق أن أوضحنا النقاط الاساسية التى تعاب على النظام الذى يسمى بالرأسمالية المطلقة وهى تجمع بين فوضى الاسعار والملكية الخاصة والوراثة . وهو نظام لا يأخذ فى اعتباره – ولو نظريا – الفرق بين احتياجات مختلف الناس وجهودهم ويعمل على تشويش هذا الفرق وجود الدخول غير المكتسبة وغير المتساوية ويزيد الاضطراب وجود الاحتكار والمنافسة غير الحرة بجميع أشكالها والامتيازات الاجتماعية التى تعتبر الوراثة أكثرها خطرا . والواقع أن وجود دخول غير متساوية وغير مكتسبة والوراثة فى حد ذاتها كفيلة بزعزعة الايمان بمزايا الفوضى السعرية التى يتمسك به الفرديون ولكن هل تقضى هذه الحقائق كلية على فوضى الاسعار والميراث ؟ أم هل يترتب على ذلك ضرورة التحكم فى هذه الفوضى ؟

ان وجود الدخول غير المتساوية المكتسبة ونظام الوراثة والاحتكارات الاجتماعية الاخرى – كل هذه الاشياء تثبت عبث النظام الفردى أى الاعتقاد بأن كل انسان فى ظل النظام الراسمالى يأخذ ما يستحق وأنه لا بد من توجيه موارد الثروة فى أكثر المجالات توفيرا وانها تستخدم بما يحقق أكبر ربح وأن الطلب هو الذى يحد الانتاج بصفة نهائية . وكل هذه العبارات والحجج تنطوى على أفكار مشوشة كثيرة ، ففوضى الاسعار لا تعطى لكل انسان حقه طبقا لمعيار العدالة الطبيعية لكنها تعطى له ما قد يستحقه لو أغفل الفرق بين الحاجات الحقيقية وعدم المساواة فى الدخل وجميع الامتيازات الاجتماعية . ولا تتحول موارد الثروة الى المجالات الاكثر تحقيقا للربح الا اذا اغفلت كل هذه الاشياء ، كما أن الطلب الذى يحدد الانتاج انما هو يتجاهل هذه الاشياء أيضا . وهكذا فان الرأى السائد ، أى الذى كان سائدا فى وقت من الاوقات بين العمال والطبقة التى كانت تنعم بالامتيازات على حد سواء القائل بأن الانسان يحصل على ما يستحقه وأن ما تدفعه الدولة انما هو احسان وأن الضرائب أشبه بالمصادرة – انما هو فى الواقع رأى سطحى للغاية . وليس هناك أى ميزة فى بنيان الدخول الذى تحدده الرأسمالية المطلقة . بل اذا دققنا البحث فى هذا البنيان فاننا نجده ينطوى على الفوضى والارتجال . فلو ورث أحد الافراد دخلا هائلا غير مكتسب يعود عليه استئجار عدد كبير من العمال الذين لا يملكون شيئا فانما هذا الفرد نفسه هو الذى يعيش

على «الاحتنان» على حساب بقية أفراد المجتمع . لو انتزعت منه الدولة دخله ووزعته على العمال فان الدولة تعيد اليهم ما كانوا قد كسبوه بأنفسهم .

ولعل تأصل الاعتقاد بقدسية نظام الفوضى السعرية فى الاوساط الشعبية والعلمية مما يبعث على الدهشة . ويتضح مظهره الشعبى فى رفض الأم فى الطبقة العاملة بأن تسمح لابنائها بالحصول على وجبات غذائية مجانية على أساس أن هذه وسيلة من وسائل الاحسان ويتضح مظهرها الاكاديمى فى كتب الاساتذة مثل كتاب التخطيط الاقتصادى الجماعى البروفيسور هايك . ففى هذا الكتاب يستنكر المؤلف فكرة الاشتراكية على أساس استحالة توزيع موارد الثروة توزيعا عادلا تبعا للطلب الا فى ظل المنافسة الحرة وتقوم الحجة الرئيسية لهذا الكتاب على الخطأ فى افتراض أن لحرية فى تحديد الاسعار أو بعبارة اخرى الفوضى السعرية معيار عادل للحاجات والجهود الاساسية .

وبالتالى يجب علينا أن نفرض الفلسفة الاجتماعية كلها والالفاظ الاقتصادية والبرنامج العملى القائم على اساس افتراض قداسة نظام الاسعار فى الراسمالية المطلقة ولكن يجب الا نتطرف فى الاتجاه الآخر ونقول ان بنيان الاسعار عديم الاهمية ويجب الغاؤه . ولقد أظهرنا فقط أن فكرة قداسة هذا النظام تنطوى على الكثير من العيوب والاخطاء وأن الاستنتاجات القائمة على أساس افتراض اصالة النظام عبث لا طائل تحته . ولكن ربما كان هو النظام الوحيد الذى يمكن أن يوجد فى العالم غير الكامل او بالاحرى اقل النظم استهواء .. وثمة اسئلة مختلفةتتعلق بمدى القدرة على الغاء بنيان الاسعار والقضاء على بيئته الاجتماعية ، ولا بد من بحثها فى مرحلة متأخرة من المناقشة اذ أن تجربة جهود بريطانيا فى الحرب فيما بين عامى ١٩٤٠ و ١٩٤٥ تلقى ضوءا كبيرا عليها. والآن يحق لنا ان نستنتج أن نظام حرية تحديد الاسعار ينطوى على اخطاء خطيرة وجوهرية وأن كل هذه الاخطاء ترتبط عمليا بعدمالمساواة فى الدخول .

الفصل التــاسع

امكانيات اعادة توزيع الثروات

ان التحليل السابق يوحى بأن نظام عدم ضبط الاسعار فى طبيعته انه يضمن انتاج الثروة وتوزيعها متجاهلا الحاجات والتضحيات الحقيقية وأن طبيعة النظام النقدى غير المقيد تؤكد عدم استخدام موارد الثروة كما يجب غير ان علاج سوء الاستخدام هذا فى اتباع سياسة التوظيف الرشيدة التى سبق أن حددناها . وهذه السياسة ليس من الضرورى أن تكون اشتراكية ولكن لا يمكن أن تتخذها سوى الحكومة التى تتخلى عن نظرية الرأسمالية الحرة المنطلقة ونعمل على تخطيط الحيــــاة الاقتصادية لشعبها · ولكن اعادة توزيع موارد الثروة والدخول اللازمة لتحسين وفاء موارد الثروة للحاجات لا بد من أن تكون الهدف الرئيسى للسياسة الاشتراكية · وعلى أية حالة فقبل بحث أساليب اعادة التوزيع لابد من أن نواجه الاعتراض القائل بأن أى توزيع حقيقى جديد غــير ممكن . ولا يكون رفع مستوى معيشة الجماهير باعــادة توزيع موارد الثروة الانتاجية مستحيلا من الناحية العملية فقط بل ان التأثير النقدى البحث الذى تتركه اعادة توزيع الدخول النقدية يمكن اثبات عدم أهميته احصائيا . وتقوم الحجة الاحصائية على أساس "عمليات الحسابية التى قام بها لورد ستامب عن امكانيات التوزيع الاحصائى فى بريطانيا فى عــام ١٩١٩ . فقد قال لورد ستامب أنه لو جمعت جميع الدخول التى تزيد على ٢٥٠ جنيها سنويا فى عام ١٩١٩ فان الفــائض الذى يمكن انفاقه نتيجة لذلك لا يمكن أن يضيف سوى خمس شلنات الى ميزانية الأسر التى تقل دخول أعضــائها السنوية عن ٢٥٠ جنيها ، والآن حتى وان كانت هذه العمليات الحسابية صحيحة ولا تنطوى على أى خطأ فانهــا لا تثبت بأى حال عــدم أهمية آثار اعادة التوزيع لان اضــافة خمس شلنات الى كل ميزانية فى الطبقة العاملة ستؤدى الى محو عوامل عــدم المساواة ولو افترضنا ان خمس شلنات لا تســاعد كثيرا الاسرة التى تنتمى الى الطبقة العاملة لانها لا تساوى شيئا بالنسبة للطبقة المتوسطة فاننا بذلك نغالط فى تفهم طبيعة عدم المساواة والغرض من اعادة التوزيع ولكن الحسابات كانت أيضا عرضة لكثير من الاعتراضات الاحصــائية ، فقد وجد لورد ستامب أن الدخول الصافيــة للاشــخاص الذين تزيد دخولهم السنوية على ٢٥٠ جنيها تعادل ٩١٠٫٠٠٠٫٠٠٠ بعد خصــم الضرائب المباشرة . ولو ترك لكل من هؤلاء الاشخاص دخل قدره ٢٥٠

جنيها سنويا فانهم جميعا سيحصلون على دخـــــل اجمالى قدره ٣١٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ويبقى فائض قدره ٦٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها غيرأن سير جوسيا قد خصم من هذا المبلغ ٤٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها نظـــير المدخرات السنوية للطبقات الغنية وبالتالى لا يبقى سوى ١٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها توزع على ١٠٫٠٠٠٫٠٠٠ أسرة يقل دخلها عن ٢٥٠ جنيهاوتتوقف هذه العملية الحسابية كلها ــ على حد قول جوسيا ــ على عملية خصم مبلغ ٤٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها نظير مدخرات الطبقة الغنية . وهذا رقم تقديرى عرضته للخطأ . والى جانب ذلك فلا يمكن أن نفترض أن رقم المدخرات الاجمالى فى العـــالم الرأسمالى لابد من أن يطبق أيضـــا على العـــالم الاشتراكى فلا بد طبعا من ارتفاع معدل الادخار فى النظام الاشتراكى غير انه لا بد من تحويل مبلغ معين على الاقل من جانب المدخرات الى جانب الاستهلاك بل ان هذا الاجراء يجب أن يتوفر عند توزيع الثروات من جديد . وهذا ما أوضحته مناقشتنا السابقة للسياسة النقـــدية ولكن لو كان لورد ستامب ، قد أخذ فى اعتباره هذا العامل لاعتبر المبلغ الواجب الخصم عن مدخرات الاعتبار ٣٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها بدلا من ٤٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها تضاعفت بذلك الكمية التى يمكن توزيعها عـلى الطبقات العـــاملة ولحصلت كل أسرة على عشر شلنات بدلا من عشرين شلنا أسبوعيا .

ولكن حتى هذا الرقم نفسه يقلل من اهمية الصورة الحقيقية ، فقد قال مستر كولن كلارك فى احصاء آخر نشر له فى عام ١٩٣٢ «أنه حتى فى ذلك الوقت فان التوزيع العادل للدخل القومى مع عدم استثناء الدخـل الناشىء من المستعمرات والمحافظة على المعدل الحالى للاستثمار سيتيح لكل أسرة دخلا سنويا قدره ٢٧٠ جنيها بما فى ذلك العاطلين .. وهـذا الدخل يمثل زيادة اكبر من عشر شلنات وربما بلغت جنيها كاملا لـكل أسرة من أسر الطبقات العاملة وينشأ الفرق بين تقدير لورد ســـتامب وتقدير مستر كلارك من أن كلارك يعطى رقما من دخل الاسرة ولا يدخل فى حسابه الادخار والضرائب . ولذلك فلا بد من أن يعتبر الدخل الذى صوره بمبلغ ٢٧٠ جنيها دخلا يمكن الحصول عليه لاغراض الاستهلاك وعلى اى حال فان الرقمين تقريبا لا يمكن أن يقوم عليهما اى استنتاج فعال . ولكننا قد نستنتج أن لورد ستامب لم يثبت احصائيا ضـآلة امكانيات توزيع الثروة من جديد .

ولقد قدر مستر كولن كلارك فى احصاء أخير له أن «الدخـول التى يمكن انفاقها» بالنسبة لاصحاب الدخول التى تزيد على ٢٥٠ جنيهـــا سنويا بمبلغ ١٫٠٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها فى عام ١٩٣٩ فى بريطانيا ويترك هذا الدخل الضخم مبلغا هائلا يمكن توزيعه علما بأن قيمته الحقيقية كبيرة جدا نتيجة لانخفاض الاسعار السائدة حينئذ . ولكن هنـــاك

اعتراضات قوية على اجراء توزيع الرقم الاجمالى النقدى للدخل القومى بالتساوى على عدد الاسرات فلا يمكن أن يوضع توزيع عملى مطلق دون زعزعة الجهاز الانتاجي كله . وثانيا ان تقديرات لورد ستامب ومستر كلارك لم تأخذ فى اعتبارها الفرق بين الدخول المكتسبة والدخول غير المكتسبة .

وثالثا أنه من الخطأ طبعا أن نقسم الاجمالى النقدى للدخل القومى على عدد الأسرات الاجمالى ونتصور أن متوسط الدخل النقدى لكل أسرة الناشىء عن العمليات الحسابية يمثل بأى حال من الاحوال ما نستطيع شراؤه من السلع الحقيقية ، لأن الأسر الفقيرة التى تحصل على دخل أكبر من دخلها الاصلى نتيجة لتوزيع الدخول الجديد لن ترغب فى انفاق هذا الدخل على السلع التى « يشتريها الاثرياء الذين أصبحوا يحصلون على دخول منخفضة • وفى الحالات المتطرفة التى ينفق فيها الاثرياء فائض دخلهم على التحف الفنية بعد شراء ضروريات الحياة فان توزيع الدخل الجديد لايمكن أن يترك أى تأثير عملى ، لأن ارتفاع أسعار التحف الفنية يرجع الى منافسة الاغنياء على شرائها ، ولو أعطت أموالهم للفقراء المحتاجين فسوف تنخفض أسعار المواد الغذائية والملابس • ولو لم يكن هناك عدد كبير من الفنانين تجار التحف الفنية الذين يتحولون الى منتجين للمواد الغذائية والملابس لما زادت كمية المواد الغذائية والملابس عما قبل الا قليلا• وحتى اذا أنفقت دخول الأثرياء على الجواهر فلن تقوى امكانيات توزيع الدخل من جديد لأن الفقراء لن يقبلوا على شراء الجواهر لأن عدد الاشخاص الذين يشتغلون بانتاج الجواهر وتحويله لن يكون كبيرا • ولكن دخول الاغنياء لا تنفق على هذه الأشياء النادرة فعلا بل أنها تنفق على المنازل الضخمة والخدم والحشم والسيارات والسفر وعلى كثير من الاشياء الاخرى التى يتطلب انتاجها استخدام قدر كبير من رأس المال والعمل • فبناء القصور وصيانة الحدائق وملاعب الجولف ونقل المواد الغذائية والمشروبات من أقاصى الارض وانتاج السيارات ــ كل هذه الاشياء تستنفذ قدرا كبيرا من العمل الانتاجي ورأس المال • ولو وجهنا كل هذا المقدار من العمل ورأس المال لانتاج ضروريات الحياة لما كان هناك شك فى امكان زيادة الدخول الحقيقية للفقراء زيادة هائلة •

والى أى حد يمكن أن ترتفع الدخول الحقيقية ؟ أنه من الصعب الاجابة على هذا السؤال دون الوقوع فى نفس الاخطاء النظرية التى تتضمنها عملية تقسيم الرقم الاجمالى للدخل القومى النقدى ، ولكن بالنسبة لبريطانيا فقد نتوصل الى تقدير وثيق على النحو التالى ، فقد نشر سيرجون أخيرا بحثا تفصيليا عن استهلاك المواد الغذائية بالنسبة لطبقات المجتمع المختلفة فى بريطانيا وهو يقسم السكان الى فئات بحسب دخولهم ويحدد متوسط الانفاق على المواد الغذائية بالنسبة للفرد فى كل مجموعة كما هو مبين فى الجدول التالى :

المجموعة (١)	متوسط دخل الفرد في الاسبوع	المتوسط التقريبي للانفاق على المواد الغذائية	عدد السكان التقديري	
			العدد	النسبة المئوية
١	شلن – ١٠ شلنات	٤ شلنات	٤٫٥٠٠٫٠٠٠	
٢	١٠ شلنات – ١٥ شلنا	٦ شلنات	٩٫٠٠٠٫٠٠٠	٪١٠
٣	١٥ شلنا – ٢٠ شلنا	٨ شلنات	٩٫٠٠٠٫٠٠٠	٪٢٠
٤	٢٠ شلنا – ٣٠ شلنا	١٠ شلنات	٩٫٠٠٠٫٠٠٠	٪٢٠
٥	٣٠ شلنا – ٤٥ شلنا	١٢ شلنا	٩٫٠٠٠٫٠٠٠	٪٢٠
٦	أكثر من ٤٥ شلنا	١٤ شلنا	٤٫٥٠٠٫٠٠٠	٪١٠
المتوسط	٣٠ شلنا	٩ شلنات		

يبدو واضحا أن الارقام تمثل المتوسط في الفترة ما بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٥ التي لم تتغير في أواخرها أسعار المواد الغذائية في تجارة التجزئة كثيرا .

ولقد وجد « سيرجون أور » أن الوجبات الغذائية التي كانت تحصل عليها الفئات أرقام ١ و٢ و٣ كانت كلها ناقصة اذ أنها كانت كلها تفتقر الى المواد الغذائية الضرورية للمحافظة على الصحة والقوة البدنية بينما كانت الوجبات التي تتاح للفئات أرقام ٤ و ٥ و ٦ مناسبة وكاملة وهكذا فان كل الذين كانوا قادرين على انفاق عشرة شلنات أو أكثر أسبوعيا على المواد الغذائية كانت تتاح لهم وجبات كاملة بينما لم يكن يحصل الذين لا يستطيعون انفاق هذا المبلغ على وجبات مناسبة . وعلى ذلك فلو أغفلنا حاليا تأثير توزيع الدخول من جديد في تغيير أسعار المواد الغذائية فقد تحدد المبالغ الاجمالية التي يجب انفاقها بالنسبة لكل فئة لرفعها بحيث تتلاءم مع كمية المواد الغذائية اللازمة . وسوف تحتاج الفئة الاولى الى ٧٠ مليون جنيه بينما تحتاج الفئة الثانية الى ٩٤مليون جنيه والفئة الثالثة الى ٤٧ مليون جنيه فيبلغ الاجمالي ٢٠٠مليون جنيه. ولذلك فلو افترضنا أن انفاق مبلغ اضافي قدره ٢٠٠ مليون جنيه على المواد الغذائية لن يؤدي الى رفع الاسعار ، فان تحويل هذه الكمية سيضمن استهلاك كمية مناسبة من المواد الغذائية لجميع السكان . ولكن الاسعار طبعا سترتفع . وليس من الممكن أن نحدد مدى ارتفاعها بدقة ، لأن هذا التحديد يتوقف على تكاليف الانتاج . ولكن جدير بالملاحظة أنه في تلك الفترة التي هي موضع دراسة كانت توجد طاقة احتياطية ضخمة في انتاج القمح واللحوم ومنتجات الألبان في العالم وهي السلع الرئيسية التي تستوردها بريطانيا ، هذا فضلا عن امكان زيادة انتاج الفواكه والالبان والخضروات بكميات ضخمة لو وجد الطلب عليها . فقد ظلت كل هذه الصناعات تعاني طويلا من مشكلة الانتاج الزائد عن الحاجة ولو استوعبت هذه الصناعات مقادير

اضافية من الاراضي والعمل ورأس المال لزادت طاقتها الانتاجية كثيرا — وحيث أن الانفاق الاجمالي للمجتمع على المواد الغذائية في تلك الاعوام كان يبلغ حوالي ٠٠٠ر٠٠٠ر١٠٠٠ فان زيادة الطلب بمقدار ٢٠٠ مليون جنيه لم يكن خطيرا واذا وضعنا في أذهاننا كل هذه الاعتبارات لما أمكننا أيضا تقدير المبالغ الاضافية التي تنفقها الفئات الثلاثة الدنيا التي حددها «سيرجون أور» والتي كانت ستؤدي الى رفع الاسعار ، ولكننا قد نستنتج أن زيادة دخول الفقراء بمقدار ٢٥٠ مليون جنيه في الاوقات العادية ستتوافر معه المواد الغذائية اللازمة للمجتماع كله .

ومن الممكن أن تزيد هذه الدخول فعلا عن طريق انتعاش التجارة الناشيء عن اتباع سياسة نقدية رشيدة وانخفاض معدل البطالة · ولكن لكي نقدر امكانية توزيع الدخول من جديد فجدير بنا أن نقارن المبلغ السابق وهو ٢٥٠ مليون جنيه باجمالي الدخول غير المكتسبة والموروثة. وقد سبق أن قدر مستر كولن كلارك «الدخول التي يمكن انفاقها» بالنسبة للاغنياء في بريطانيا بحوالي ٠٠٠ر٠٠٠ر١ جنيه أي أربعة أضعاف المبلغ المطلوب لاعادة توزيعه ولكن ما حجم الدخل غير المكتسب في ذلك الوقت وهو الدخل الذي يمكن ان يستقطع منه مبلغ ٢٥٠ مليون جنيه؟ عند عقد هذه المقارنة لا يتيسر الوصول الى أي رقم دقيق كما أنه لا يمكن حاليا أن نفترض أن توزيع الدخول من جديد ممكن اقتصاديا · والغرض من المقارنة هو مجرد اظهار حجم الرقمين حتى يمكن دحض أية حجج تنفي امكان توزيع الدخول من جديد ويقدر مستر كولن كلارك اجمالي «الريع والفوائد والارباح» في الدخل القومي بحوالي الف و ٢٠٠ مليون جنيه فيما بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٥؛ ولكن هذا الرقم لا يمثل طبعا اجمالي الدخول غير المكتسبة · وفي تقدير آخر لعامي ١٩١٩ و١٩٢٠ ذكر « جوسيا ويدجورد» أن اجمالي الدخول غير المكتسبة يساوي ٩٨٨ مليون جنيه من اجمالي الدخل القومي البالغ قدره ٠٠٠ر٠٠٠ر٨٤٧ر٣ جنيها أي مايعادل ٢٥ ٪ تماما ولا شك أن هذه نسبة معقولة ·

واذا طبقنا نفس هذه النسبة على الفترة ما بين عامي ١٩٢٦ و١٩٣١ لبلغ اجمالي الدخل غير المكتسب في هذه السنوات حوالي ٩٠٠ مليون جنيه سنويا . وليس هذا الرقم مبالغا فيه لان «بولي وستامب» قد حددا الدخل غير المكتسب في عام ١٩٢٤ بمبلغ الف و ٢٠٠ مليون جنيه ، أما الدخل المكتسب كما حددته « سلطات الايرادات الداخلية » فهو الدخل الذي يحصل عليه الفرد مباشرة من مزاولته أو ممارسته لحرفته أو مهنته أو صناعته أو وظيفته » ولذلك فهو يتضمن أرباح صغار التجار وأصحاب المهن وغيرهم وهو يتفق أيضا مع العنصر الاقتصادي الذي يميز بين الدخل من العمل من ناحية والدخول الناشئة عن الممتلكات من الناحية الاخرى ولكن هناك خصومات كثيرة هامة يجب اجراؤها قبل تقدير اجمالي الدخل غير المكتسب الذي يمكن أن يوزع من جديد ولو نظريا . ولا بد من أن ندخل في اعتبارنا مدفوعات الضرائب والمدخرات والواقع أن جزءا صغيرا من الدخل غير المكتسب يعود الى الفئات الفقيرة فعلا · ولقد بلغ مجموع

الضرائب المباشرة » مع حذف ضرائب التركات لانها ليست ضرائب على «الدخل» المحصلة فى الفترة ما بين عامى ١٩٢٥ و ١٩٣١ حوالى ٣٠٠ مليون جنيه بينما بلغ المحصل من الضرائب غير المباشرة ٢٥٠ الف جنيه ٠ وعلى ذلك فلو كانت نسبة الضرائب التي يدفعها الاشخاص الحاصلون على دخل غير مكتسب الى الضرائب الاجمالية مثل نسبة هذه الدخول الى الدخول الاجمالية أى ٢٥ ٪ لبلغ مجموع الضرائب المستحقة على الدخول غير المكتسبة حوالى ١٣٥ مليون جنيه والمفروض أن الاغنياء أولئك الذين يزيد دخلهم على ٢٥٠ جنيها يدفعون خمس الضرائب غير المباشرة وكل الضرائب المباشرة تقريبا أى على الاقل ٣٥٠ مليون جنيه . ولما كان حوالى نصف الدخول تزيد على ٢٥٠ جنيها سنويا غير مكتسبة فيبدو أن الحاصلين على دخول غير مكتسبة يدفعون على الاقل ١٥٠ مليون جنيه سنويا أو ربما ١٧٥ ميون جنيه لضرائب وهذا الرقم أقرب الى الحقيقة من الرقم المذكور سلفا وهو ١٣٥ مليون جنيه وبخصم مبلغ ١٧٥ ملون من المبلغ الكلى وقدره ٩٠٠ لف جنيه لا يبقى لنا سوى ٧٢٥ مليون جنيه من الدخول غير المكتسبة .

وقد بلغت المدخرات الجديدة حوالى ٤٠٠ مليون جنيه فى الفترة ما بين ١٩٢٤ و ١٩٣٠ وحيث أن المدخرات من الدخول غير المكتسبة لا يمكن أن تزيد على ثلاثة أرباع مجموع المدخرات فيمكن تحديدها بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه وهذا معناه أن ثلث الدخول غير المكتسبة يصبح من المدخرات ٠ ولقد قرر مستر «كولن كلارك» أن مدخرات الاغنياء فى السنوات الاخيرة قد انخفضت حتى كادت تنعدم ولذلك فيمكن أن نحددها بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه من الاجمالى المتبقى البالغ قدره ٧٢٥ مليون جنيه فيتبقى مبلغ ٥٧٥ مليون يمكن توزيعها نظريا . ولكن يجب أن نخصم من هذا المبلغ الدخول غير المكتسبة التى آلت الى أصحاب الدخول التى تقل عن ١٥٠ جنيه سنويا والتى بلغ اجماليها ٧٧ مليون جنيه فى عام ١٩٢٤ وحتى اذا خصمنا بدلا من ذلك مبلغ ١٠٠ مليون جنيه فيبقى أخيرا مبلغ ٤٧٥ مليون جنيه .

وهذا المبلغ يمثل المتبقى من الدخول غير المكتسبة بمعنى دخول الملكية لا الدخول الموروثة فقط أى أن هذا المبلغ يتضمن الفوائد على المدخرات التى يجنبها أصحاب الدخول المكتسبة ٠ واذا كانت الاستراتيجية الاشتراكية لتعيد توزيع الدخول الموروثة فقط فاننا وريد أن نتعرف على ذلك الجزء الذى يمثل الدخول الموروثة من الدخول التى تعود من الممتلكات وليس هذا أمرا سهلا طبعا غير أن «جوسيا وبدجورد» يقدرها ما بين الثلثين والثلاثة أرباع وعلى ذلك فلو قدرنا الدخول غير المكتسبة بما يتراوح بين ٣٠٠ مليون جنيه و ٣٥٠ مليون جنيه فربما كنا قريبين الى الحقيقة بقدر الامكان .

ومن الواضح أن الرقم السابق يمكن مقارنته بالرقم الذى ورد فى احصائيات «سير جون أور» وهو ٢٥٠ مليون جنيه والذى قال انه يكفى لتوفير الغذاء بدلا من الحاجة ٠ وحيث أن الارقام السابقة تقرب كثيرا الى الحقيقة فيبدو أن توزيع الدخول الكبيرة الموروثة — بعد خصم الضرائب

والمدخرات ـ كافيا لتوفير الغذاء اللازم لحوالى ٢٠ مليون جائع فى بريطانيا قبل الحرب الاخيرة ٠

ويؤكد هذه الحقيقة ارتفاع مستويات التغذية والملابس بالنسبة لأسرات الطبقة العاملة منذ عام ١٩٣٩ ٠ وهذا ماتؤكده أيضا أرقام الوفيات بين الاطفال فى بريطانيا التى سجلت انخفاضا هائلا فى الفترة ما بين عامى ١٩٣٨ و١٩٤٤ ٠

وان كان ذلك يصدق على بريطانيا التى بذلت فيها بعض المحاولات لتصحيح عدم المساواة عن طريق الضرائب التى تهدف الى اعادة توزيع الدخل فمن الواضح أنه يصدق بشكل أقوى على الدول الرأسمالية الكبرى الاخرى لأن الضرائب على الدخول غير المكتسبة فى فرنسا أكثر انخفاضا مما هى فى بريطانيا ٠٠ هذا كما لا تتوفر فى الولايات المتحدة خدمات اجتماعية فعالة بالقدر اللازم ٠ ومن الناحية الاخرى فقد سبقت الدول الإسكندناوية واستراليا ونيوزيلنده ، وبريطانيا فى اعادة توزيع الدخل بنجاح هائل ٠

والواقع أن الارقام السابقة تقريبية وليست دقيقة وهى عرضة لكثير من نقاط الضعف مثل صعوبة تطبيقها على نفس السنوات كما أنه يوجد عامل عدم اليقين فى كل خطوة من خطوات المناقشة وعلى ذلك فالذين هم على استعداد للشك فى صحة الاحصائيات قد يحكمون على جميع العمليات الحسابية على أنها عديمة القيمة ٠

واذا فعلوا ذلك فهل يسلموا بأنه لا يمكن أن يلقى الاحصاء أى ضوء على امكانيات توزيع الدخل من جديد ؟ ٠ وفى هذه الحال يكون الموقف الوحيد المعقول هو محاولة اكتشاف امكان تطبيق توزيع الدخل من جديد وبطريق آخر ٠ فأما أن نضطر الى أن نكون فى شك من صحة الاحصائيات المتعلقة بهذا الموضوع وبالتالى نسلم بأنه لا يمكن أن يعاد توزيع الدخل من جديد أو يجب أن نثق فى حذر فى هذه الاحصائيات التى تتاح لنا ٠ ولو اخترنا السبيل الاخير يمكننا أن نستنتج أن الغاء الدخول الموروثة فى الدولة الصناعية الحديثة سيعمل فى النهاية على القضاء على الجوع كلية وتدل تجربة اعادة توزيع الدخل الحقيقى فى عهد وزراء العمال فى بريطانيا فيما بين عامى ١٩٤٠ و١٩٤٧ على امكان تحسن الحالة الصحية والغذائية كثيرا وانخفاض معدل الوفيات ٠

الفصل العــاشر

مبادىء التوزيع الجــديد

تتوقف مبادىء التوزيع الجديد للدخل على الاخطاء الكامنة فى بنيان توزيع الدخل العشوائى السائد فى النظام الرأسمالى الحر • وتكمن بعض هذه الاخطاء فى الاطار القانونى وبعضها الآخر فى البنيان نفسه • ولذلك فلابد من قيام نوعين من الاصلاح وهما تغيير الاطار واعادة تخطيط البنيان• ولقد سبق أن قلنا أن جميع الاخطاء والتضليلات التى ينطوى عليها النظام الرأسمالى تنشأ عن عدم المساواة فى الدخول وأن اخطر عـوامل عـــدم المساواة وأبعدها عن التبرير تنشأ عن نظام الوراثة ويترتب على ذلك أنه لابد من الغاء الوراثة ونتيجتها أى الدخل الموروث بقدر الامكان • ويتفق معنا فى الرأى فى تغيير الاطار القانونى للنظام الرأســـمالى دون تحطيم البنيان نفسه البروفيسور هايلى نفسه فهو يقول أليس هنــاك أى سبب لأن نفترض أن الأنظمة القانونية الموروثة هى الأنظمة «الطبيعية» فالاعتراف بمبدأ الملكية الخاصة لا يتضمن بأى حال من الاحوال أن تطبيق هذا الحق كما تحدده القوانين الحالية هو الصحيح • وعلى ذلك فيجب أن يغـــير الاشتراكيون القوانين حتى يلغوا الوراثة • ويجب ألا يكون هنــاك أى خلاف حول هذا الموضوع لأن الوراثة هى السبب الرئيسى لعدم المساواة وللفقر الناشىء عنهــا وهى أضعف النقاط التى يمكن أن تدافــع عنها الرأسمالية والواقع أنه لا يمكن تبرير الحق فى الدخول الموروثة اخلاقيا لأن الذين يحصلون على هذه الدخول لا يبذلون أى مجهــود حقيقى أو تضحية مقابل ذلك • ولا يمكن أيضا تبرير الحصول على الدخول الموروثة اخلاقيا لأن الذين يحصلون على هذه الدخول لا يبذلون أى مجهود حقيقى أو تضحية مقابل ذلك • ولا يمكن أيضا تبريره اقتصــاديا لأن الخدمة السلبية التى يحققها الامتناع عن استهلاك رأس المــال يمكن أن تقوم بها الدولة بنفس الكفاية التى يقوم بها الافراد • وفضــلا عن ذلك فالوراثة تخلق طبقة أصحاب الاملاك وما يقترن بهــا من الشرور لا لشىء الا لأن الوراثة تقترن بالأسرة « يجب أن يكون القضاء على الدخول غير المكتسبة وما يترتب عليهــا من محو الاشتراكية وقلبها . والاعتقــاد "الاشتراكى التقليدى بأن الدخول غير المكتسبة هى السبب الرئيسى للفقـــر وعدم المساواة الذى يمكن ازالته هو اعتقاد على جانب كبير من الاهمية وصحيح»

وعلى أى حال لا بد أن يكون الهــدف الرئيسى للاشتراكية الغــاء جميع الدخول الموروثة دون الدخول الكبرى المكتسبة أو الدخول التى يمكن أن نطلق عليهــا « الارباح » لأن الدخول المكتسبة كما ذكرنا من

قبل لا تضيف سنوى نسبة بسيطة الى الدخل القومى وهى تدفع عادة مقابل الخدمات البالغة الاهمية . ولا بد من تسوية جميع الدخول المكتسبة تدريجيا . ويجب الا تكون الارباح هى الشيء الذي تعمل على ازالته لان الربح الذى يحققه سائق التاكسى او المزارع صاحب الارض لا يعتبر دخلا غير مكتسب وهو بالتالى لا يعتبر دخلا يساء استخدامه . ويجب على الدولة أن تتحمل أولا مهمة الانتظار دون مهمة تحمل المخاطر . ولا شك أن هناك اقتراحا وجيها بأن تتحمل الدولة ايضا المخاطر وبذلك تمحو هذه المخاطرة غير المؤمن عليها بتجميعها تماما كما تفعل شركات التأمين عند ما تزيل المخاطرة المؤمن عليها بالتجميع . وهذا معناه عدم تحمل أى فرد من الافراد للمسئولية وذلك عن طريق الارباح والخسائر الناجمة عن مخاطرات غير متوقعة. وبمجرد أن تصبح الممتلكات فى يد الدولة على شكل اسهم عادية يصبح تحمل المخاطرة نشاطا اجتماعيا .

وثمة سبب آخر لتحويل حقوق الملكية والدخول غير المكتسبة الى الدولة وهو أن الاحوال السائدة تميل الى تركيز الارباح فى هيئات خاصة عن طريق عدم توزيع الارباح (وهو نوع من الادخار الاجبارى يقوم به مديرو الشركة لصالح المساهمين ولكن دون أن يكون لارادتهم تأثير فى ذلك) وذلك طبعا فى ظروف التشغيل الكامل . ولما كانت الاجور تظل ثابتة بالنسبة الى الدخل القومى فى ظل الظروف الراسمالية ترتب على تركيز الممتلكات على نطاق واسع فى أيدى بعض الافراد عن طريق الارباح غير الموزعة ولا بد من أن تفرض الدولة ضرائب عالية جدا على الدخول غير المكتسبة ورأس المال الموروث لو كانت الدولة تريد أن تقف فى وجه هؤلاء الافراد .

ولا شك أن الغاء الدخول الموروثة لا يتضمن الغاء الملكية الخاصة طبعا اذ أنه لن يمنع الانسان من احراز ما يريد من الممتلكات الخاصة فى حياته ويمضى فى شراء ما يريد بما يدخره من دخله الخاص المكتسب . وقد تتخذ هذه الممتلكات شكل الارض او منزل أو سندات . ويجب ان نبحث ما يستطيع الافراد ادخاره فى حالة عدم وجود الميراث عندما نبحث عواقب الغاء الميزات الاقتصادية . ولكن من المرغوب فيه الا يعتبر الادخار الخاص مستحيلا اذ لن تكون المدخرات ضرورية للتطور القومى فقط بل أن الافراد يرغبون دائما فى الادخار للشيخوخة أو الزواج او لاسباب اخرى كثيرة . ولاشك فى ان توفير الدولة للمعاشات والتأمين وغير ذلك من الاساليب ستقلل من الحاح هذه الحاجة . ويستحسن المراحل الاولى للاشتراكية فى بلد مثل بريطانيا ان تتاح مجالات للادخار مثل مكتب البريد او القروض الحكومية او حتى على شكل سندات

صناعية لكل من ادخر من دخـــله الخاص المكتسب . ولقد اخطأ الاشتراكيون الذين جعلوا ملكية وسائل الانتاج محورا للاشتراكية بدلا من تملك الممتلكات الموروثة فلا غضاضة فى أن يدخر شخص ١٠٠ جنيه من دخله المكتسب لاستثمارها فى مكتب البريد او فى أى مرفق من المرافق العامة ولكن ليس من العدالة ان يرث شخص قصرا كبيرا فى الريف وقسمة من الارض تصل الى ١٠٠٠ فدان وكثيرا من الممتلكات الاخرى من أبيـه ليورثها بدوره الى ابنائه . وعلى ذلك فالذى يجب القضاء عليه ليس هو ملكية وسائل الانتاج بل ملكية الدخول الضخمة الموروثة .

الحقيقة أن المبدأ الماركسى الرسمى للاشتراكية يصور حالة تتمشى تماما مع الاخطاء الهائلة التى تنطوى عليها الراسمالية الفاحشة اذ ان الاشتراكية طبقا لهذا التعريف تعنى الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ولكن لو افترضنا بناء على تعريف ماركسى أن الدولة أصبحت تمتلك جميع وسائل الانتاج ولكن فى نفس الوقت توجد طبقة من الاثرياء الذين يعيشون على الفائدة التى يحصلونها من السندات الحكومية ومن توريثها لابنائهم كاملة . وهكذا يصبح فى الامكان طبقا لتعريف ماركس ـ بناء طبقة عاطلة من المليونيرات تســـتطيع فى نفس الوقت أن تقـــول أن الاشتراكية قد تحققت . واذا أردنا ان نحقق جوهر الاشتراكية لا ظلها فيجب أن نعرف الاشتراكية بأنها الغاء الدخول غير المكتسبة الخاصة أو الموروثة دون الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

الفصل الحادى عشر

الضرائب والدخول المكتسبة

ان المناقشة السابقة تدل على انه ليس من المرغوب فيه زيادة عبء الضرائب على الدخول المكتسبة ـ الا بالنسبة للدخول المرتفعة جدا ـ عن الحد الذى وصلت اليه فعلا فى بريطانيا لانه لابد من تمييز الجهود التى تبذل للحد من ارتفاع الدخول غير المكتسبة ، ولاشك ايضا انه لابد من وجود حد أقصى للضريبة حتى بالنسبة للدخول غير المكتسبة . فما هى الاثار التى يمكن ان تترتب على الزيادة المعتدلة فى الضرائب على الدخول المكتسبة العالية اذا ارتفع معدل الضرائب عن المعدل السائد قبل عام ١٩٣٩ ؟ وعند بحث الاثار يجب ان يحدد وعاء الضريبة بمعنى أن يحدد الشخص الذى يتحمل عبء الضريبة . اذ قد يحدث ان الشخص الذى يدفع الضريبة انما هو يلقى عبئها على غيره . وقد سبق أن قلنا ان الدخل المكتسب طبقا لتعريف السلطات البريطانية له هو الدخل « الذى يحصله الفرد مباشرة من ممارسته او مزاولته لتجارته أو مهنته أو حرفتـــه او وظيفته » ومن ذلك نعرف انه يتضمن جميع الاجور والمرتبات وأرباح أصحاب المهن واصحاب المتاجر الخاصة . وفى حالة الشركات الخاصة تكون حصص الارباح دخولا غير مكتسبة واجور المديرين والقائمين بالادارة مرتبات مكتسبة . والخلاف بسيط حول وعاء الضريبة للدخل على الاجور والمرتبات وارباح أصحاب المهن اى اجور الاطباء والمحـــامين . ولنفترض أن الشخص الذى تفرض عليه الضرائب هو الذى يقوم بدفعها فانه يحتمل ان يستطيع رجل الاعمال أن يتلافى جـــــزءا من الضريبة برفع أسعار منتجاته . هذا الموضوع يمكن أن نناقشه بالتفصيل عندما نتعرض لموضوع الضرائب على المشروعات وعلينا الآن أن نفترض ان الجزء الرئيسى من عبء الضريبة على الدخل المكتسب يقـــع على عاتق دافع الضريبة الاسمى » .

وما هى آثار زيادة ضريبة الدخول المكتســبة ؟ للاجابة على ذلك نبحث تأثيرها على العمل والمشروع والمدخرات على حدة . ويقال عادة أن تأثير تغيير ضريبة الدخل على كمية العمل المبذول يتوقف على مرونة طلب الانسان للدخل على ضوء العمل . وهذا يعنى ببساطة مدى زيادة قيامه

بالعمل من حيث الكمية استجابة لتغير الدخل الذى يحققه من مقدار معين من العمل . والسؤال الذى يتواتر على اذهاننا هو : ما هو مقدار العمل الذى يقوم عليه الطبقات المختلفة من دافعى الضرائب ، فبالنسبة للغالبية العظمى من العمال الذين يحصلون على اجور او مرتبات ثابتة واصحاب المهن الذين يحصلون على اتعاب لا يبدو أن زيادة مقدار الضريبة فى حدود معقولة لن يؤثر كثيرا على الانتاج الاجمالى من العمل نظرا لوجود اتجاهين متعارضين . فمن ناحية قد يميل بعض الناس الى تقليل كمية عملهم على اساس ان دخلهم يقل اذا بلغ قدرا معينا . ومن ناحية اخرى قد يميل البعض الاخر الى زيادة عملهم لانهم يرغبون فى المحافظة على دخل نقدى معين يقوم عليه مستوى معيشتهم . وربما بلت من طبقات اصحاب المهن الاستجابة الثانية ولكن لا يحتمل ابدا ان يسمح اى صاحب مهنة بأن ينخفض مستوى معيشته هو وأفراد أسرته دون ان يتخذ الخطوات اللازمة لزيادة دخله . ولكن الوضع بالنسبة للغالبية العظمى من أصحاب المرتبات وأصحاب المهن يختلف اذ ان مرونة الطلب على الدخل « تصل الى الصفر اى انها تنعدم بعد مضى فترة طويلة من الزمن اى أن دافع الضريبة لن يزيد من عمله ولن ينقصه استجابة لاى تغيير يحدث لانه ليس فى طاقته ان يفعل ذلك لانه يذهب الى مكتبه ويحصل على مرتب ثابت فلو ارتفع معدل الضريبة على الدخل فهو لا يستطيع فى معظم الاحوال أن يفعل شيئا الا أن يدفع الزيادة ويخفض انفاقه .

ولكن تجربة الحرب الماضية ومحاولة فرض ضرائب الدخل على اصحاب الاجور المنخفضة باستقطاعها من الاصل قد اثبتتا ان ضريبة الدخل تعتبر حائلا دون بذل الجهد فى مثل هذه الظروف ، فعادة مايعتبر العامل الذى يتقاضى أجرا بسيطا خصما عن أجره يميل الى تحديد النقطة التى يعتقد أن الجهد يصبح بعدها ضائعا . ان الضرائب المباشرة التى تفرض على العامل الذى يتقاضى أجرا زهيدا تعتبر فشلا ولكن هذه الحقيقة لا تقف فى سبيل الضرائب التى تفرض من أجل توزيع الدخل من جديد .

ولو ارتفع معدل الضريبة على الدخول المكتسبة — بما فى ذلك الدخول العالية الى ما لا نهاية فانه سيصل الى حد معين يقل فيه استعداد الناس للعمل . وهذه النقطة قد لا تتحقق بنفس السرعة المفروضة لاننا يجب ان نتذكر انه على الرغم من ان الانسان فى الوضع الجديد الناجم من رفع معدل الضريبة لا يستطيع ان يكسب نفس الدخل الذى كان يكسبه من قبل من نفس مقدار العمل فانه يستطيع أن يكسب اكثر منه بأن يعمل اكثر « هذا ان كان فى مستطاعه ان يزيد قدرته على زيادة دخله » . وبالمثل يجب ان نتذكر ان مقدار الدخل الذى يكون

الإنسان على استعداد للعمل للحصول عليه يتغير من جيل لاخر . فاذا كان الإنسان يحصل على دخل أكبر من دخل اولئك الذين يقومون بعمل اقل مهارة من عمله واذا كان يحصل على نفس الدخل الذى يحصل عليه مثأله فانه لن يقلق كثيرا على مقدار ما يحصل من الدخل ، أى أن طلب الانسان على الدخل يتوقف الى حد ما على الدخل الذى يستطيع أن يحصل عليه الاخرون ، فالمدير المسئول الذى يحصل على ۲۰٫۰۰۰ جنيه سنويا سيكون على استعداد للقيام بنفس مقدار العمل مقابل ۱۰٫۰۰۰ جنيه لو انه علم أنه ليس هناك أى مدير يحصل على أكثر من ۱۰٫۰۰۰ جنيه رغم انه قد لا يكون على استعداد للعمل بنفس الكفاية لو انخفض مرتبه الى مستوى مرتب العامل غير الماهر .

ان عبء ضريبة الدخل فى بريطانيا لا يفرض على مرتبات مديرى الشركات فقط بل على أرباح التجار والمشروعات الفردية ايضا . وعلى الرغم من ان هذه الدخول والارباح تعتبر مكتسبة فهى مقابل تحمل المسئولية والادارة وهما الوظيفتان اللتان يقوم بهما رجال الاعمال والتجار . ولذلك فمن الناحية الاقتصادية تكون الضريبة المفروضة على الدخل المكتسب جزئيا ضريبة على المشروع ولكن فى حالة المدير الذى يتقاضى راتبا والذى بالتالى يتحمل المسئولية فان تأثير التغيير فى الضريبة عليه قد يكون مماثلا لتأثيره على العمل الذى يقوم به الموظفون الذين يحصلون على المرتبات . فالتمييز بين الحالين بسيط جدا من الناحية العملية ولذلك فلا خوف من اضراب منظمى المشروعات الذين يتقاضون مرتبات ردا على رفع معدل الضرائب المفروضة على الدخول المكتسبة .

ولكن ما تأثير رفع معدل الضريبة بالنسبة لاصحاب المشروعات الفردية والشركات الخاصة التى يحصل فيها الجزء الاكبر من الارباح على شكل مكافأة شخصية « سواء كمرتبات أم حصص من الارباح » اذ ضريبة الدخل تستحق ايضا على المشروعات ؟

لما كانت ارباح التاجر الصغير وشركات التضامن تعتبر فى مفهومها التجارى ارباحا اذ انها تحسب على انها فائض المقبوضات على المدفوعات فلا بد من أن نسأل الآن ما اذا كان من الممكن أن يلقى منظم المشروع عبء الضريبة المفروضة على الارباح على عاتق المشترى . ولو فرضت ضريبة على الارباح فهل يستطيع صاحب المشروع ان يرفع أسعار السلع كما هى الحال عندما تفرض ضريبة على الانتاج .

قد يبدو انه من الممكن أن يحدث هذا فى نطاق محدود جدا فى المدى القصير أو المدى الطويل لان نجاح جهود منظمى المشروع فى تخفيف عبء الضريبة عن كاهلهم يتوقف الى حد ما على مرونة الطلب

على انتاجه اى على مدى استجابة المستهلكين لاى ارتفاع فى الاسعار على ما يمكن ان نسميه « بمرونة عرض المشروع » اى درجة استعداده فى المدى الطويل لدفع الضرائب والمضى فى المشروع كما كان فى الماضى . يحتمل ان تكون استجابة المستهلكين لارتفاع الاسعار كبيرة فى معظم الاحيان . وبالطبع لو كانت الضريبة المفروضة على المشروع تساوى الضريبة المفروضة على غيره كما انه يدفع نفس تكاليف الانتاج فقد تتجه الاسعار كلها الى الارتفاع وعندئذ يضطر المستهلك الى دفع اسعار اعلى فى كثير من الاحيان . وحيث يزيد عنصر المخاطرة يزيد احتمال نقل عبء الضريبة الى المستهلك . ولما كان عنصر المخاطرة يزيد فى الشركات الكبرى فان هذه الشركات تتجنب عبء الضريبة .

وجدير بالذكر ان التاجر عندما يجد انه سيدفع جزءا كبيرا من ايراده ضريبة الدخل المكتسب سيجد ان المخاطرة التى يتضمنها المشروع قد لاتعادل الايراد الذى يستطيع ان يحققه منه ولذلك فانه سيتردد فى تحمل المخاطرة مقابل مبلغ اقل . وجدير بنا ان نذكر **أولا** : ان الضرائب التى تفرض على الدخل المكتسب فى بريطانيا ليست ضريبة على المخاطرة فى حالة الشركات المساهمة الكبرى ، لان الذين يدفعون الضريبة على الدخل المكتسب هم المديرون الذين يتقاضون مرتبات ولا يتحملون المخاطرة الا باعتبارهم مساهمين فى الشركات ، هذا بينما ان المساهمين العاديين هم الذين يتحملون المخاطر كلها ويدفعون الضريبة على الدخل غير المكتسب وهكذا يتضح ان توسيع نطاق الضريبة المفروضة على الدخول غير المكتسبة سيكون فى صالح المشروعات الصغيرة الشخصية دون المشروعات الكبرى .

ثانيا : على الرغم من ان انخفاض عائد المخاطرة يقلل من استعداد منظم المشروع فى بداية الامر للقيام باية مخاطرة فقد يعيد منظمو المشروعات النظر فى تقديراتهم للمكافأة التى يمكن ان يحققها قدر معين من المخاطرة ، فقد تدفع الانسان غريزته للمضاربة الى القيام بالمخاطرات التى تحقق له اكبر عائد فى الظروف الراهنة بغض النظر عن مقدار هذا العائد .

ثالثا : ان معدل الضريبة على الدخل المكتسب يعتبر احد العوامل الهامة الكثيرة التى تؤثر على المشروع أن لم يكن اقلها أهمية لان العامل الرئيسى الذى يؤثر على المشروع هو سياسة التوظيف العامة كما اشرنا من قبل . ولا شك فى أن رجل الاعمال يهتم بما اذا كانت الشركة ستحقق ربحا يبلغ ۰۰۰ر۱۰۰ جنيه أو خسارة قدرها ۰۰۰ر۱۰۰ جنيه اكثر من اهتمامها بما اذا كانت سترفع معدلا للضريبة يبلغ ۱۵٪ أو ۲۰٪ ، فلو كان نشاط الشركة فى نجاح ، نتيجة لاتباع سياسة توظيف قوية وأن الشركة ستدفع بارتياح الضريبة مهما ارتفع معدلها . وهذا ما تبينته الحكومتان السويدية والنيوزيلندية والحقيقة أن الظروف الاقتصادية العامة تعتبر عوامل اكثر أهمية من معدل الضرائب بالنسبة للمشروعات التجارية وهذا ما أثبتته تجربة الحرب الاخيرة والفترة التالية للحرب مباشرة .

ولذلك فان زيادة الضريبة على الدخل المكتسبة سيترك الـــرا

سيئا على المشروع بالنسبة لمنظمي المشروعات الصغيرة ولكن لو صحبه ارتفاع معدل الضريبة على الدخول غير المكتسبة مع اتباع سياسة نقدية ناجحة فان هذا الاثر يكون ضعيفا جدا .

ولكن ماهو تاثير رفع معـــدل ضريبة الدخول المكتســـبة على المدخـرات ؟ .. ينقسم تاثير ضرائب الدخل على الادخار الى نوعين احدهما مادي والاخر نفسي . فالضرائب تؤثر ماديا على قدرة الانسان على الادخار كما انها تؤثر على استعداده للادخار من الناحية النفســية .. ان الضريبة المفروضة على الدخول المكتسبة تؤثر على القدرة على الادخار نظرا لانها تخفض الدخل الذي يتبقى للافراد بعد دفع الضرائب .. وهي من ناحية اخرى تؤثر على الاستعداد للادخار نظرا لان الانسان يقرر ادخار مبلغ محدد بأى حال من الاحوال . ويضطره انخفاض دخله الى ادخار نسبة اكبر من دخله وانفاق نسبة اقل . وقد تزيد الرغبة في توفير دخل غير مكتسب وثابت في الشيخوخة من قوة التاثير النفسي ولا سيما بالنسبة لاصحاب المهن وذوى المرتبـات .

الفصل الثانى عشر

الضرائب والدخول غير المكتسبة

قد يبدو لاول وهلة آن ارتفاع معدل الضريبة على الدخل غير المكتسب لن يؤثر على كمية العمل غير ان الحقيقية عكس ذلك ، فزيادة الضريبة على الدخل غير المكتسب وما يصحبها من ارتفاع بسيط فى الضرائب المفروضة على الدخول المكتسبة تزيد العبء المفروض على الدخول غير المكتسبة وتقوى بذلك الباعث على العمل وقد يبدو أن الاشخاص القادرين جسمانيا على العمل ويعتمدون على الدخول غير المكتسبة قليلو العدد فى معظم الدول الديمقراطية ولكن لا جدال فى أن عددا كبيرا من افراد الطبقات التى تعيش على ممتلكاتها فقط تعتمد بصفة رئيسية على الدخول غير المكتسبة ولا يعمل هؤلاء الا بعض الوقت أو جزءا من حياتهم فقط . اذ آن طبقة الاغنياء العاطلين لاتزال قائمة ولم تزل وحيث أن زيادة العبء على الدخول غير المكتسبة لايمكن ان يقلل من استعداد أى شخص على العمل فلا بد من أن تكون هناك زيادة ايجابية فى انتاج العمل نتيجة لزيادة هذا العبء .

وأهم من ذلك طبعا تاثير زيادة ضرائب الدخل غير المكتسب على المشروع ولابد هنا من أن نبحث الموضوع من وجهتين : وجهة نظر صاحب المشروع الذى يفكر دائما فيما اذا كان يجب عليه آن يقدم على المخاطرة ووجهة نظر المدخر الذى يفكر فيما اذا كان يجدر به ان يشترى المزيد من الاسهم بالمضاربة فى السوق أم لا . وسوف يتاثر بهذه الزيادة طبقتان من رجال الاعمال هما طبقة مديرى الشركات الخاصة الذين يحصلون على الجزء الاكبر من دخلهم فى شكل حصص من الارباح وطبقة مديرى الشركات المساهمة ، وسوف تدفع ضرائب الدخل غير المكتسب من واقع حصص الارباح فى كل من النوعين من الشركات .

وفى ظل هذه الظروف ماهو تاثير الضريبة على مديرى الشركات الخاصة الذين يحصلون على معظم مكافآتهم على شكل حصص من الارباح عندما يفكرون فى اتخاذ قرار يتضمن احتمال حصولهم على ارباح أقل من الماضى مع تحمل نفس مقدار المخاطرة ؟ ان الزيادة فى الضريبة ستؤخذ من واقع حصصهم فى الارباح ويختلف مقدارها تبعا لاختلاف دخولهم ، أما بالنسبة للدخول غير المكتسبة فالوضع يختلف فلو كانوا يحصلون على جزء كبير من دخولهم غير المكتسبة من مصادر اخرى فقد يقال انهم سيصبحون اكثر استعدادا لتحمل المخاطرات فى مشروعاتهم

لكي يزيدوا من ارباحهم حتى يعوضوا النقص الذى اصاب دخـولهم غير المكتسـبة .

ولكن لو كان جزء كبير من دخلهم الاصلى يعود من مشروعاتهم الخاصة فقد يبدو ان زيادة الضريبة ستجعلهم اكثر حذرا حيث انهم سيكونون اكثر عرضة لخطر فقد نسبة كبيرة من دخلهم . وثمة افتراض بـأن زيادة الضريبة فى حالة الشركات الخاصة سرعان ما يؤدى الى قـلة استعداد منظمى المشروع للقيام باية مخاطرة . ولكن هنا ايضا قـد يتغير تقدير منظم المشروع للجزاء الذى يجب أن يحصل عليـه مقـابل تحمله المخاطرة بمضى الزمن .

والآن ما هو تأثير زيادة ضرائب الدخل غير المكتسـب على مديرى الشركات المساهمة ؟ ان موقف هؤلاء المديرين يختلف فرفع معدل الضريبة على الدخول غير المكتسبة لن يؤثر على دخولهم من الشركة الا اذا كانوا مساهمين بها . وحتى اذا كانوا يمتلكون أسهما فى هذه الشركة فـان نسبة ما تضيفه هذه الاسهم الى دخولهم قد لا تكون كبيرة ، هذا كما لن تؤثر الضريبة على أرباح الشركة المعلن عنها ولكنها ستخفض مقـدار الدخول الفعلية التى يحصل عليها المساهمون فى الشركة تبعا لدرجـة ثرائهم أو فقرهم وسوف تخفض مقدار الارباح غير الموزعة التى تستخدم كاحتياطى . ولكن المعلن عنها اكثر من اهتمامهم بالدخول المتبقيـة للمساهمين بعد دفع حصص الارباح .

ان الشركة التى يعتمد رئيس واعضاء مجلس ادارتها على شهرتها يقاس بمقدار الارباح المعلن عنها لابمقدار الدخول التى يمكن ان يحصـل عليها المساهمون بعد دفع الضرائب المستحقة على ارباحهم . وتتوقف الارباح غير الموزعة التى يمكن تخصيصها كاحتياطيات الى حد ما عـلى معدل الضريبة ولكن على الرغم من أن المديرين قد يتاثرون بالضريبة فى تحديد المبالغ اللازمة للشركة كاحتياطيات فلا يحتمل ان يؤدى ارتفاع معدل الضريبة على الارباح غير الموزعة الى اجبار المديرين على التخـلى عن المخاطرة التى كانوا يرون أنها ستحقق لهم فرصة الحصول على ايراد اضافى . ويحتمل الا يكون هذا الاعتبار فى اذهانهم بتاتا . ولو قارنا تاثير رفع معدل هذه الضريبة بالاحوال التجارية العامة وطبيعة العـوامل النقدية والتجارية الدورية فاننا نتبين عدم اهمية الاعمال الضريبية .

وربما كان المستثمر اكثر تاثيرا من غيره اذ ان ارتفاع معدل الضريبة على الدخل غير المكتسب من شانه ان يخفض نسبة العائد من استثمـار أى مبلغ معين فى السنوات المحددة القائدة . ولذلك فقد يقال انه لما كانت هذه الزيادة تؤثر على الاستثمار بغض النظر عن درجة المخاطرة التى ينطوى عليها فانها لن تغير جو المخاطرة أى الفرق بين اسهم المضاربة والسندات وبالتالى فلن تؤثر على توزيع راس المال المستثمر بين انواع الاسهم . وقد نضيف الى ذلك انه فى حالة رفع معدل الضريبـة على الدخول غير المكتسبة فان صاحب راس المال سيبحث عن الاستثمارات التى تدر عليـه عائدا اكبر ولذلك سيقبل على المضاربة بشراء الاسهم

وثالثا : ماهو تاثير رفع ضرائب الدخل غير المكتسب على الادخار؟ للاجابة على هذا السؤال يجب أن نبحث العوامل النفسية والعوامل المادية معا . ومن شأن العامل المادي ـ والمقصود به استيعاب الضرائب لمبالغ من المال كان من الممكن ادخارها ـ ان يقوى اذا كانت الضريبة على الدخول غير المكتسبة شديدة والواقع ان معظم الدخول المرتفعة غير مكتسبة كما ان نسبة كبيرة من لمدخرات الخاصة تنشأ عن الدخول المرتفعة غير مكتسبة كما أن نسبة كبيرة من المدخرات الخاصة تنشأ عن الدخول المرتفعة . وفرض ضريبة مرتفعة على الدخول غير المكتسبة المرتفعة من شأنه طبعا ان يخفض مقدار المدخرات الخاصة حيث ان هذه الضريبة لن تترك للراسمالى الثرى شيئا بعد استهلاكه للسلع والخدمات التى اعتاد استهلاكها

.ما العامل المادى بالنسبة لمدخرات المؤسسات اى الشركات ونقابات العمال وشركات المباني والتامين فسيكون أقل خطرا . وذلك لان المبالغ التى تبقى للشركة على شكل ارباح غير موزعة والتى يمكن أن تبقى على شكل مبالغ احتياطية منخفضة بمقدار الضريبة المستحقة على ارباح الشركات غير أن ضريبة الشركة تدفع بواقع معدلها العادى ولن تخضع للزيادة التدريجية التى تخضع لها ارباح الافراد الاغنياء . وسوف تنخفض مولود شركات التامين للاستثمار نظرا لانخفاض الفوائد التى تحصلها من ناحية انخفاض نسبة الارباح غير الموزعة الخاضعة للضريبة غير ان هذه الارباح غير الموزعة لن تتاثر لانها لاتخضع الا لضريبة ارباح الشركات العادية وينطبق نفس الكلام على استثمارات نقابات العمال وشركات المبانى وغيرها من الشركات

ومن الواضح ان الاثر المادى المترتب على رفع معدل ضريبة الدخل غير المكتسب سيعمل على خفض مقدار المدخرات الخاصة دون أن يؤثر كثيرا على مدخرات الهيئات والمؤسسات والشركات .

ونظرا لاهمية المدخرات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات فى الظروف الحديثة فان رفع الضريبة لن يترك سوى أثر بسيط على المدخرات بصفة عامة .

أما العامل النفسى فهو اقل تاثيرا بالطبع فالضريبة التى تفرض على الدخول غير المكتسبة من شأنها أن تخفض معدل الفائدة من وجهة نظر المقرض بينما تتركها هى بالنسبة للمقترض . فلو حصل المقرض على خمسة جنيهات سنويا عن كل ١٠٠ جنيه واضطر الى دفع اربعة شلنات ضريبة عن كل جنيه فان دخله ينخفض الى أربعة جنيهات ولكن المقترض سيدفع خمسة جنيهات . ولذلك فليس هناك اى تأثير نفسى على المقترض . ولكن ما تأثير ذلك على المقرض ؟ انه قد يرغب فى تثبيت دخله فى مستوى خمسة جنيهات فيضطر الى ادخار مبلغ اكبر واقراضه ليحقق ذلك وقد تؤدى محاولته هذه الى خفض معدل الفائدة التى يكون المقترض على استعداد لدفعها وفى هذه الحالة يضطر المقرض الى ادخار مبلغ اكبر ليحصل على الجنيهات الخمسة عن كل مائة جنيه . وعلى سبيل المثال لو ظل سعر الفائدة ثابتا عند مستوى ٥ ٪ فان المقرض سيضطر الى اقراض ٢٥ جنيه أخرى حتى يبلغ سعر الفائدة الاسمى

٢ر٦٥٪ ولكن محاولته هذه قد تخفض سعر الفائدة مما يضطره الى استثمار مبلغ أكبر من ٢٥ جنيها وهكذا يتضح لنا أن أولئك المدخرين الذين يرغبون فى تثبيت دخلهم النقدى غير المكتسب قد يدفعون الى زياده مدخراتهم كثيرا مقابل زيادة الضرائب .
ولكن قد يرى البعض الاخر ان عائد الاستثمار لايشجع على الادخار اذا انخفض كثيرا ، ومن ثم فانهم سيفضلون انفاق المبالغ التى كانوا سيدخرونها بل انهم فى حالة تطرف الضريبة قد يعمدون الى استهلاك رؤوس اموالهم فعلا . والواقع ان استجابة الراسمالى تتوقف على ما يمكن أن يحدث لراسماله ويتوقف هذا بالتالى على ضرائب التركات .
ولكن يبدو ان زيادة حدة ارتفاع مستوى الضرائب لن يشجع على الاستهلاك على نطاق واسع . فسوف يكون هناك اتجاهان متعارضان وهما زيادة مدخرات الاشخاص المتحمسين للمحافظة على دخلهم ثابتا وانخفاض مدخرات اولئك الذين يفكرون فى أن عائد الاستثمار لايشجع على ذلك، ولذلك يبدو انه لو كان معدل الضريبة ليرتفع بدرجة معتدلة على الدخول المتوسطة دون أن يكون مفاجئا بين فئات الدخل فقد لايؤدى العامل النفسى الى خفض مقدار المدخرات الخاصة .
ويمكن ايجاز تاثير حدة ارتفاع الضريبة المفروضة على الدخل غير المكتسب بزيادة انتاج العمل وقلة الاستعداد للمضاربة فى الاسواق وانخفاض مقدار المدخرات الخاصة من جانب الاغنياء . وهنا ايضا يتوقف الكثير على الظروف السائدة من ناحية وعلى مقدار زيادة الضريبة من ناحية اخرى . والواقع ان نظام الضرائب المباشرة فى بريطانيا الذى يعتبر فعالا فى بعض النواحى قد ضعف كثيرا بعد الغاء نظام فصل الضرائب المفروضة على الدخول المكتسبة عن الدخول غير المكتسبة فى عام ١٩٢١ .. ونتيجة لذلك كانت الضريبة المستحقة على الدخل الذى يصل الى ٣٠٠٠ جنيه فى نفس المستوى سواء أكان الدخل مكتسبا ام غيرمكتسب .. وهذه سياسة غير حكيمة تؤثر كثيرا على النظام الضريبى والاجتماعى بصفة هامة . ومن الممكن علاجها بسهولة عن طريق الاحتفاظ بفئات ضريبة الدخل والضرائب الاضافية مع فصل الضرائب المستحقة عن الدخول المكتسبة عن الضرائب المستحقة عن الدخول غير المكتسبة . ومن شان هذا الاصلاح أن يتمخض عن خفض مستوى الدخول الفردية غير المكتسبة دون التعرض للوحدات الانتاجية القائمة بالانتاج فعلا . ويجب الا يبدو اى تردد فى سبيل رفع معدل الضرائب المستحقة عن الدخول غير المكتسبة كثيرا بالنسبة للدخول العالية على الرغم من انه لابد من رفع حد الاعفاء بالنسبة للاطفال وغيرهم من الاشخاص الذين يعتمدون عليها عما هو فى الوقت الحاضر .
والحقيقة ان هناك عدة أساليب يمكن الاستفناء بها لخفض مستوى الدخول غير المكتسبة ولكن لابد من مراعاة الظروف السائدة قبل اتخاذ اى تغيير يمكننا أن نقول عموما أن القيام بهذا التغيير تدريجيا فى فترات الانتعاش من شانه أن يزيد بعض الشىء من الاستعداد للعمل ويغير الباعث على المخاطرة ويخفض اجمالى المدخرات الخاصة . ولكنه فى نفس الوقت سيشيع موارد ضخمة تساعد على تعزيز دخول جميع العمال الذين لايمتلكون ضروريات الحياة .

الفصل الثالث عشر

اعادة توزيع الدخل وسياسة التوظيف

يتضح من التحليل السابق ان رفع معدل ضريبة الدخل المكتسب وزيادة معدل الضريبة الى حد كبير على الدخول غير المكتسبة وتطبيق الضريبة التصاعدية الشديدة على التركات لن يغير كثيرا من مقدار العمل والنشاط الذى تقوم به الشركات ولكنه سيقيد الادخار الى حد ما لان جزاء العمل وعائد المخاطرة سيظل مرتفعا بل انه سيرتفع نظرا لانخفاض معدل الضريبة على الدخل المكتسب عن معدل الضريبة على الدخل غير المكتسب . ان تاثير ضرائب الدخل غير المكتسب والضرائب التصاعدية معا على الميراث قد يكون أكبر مما يوحى به بحث تاثير كل منهما على الفرد . فلو كانت الضرائب التى يدفعها الشخص عن الفوائد التى يحصل عليها مرتفعة وفى الوقت نفسه يخضع لضريبة التركات بقدر ما يتركه من المدخرات لورثته فقد لا يجد داعيا للعمل والكفاح . ولكن تجربة ضريبة الدخل وضريبة التركات تدل على أن تاثير ذلك لن يكون كبيرا . وحيث أن المدخرات الخاصة ذات اثر بسيط فيبدو انه يحق لنا أن نستنتج أن ضرائب الدخل غير المكتسب وضرائب التركات التصاعدية معا ستؤدى الى انخفاض معتدل فى معدل الادخار . وفى نفس الوقت تقوم سياسة التوظيف والقوى التجارية الدورية دائما بتحديد مقدار المخاطرة .

وعلينا أن نذكر أن الاستنتاج المترتب على مناقشتنا السابقة لسياسة التوظيف والدورة التجارية يتطلب تقييد الادخار الى حد اذا اريد أن نحافظ على التوازن العام والتوظيف الكامل ، اذ انه بزيادة الدخول وميل المدخرات الى الزيادة معها تظهر فجوة بين « الطلب الفعال الاجمالى » و « التكاليف الاجمالية » ولو كان الامر يتطلب المحافظة على الطلب الاجمالى ، فلا بد من تغطية هذه الفجوة بزيادة الاستهلاك أو الاستثمار . ولكن ثبت أن هناك اخطارا مختلفة فى تشجيع الاستثمار بعد حد معين وأن زيادة الاستهلاك هو اقوى واسلم وسيلة لتحقيق التوازن المستمر . ولذلك يبدو أن سياسة فرض الضرائب التى تهدف الى اعادة توزيع الدخل لاتضر التوازن الاقتصادى بل انها تعمل على تعزيز هذا التوازن ، وذلك لان الاثر الاقتصادى الرئيسى الذى تتركه اجراءات توزيع الدخل من جديد ــ كما سبق ان أوضحنا ــ هو انها تعمل على تغير المدخرات بعض الشىء . من الطبيعى ان يصحب هذا التقييد للادخار زيادة فى الاستهلاك . ومن الخطأ الفاحش طبعا ان نفترض أن فرض الضرائب المرتفعة على الاغنياء من شانه أن يدفع القوة الشرائية

الى الانهيار . بل انه ينقل القوة الشرائية من الاغنياء الى الفقراء . ولو كان الاغنياء والفقراء يعملون على انفاق ما يتاح لهم من الدخل فان اثر هذه الضرائب سيتساوى فى الحالين .

ويتوقف تحديد نسبة النقود التى توزع بين الادخار والانفاق على حالة الدورة التجارية واحتياجات سياسة التوظيف . ولو اضطر الامر الى زيادة « الطلب الاجمالى » فلا بد من الاهتمام بالانفاق والاستثمار ولو كان لابد من تقييد الطلب الاجمالى فلا بد من زيادة الاهتمام بالادخار . . وفى بعض الاحيان يستحسن أن يوجد عجز فى الميزانية بينما يستحسن وجود فائض فى أحوال أخرى من اجل استعادة التوازن . ولابد من الاختيار بعناية فائقة انسب الاوقات لزيادة الضرائب . ولكن القسمية التى تخول للسلطات المكلفة بفرض هذه الضرائب التى تهدف الى اعادة توزيع الدخل للتحكم فى العلاقة بين الادخار والانفاق اقوى سلاح للتغلب على الدورة التجارية ويتوقف مقدار المدخرات ـ على حد قول كينز نفسه ـ الى حد كبير على الظروف الدورية ومقادير الدخول الناجمة عنها ويتوقف نشاط المشروع بدوره على نجاح السياسة التقليدية فى المحافظة على الطلب الاجمالى مساوية للتكاليف الاجمالية والمحافظة بذلك على حد الربح العادى فى النظام كله . وبالتالى من التضليل أن تفكر فى مشكلة الضرائب التى تهدف الى اعادة توزيع الدخل على انها مشكلة التغلب على العوامل التى تحد من العمل والمخاطرة والادخار . ولكن انخفاض المدخرات يكون مرغوبا فيه عادة فى حالة ارتفاع مستوى المعيشة وازدياد الميل الى الادخار . وعلى ذلك فلا بد من أن تعتبر الضرائب الهادفة الى اعادة توزيع الدخل وسيلة هامة من الوسائل التى لا تستخدمها السياسة الاجتماعية فحسب بل السياسة الاقتصادية العامة وسياسة التوظيف ايضا وذلك نظرا لمرونتها وميلها الطبيعى الى تحديد المدخرات .

الفصل الرابع عشر

سياسة الانفاق لتوزيع الدخل من جديد

لاداعي للحديث بالتفصيل عن سياسة الانفاق التي تهدف الي توزيع الدخل من جديد ، فعندما تجمع النقود لاتكون هناك اية صعوبة في انفاقها كما ان الاشتراكيين لايختلفون كثيرا حول الاغراض التي يجب ان ينفق عليها ، فالدخول غير المكتسبة التي تتاح يمكن انفاقها لصالح المحتاجين للمساعدة كما انها في نفس الوقت ستعمل على تشغيل مايتوفر من راس المال والعمال نتيجة لانخفاض مستوى الانفاق عند الاغنياء . ومن الخطأ ان نفترض ان هذه السياسة من شانها ان توجد البطالة كما سبق ان ذكرنا . فسوف تحدث عملية تحويل وحيث ان العملية كلها ستتم بانتظام وتدريجيا فان التحويل لن يثير اية صعوبات خطيرة . هذا كما ان انفاق الدخول المحولة على الفقراء والقطاعات التي تستحق هذه الاموال في المجتمع لن يعتبر « عملا خيريا » باي حال من الاحوال . انه يعيد لهم ما يكسبوه عن طريق العمل وفقدوه نتيجة للتنظيم الاجتماعي العشوائي واضطرب الاسعار .

ومن الافضل ـ كمبدأ عام ـ ان تقدم الضروريات الاساسية للعيلة عينا لا نقدا ، لان الجهل وعدم القدرة على تحديد الضروريات الاساسية يعطلان قدرة المستهلكين على الاختيار كما ان الافراد لا يعرفون حقيقة ما يحتاجون اليه او بعبارة اخرى ما تحتاج اليه اسرهم . وعلينا ان نتذكر دائما ان ثلثي افراد الاسرة العادية لايختارون الا في نطاق ضيق جدا ، والدولة افضل من الشخص القائم على انفاق دخل الاسرة في تحديد الضروريات الاساسية فلا بد مثلا من توفير المسكن والوسائل الصحية والخدمات الصحية والتعليم والغذاء والكساء لجميع . وعندما تكون الاسرة من الفقر بحيث تعجز عن توفيرها جميعا يجب ان تتيحها لها الدولة من واقع الدخول غير المكتسبة التي تتوفر لديها . وتوفير هذه الاحتياجات الاساسية بهذه الطريقة يعمل اكثر من اية وسيلة اخرى على محو الفقراء وازالة العقبات الاساسية الضخمة التي تحول دون تحقيق السادة . ولقد اكدت ذلك تجربة الاستهلاك بالبطاقات وغيرها من الاجراءات التي كانت تهدف الى توزيع الدخول الحقيقية من جديد والتي اتخذت في الفترة مابين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٧ .

وهناك مبدآن جوهريان هما : «١» وضع نظام شامل للتامين القومي على غرار النظام الذي اقترحه لورد بيفريج في تقريره المقدم عام ١٩٤٣ والذي عدله قانون حكومة العمال الصادر في ١٩٤٦ . «٢» وضع خطة تحديد الحد الادنى القومي لاستهلاك ضروريات الحياة تقوم الدولة بتمويلها وتنظيمها .

اما الموارد التى تفيض بعد توفير ضروريات الحياة الاساسية عينا فيجب انفاقها نقدا مع الاحتفاظ بحرية المستهلكين فى الاختيار . وليس من الضرورى أن يتم هذا التوزيع بانفاق الاموال على شكل مساعدات ومعاشات على الرغم من نجاح هذاالشكل فعلا بل يجب ان يفهم على انه عملية رد الضرائب غير العادية التي دفعتها الطبقة الفقيرة من قبل .. فلا شك فى ان رد الضرائب المحلية التى سبق أن دفعها كل من يقل دخلهم الاسبوعى عن اربعة جنيهات والغاء ضريبة الشاى والسكر فى بريطانيا كان له اثر حسن كبير . هذا كما ان رفع مساعدات الاسرات يجب ان يكون جزء من النظام الاقتصادى العام الذى يهدف الى توزيع الدخول من جديد . والواقع ان تفاصيل سياسة الانفاق هذه لابد من أن تختلف باختلاف الظروف والبلدان ولا بد من ان يحددهاممثلو الاشخاص المعنيين ، أما المبدأ الضرورى الجوهرى فهو توفير الاحتياجات الاولية للفئات المحتاجة عن طريق انفاق الرصيد المتزايد من الدخول غيرالمكتسبة بعد جعلها ملكا للشعب .

والى جانب الحد من ظلم نظام الميراث والغاء عوامل عدم المساواة بفرض الضرائب الهادفة الى توزيع الدخول من جديد وعن طريق سياسة الانفاق لابد من اجراء تغييرات كثيرة ممكنة فى البنيان القانونى لنظام الاسعار بحيث يصبح اكثر عدالة ومساواة . وربما كان اهم شىء يجب الاهتمام به هو الغاء التمييز فى التعليم . وذلك لان معظم عوامل تكافؤ الفرص والايرادات الاحتكارية فى بريطانيا انما تقوم على أساس اعتماد نظام التعليم على الثراء لا القدرة . ولا بد من أن يكون هذا هدفا من الاهداف الرئيسية لبريطانيا فى المستقبل القريب .

الفصل الخامس عشر

التخـــطيط والاســـعار

لو حدثت هذه التغييرات فى الاطار القانونى لمستوى الاسعار دون أى تدخل فى بنيـــان الاسعـــار نفسه فما هو نوع النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يتحقق نتيجة لذلك » وعلى فرض وجود عالم تأخذ فيه جميع الدخول غير المكتسبة التحول تدريجيا الى يد الدولة نتيجة لضرائب الايلولة . عالم تسير الصناعات الكبرى الكثيرة فيه على أساس مبـــدأ السعر والربح . ويعمل فيه عدد من صغار منظمى المشروعات على هذا الاســـاس وتقل فيه عوامل عـــدم المســـاواة فى الدخول المكتســـبة وتكفل فيه الحرية للمستهلكين وتستخدم الدخول غير المكتسبة المتزايدة التى تؤول الى الحكومة لتعزيز موارد أولئك الافراد ذوى الدخول المنخفضة . وفى هـــذا العالم تنخفض عوامل عدم المساواة والفقر الى درجة كبيرة اذ أن الحد من الدخول غير المكتسبة الخاصة سيزيل الكثير من عدم المساواة كما أن انفاق الدولة من الدخول غير المكتسبة لصالح أصحاب الاجور المنخفضة يقلل من عوامل الفقـــر . وفى نفس الوقت من الممكن المحافظة على بنيان الاسعار سليما فى سوق المستهلكين وسوق العمل ويستطيع منظمو المشروعات تعديل الانتاج طبقا للرقم القيـــاسى المتغير للاسعار كما يفعلون أو كما هو مفروض أن يفعلوا ويمكنهم أن يقدروا تكاليف العمل والمواد الخام بنفس الطريقة . وتنعكس رغبات المستهلكين الحقيقية بدقة أكبر فى الطلب النقدى على السلع الاستهلاكية نظرا لقلة عدم المساواة الى درجة كبيرة ويبدو فى هذه الحال اننا قد توصلنا الى توزيع حقيقى لموارد الانتاج طبقا للاحتياجات دون قيام أية مشاكل خطيرة .

ان هذا النظام الاقتصادى الذى تترك فيه الاسعار والانتاج عرضة لتصارع المنتجين منفصلين دون أى تخطيط مركزى رغم توزيع الدخول غير المكتسبة على الخدمات الاجتماعية تدريجيا هو نظام يمكن أن يحدث فعـــلا ، ولو اغفلنا حاليا حجة هامة ســـاقها البروفيسور ميزيس — سوف نناقشها فى هذا الفصل — فاننا نحكم على هـــذا النظام بأنه فى

منتصف الطريق الذى يؤدى الى الاشتراكية والواقع أبعد من منتصف الطريق لان الاستفادة من الدخول غير المكتسبة لرفع مستوى معيشة الفقراء لا بد من أن تكون قلب الاشتراكية الحقيقى . ولذلك فان كل الذين يرون أن القمة الاقتصادية الكبرى فى عدم تقييد المنافسة والاسعار يجب أن يدركوا أنهم يستطيعون أن يقصدوا تشييد البنيان الاشتراكي دون التخلى عن مبادئهم . وهذا على الاقل هو الهدف الاول الذى يجب أن يكون المتحررون والراديكاليون والاشتراكيون أيضا على استعداد لبلوغه فى جميع بلدان العالم التى لا يتوفر فيها الاتفاق على الرغبة فى المضى الى أكثر من ذلك .

والحقيقة انه من المرغوب فيه أن ينص النظام الى أبعد من ذلك هناك مجموعتان من الحجج ضد الاكتفاء بهذا الهدف المحدد أما المجموعة الاولى فتقول انه من المستحيل التوقف عند هذا الحد على أساس ان الغاء ملكية الارض ورأس المال يعطل النظام لبنيان الاسعار بينما تقول الثانية آننا يجب ان نغير العملية والبنيان معا نظرا لان الانحرافات الناجمة عن بنيان الاسعار لا تنشأ عن الاطار القانونى فقط بل عن طبيعة العملية نفسها أيضا وعلى ذلك يبدو أن الحجة الثانية تدعو الى قيام التخطيط المركز . وقد سبق ان ذكرنا أن عدم ملاءمة موارد الثروة للاحتياجات الحقيقية تنشأ عن وجود دخول غير متساوية فى بنيان الاسعار . وينطبق هذا الكلام على الدخول المكتسبة والدخول غير المكتسبة على حد سواء ، فالاحتياجات الممثلة فى سكن الغنى ستظل تجذب عملية الاسعار بما لايتناسب مع الاحتياجات التى يمثلها سكن الفقير . كما أن الفقير سيظل يبذل قدرا غير متناسب من الجهود حتى اذا ألغيت الدخول غير المكتسبة وقلت عوامل عدم المساواة فى الدخول المكتسبة . ولن يظل عدم المساواة فى الدخول المكتسبة قائما فحسب بل تقدم الاساليب الفنية فى الانتاج وتزايد الغلة سيعملان على ايجاد الاحتكارات وظهور الدخول الاحتكارية . ولذلك سيسود مع سوء توجيه موارد الثروة الناجم عن ظروف الراسمالية الحرة . ولذلك يبدو انه من الجدير بنا أن نمضى الى أبعد من مجرد الغاء الدخول غير المكتسبة وأن نستعيض عن النظام الراسمالى الحر بنظام التخطيط .

ويثير هذا الحديث موضوع المبادىء التى يجب أن يعمل رجال التخطيط على هداها وهذه مشكلة حقيقية . وان كان قد أعرب عنها الاساتذة بيرسون وميزيس وهالم وهايك بطريقة عدوانية فى بحث بعنوان « التخطيط الاقتصادى الجماعى » وهى مشكلة يجب أن يواجهها الاشتراكيون اذا كانوا يريدون اقناع أصحاب العقول المستنيرة بأن لديهم نظاما عاقلا حكيما . ونقطة الضعف فى حجة بحث «التخطيط الاقتصادى

الجماعى » هى أنها تتضمن افتراض أن التوزيع « الاقتصادى » لموارد الثروة معناه توزيعها طبقا للطلب النقدى .

خلاصة القول أن المدافعين عن الراسمالية المطلقة يقيمون حججهم على أسس ضعيفة لانهم أولا : يعتبرون الطلب النقدى معيارا عادلا للحاجة وثانيا : يعتقدون أن الصراع بين المنتجين الافراد الذين لا تقيدهم الدولة يؤدى الى المنافسة وتحديد سياسة للاسعار . والواقع أن الطلب النقدى — فى حالة عدم تساوى الدخول لا يمثل الاحتياجات تمثيلا صحيحا ، كما أن الراسمالية المطلقة فى الانتاج لا تعنى التنافس فى تحديد الاسعار بل فوضى عارمة بين أشباه الاحتكاريين . وعلى ذلك فعند ما تتعرض للخطر قيمة انسانية يمكن التعرف عليها مثل السكن أو الغذاء او التعليم أو الصحة أو التوظيف يجب علينا أن ننظم أنفسنا لتحقيق هذه القيمة اى لا بد من « الخطة » اذا كنا نفضل استخدام هذا اللفظ . ويجب الا نقنع بالفوضى السعرية .

وهذا هو السبب الرئيسى للمضى فى الطريق من مجرد توزيع الدخول من جديد الى التخطيط المركزى للانتاج والتوظيف والاستهلاك على نطاق واسع يشمل الدولة كلها . وعلى الرغم من أننا نذكر دائما أن رجال التخطيط بشر فان التجربة التى مرت بها بريطانيا فيما بين عامى ١٩٤٠ ، ١٩٤٧ قد أثبتت أنه من الممكن تحقيق نتائج أفضل بكثير عن طريق هذا النوع من التخطيط لا تحققها الراسمالية المطلقة الا فى مجال الانتاج فحسب بل فى مجال الاستهلاك عامة .

الفصل السادس عشر

التكاليف والاســـــعار فى المجتمع الاشتراكى

لعل افضل طريقة لبحث كيفية التخلص من فوضى الاســعار فى المجتمع الاشتراكى هى أن نبحث حجج البروفيسور (فون ميزيس) والبروفيسور « هايك » فهى التى تمثل وجهة النظر المعارضــة حيث تثبت أنه لا يمكن ادخال أية تعديلات دون زعزعة النظام بأكمله ، ويقول ميزيس أنه من الخطورة بمكان أن تلغى الدخول غــير المكتســبة ويظل هيكل الاسعار دون مساس ، ويرى أنه لو ألغيت الدخول غير المكتسبة وصارت معظم الاراضى وراس المال فى يد الدولة لما كان هناك ســوق للسلع الراسمالية . ولو صح ذلك ــ على حد قوله ــ لما وجد هنــاك سعر للسلع الراسمالية وما وجد منظمو المشروعات والمديرون أية وسيلة لحساب تكاليف أرضهم ورؤوس أموالهم بحيث ينتهى الامر اخيرابانهيار نظام التكاليف والاسعار . وهذه مشكلة خطيرة حيث أن عــدم وجود سعر للارض وراس المال سيهدم بنيان الاســعار المتوازن الذى يقــوم الاقتصادى بتحليله .

ويتوقف مدى خطورة المشكلة على المبادىء التى يتم توزيع الارض والعمل بمقتضاها بين موارد الثروة الانتاجية المختلفة . ويقول ميزيس فى ختام الفصل الخامس عشر من بحث «التخطيط الاقتصادى الجماعى» انه لما كان عدم المساواة فى الدخول هو العامل الرئيسى « بغض النظــر عن الاطار القانونى » الذى يشوه بنيان الاسعار ، فان الخروج على هــذا البنيان يجب أن يكون لغرض ازالة عامل عدم المساواة . والخروج على النظام الراسمالى ضرورى عند تحديد سعر السلع الراسمالية فى المجتمع الاشتراكى . فقد تلجأ الدولة الى الاستفادة من المنافســـة فى سوق الاوراق المالية . ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك اذ سرعان ما تكتشف أن الاسعار التى تتضمنها المنافسة نظرية بحتــة . ومن ثم فلا يبقى امامها ســوى قرار واحد تستطيع أن تتخــذه جماعيا بصدد بتحديد المقدار الذى يجب ادخاره من الدخل القومى . وبرغم وجود مدخرات خاصــة فان الجزء الاكبر من المدخرات يجب أن تقــوم به الدولة ومن المستحيل أن يقرر رجال التخطيط المركزى مدى اســتعداد كل فــرد للادخار او التريث فيــه مقابل كل معدل للفائدة . فلا بد اذن من أن يتقرر جماعيا أن المدخرات الخاصة يجب أن تعزز هذا العام بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه من الدخول غير المكتسبة التى تحصلها الدولة . ويبدو أن

هذا هو القرار الحكيم والعاقل، الذى يجب أن تتخذه السلطة العامة، وهو يتضمن تخمينات مستحيلة (عما اذا كان أحد الافراد فى بلدة كارليل مثلا يفضل التوت على الكريز) . ولكنه على حكم جماعى على السرعة التى يجب ان يدخر بها المجتمع أو يستثمر بها أمواله وهناك طرق كثيرة لاصدار هذا الحكم لا تقل قوة عن التعرف على مليون حكم يصدر كل منها مستقلا وغير متقيد بالآخر . فالدولة الصناعية الحديثة مثلا لن تدخر كثيرا لو لم تكن هناك استثمارات جديدة . وهى فى نفس الوقت ستدخر كثيرا جدا لو انها استثمرت أموالها بسرعة الاستثمار فى روسيا أثناء فترة مشروع السنوات الخمس الاولى . ومن الممكن التوصل الى حالة متوسطة من الادخارات والعمل على تقليل الفوارق بين الدخول فلو أمكن مثلا مواجهة احتياجات العامل الماسة بانتاج السلع التى تعيش طويلا مثل المنازل لكان من الضرورى المحافظة على مستوى الاستثمار عاليا حتى اذا ما تحولت احتياجات العمال نحو السلع الاستهلاكية أمكن السماح بخفض معدلات الاستثمار ولتحقيق ذلك بنجاح لا بد من أن تلعب سياسة التوظف والحاجة الى خفض الطلب الفعال أو رفعه دورا هاما فى تحديد نطاق الاستثمار . ومن ثم يبدو أن تحديد مقدار الادخار والاستثمار على أساس هذه المبادىء العامة ميسور من الوجهة العملية .

وقد يقال انه لو كانت السلطة المركزية تحتكر المدخرات فلن تنفذ رغبات الافراد فى الادخار والانفاق بالنسبة المطلوبة اذ أن فرصة الفرد الاختيار بينها ستنعدم . وهذه العبارة غير صحيحة الا بمعناها الاكاديمى البحت لانه لو سمح لكل شخص بالادخار من دخله المكتسب والحصول على الفائدة فورا ونقدا فسوف تتحقق رغبات كل مدخر . حقيقة أن تأثير هذا الادخار على مستوى الاسعار العام وعلى الاستثمار سيختلف فيما لو لم تكن هناك سلطة مركزية . ولكن العلاقة بين الادخار والاستثمار وحجم الانتاج والدخول معقدة بما نتوقع معه أن يترك ادخار الفرد اثرا خاصا على هذه الكميات فى ظل نظام الراسمالية المطلقة . والحقيقة أن السلطة المركزية لن تحبط رغبة الفرد فى الادخار كما معدل الفائدة الذى تعرضه السلطة المركزية على المدخرين من الافراد قد يدفعهم الى ادخار مبالغ تختلف عن المبالغ التى كان يمكن أن يدخروها لو كان معدل الفائدة غير المحددة قد استقر فى مستوى آخر . ولكن معدل الفائدة يخضع للظروف الخارجة عن ارادة الفرد بحيث لايختلف الموقف كثيرا ..

واذا كانت السلطة المركزية حددت المبلغ الذى يمكن ادخاره فان هذه السلطة يجب أن تحدد المشروعات العامة التى يجب أن يسمح لها

بالاستفادة من المدخرات . ولا بد من ان نفترض وجود سلطة للاستثمار القومي توجه الاستثمارات الطويلة الاجل ونظام مصرفي يخضع للرقابة وسوق للاوراق المالية يوجه الاستثمارات القصيرة الاجل وانه لن يتمكن المنتجون بصفة عامة من الحصول على رؤوس الاموال الا من هذه المصادر. ويتوقف مدى اقراض المنتجين لبعضهم البعض او اقامتهم سوقا غير رسمية للاوراق المالية على معدلات الفائدة النسبية من ناحية وعلى الوضع القانوني من ناحية أخرى . ونحن نفترض هنا انه يستحسن الا يسمح بقيام أى سوق غير رسمية هامة سوى « سوق الاوراق المالية » . وان سوق الاوراق المالية لن يعيش الا في مرحلة الانتقال وانه حتى في هذه الحال ـ لن يعدو أن يكون سوقا لتبادل السندات القديمة بين الاشخاص الذين كونوا مدخراتهم من دخولهم المكتسبة . ويستحسن أن تقوم هيئة الاستثمار بالتصديق على جميع المستندات الجديدة وأن ترسم سلطة الهيئة في تحديد معدلات الفائدة ومستوى الاسعار في سوق الاوراق المالية . وبالاضافة الى ذلك يستحسن أن تحتفظ الدولة بكمية كبيرة ومتزايدة من سندات « سوق الاوراق المالية » ولقد انطبق كل ذلك على الاحوال في بريطانيا فيما بين عامي ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ .

وعند تحديد اتجاه الاستثمار توجه الهيئة المركزية نشاطها طبقا للمبادىء التالية : أن تأخذ في اعتبارها الاهداف الاجتماعية مثل تخطيط المدن وتأمين الوظائف وانهاض الريف . والحاجة الى انعاش المناطق التى تسكنها الطبقات الفقيرة . وجميع القيم الاجتماعية الاخرى. وقد توجه البنوك والهيئة المركزية المبادىء الاقتصادية التالية : لا بد من التمييز بين ثلاث مجموعات من السلع الاستهلاكية وهى السلع الضرورية والكماليات والمجموعة الباقية من السلع التى لا يمكن ادراجها في احدى المجموعتين. وتتضمن المجموعة الاولى جميع السلع والخدمات الضرورية للحياة والحرية والسعادة لاى انسان واللبن والخبز واللحوم والخضروات والفاكهة والملابس والمساكن والخدمات الصحية والاجازات ... الخ. بينما تتضمن مجموعة الكماليات جميع السلع التى لا يشتريها الشخص العادى الا بعد وفاء احتياجاته الاساسية مثل الخمور والسيارات والسيجار الى غير ذلك .. اما بقية السلع فيمكن اعتبارها سلعا محايدة بين المجموعتين السابقتين . ولقد اظهرت تجربة فترة الحرب انه ليس من العسير في الدولة الديمقراطية أن توضع قوائم بالسلع الاساسية التى تحظى بالاقبال العام . وعند ما تجمع هذه القوائم تحدد البنوك وهيئة الاستثمار معدل الفائدة بحيث تستوعب مجالس المرافق العامة ومنظمو المشروعات اجمالى عرض المدخرات . وقد يتغير المعدل طبعا

بطول مدة القرض ومقدار المخاطرة لان مجلس ادارة هيئة الاستثمار والبنوك يرجح أن تكون قادرة على الحكم على مدى المخاطرة التي ينطوي عليها الذهن . ويحسن أن يعتبر المعدل المتوسط للفائدة معدلا للفائدة بالبنوك وبذلك تتغير جميع المعدلات الاخرى تبعا له . ويجب أن يطالب كل منظم أو هيئة عامة تقوم بانتاج السلع المحايدة بدفع معدل عادى سيدخل هذا المعدل ضمن التكاليف ويستحسن أن يخفض المعدل بالنسبة لمنتجى السلع الضرورية للحياة . بينما يدفع منتجو الكماليات معدلا اعلى . ومن الممكن زيادة عرض معظم السلع الاستهلاكية مثل المنازل بهذه الطريقة . وتستطيع الهيئة المركزية ايضا أن تقدم الاموال اللازمة للبناء واصلاح منازل العمال بمعدل اقل من المعدل السائد .

ويمكن تبرير تجاوز المعدلات الجارية للفائدة ووضع معدلات خاصة لمنتجى السلع الاساسية ومنتجى الكماليات بالحاجة الى ازالة آثار عدم تساوى الدخول على بنيان الاسعار . ولو اتبعت سلطات الاستثمار هذه الخطة العامة فسوف يقوم بتحديد توزيع المدخرات بقدر ما تتطلبه الحاجة الى انتاج السلع المحايدة وبالاسعار العادية . هذا كما يحسن أن تقدم المساعدة المالية لانتاج السلع الاساسية فى نفس الوقت على حساب انتاج الكماليات ، عندئذ تصبح الخطة عملية وتعمل فى الوقت نفسه على ازالة عدم المساواة لان كل منتج سوف يتحمل سعرا خاصا لراس المال يظهر بين التكاليف التى يدفعها وهذا السعر يتفق مع الاحتياجات الحقيقية بعكس سعر الفائدة المطلق الذى يميز الرأسمالية

وقد تكون معالجة موضوع الريع مماثلة لموضوع الربح والفائدة ، ومن الافضل ان تلجأ الدولة لايجاد حل لها بتحديد العرض باعتبارها المالك العام للارض لان الارض من المعطيات . ومن الناحية الاخرى فليس من اليسير تحديد الريع العادى الا بالنسبة لانواع معينة قليلة من الاراضى حيث أن قيمة الارض باختلاف انواعها واختلاف مواقعها تختلف وتتباين الى ما لا نهاية ، ومن المفهوم عند التحديد بمعرفة الدولة أن بعض الاراضى لن تؤجر مهما بلغ ريعها ويدخل فى نطاق هذه الاراضى الحدائق وسواحل البحار والاراضى الممتدة بطول الطرق الرئيسية . كما أن هناك اعتبارات اجتماعية خاصة بالريع يجب مراعاتها عند تأجير الارض لاقامة منازل أفراد الطبقة العاملة والمدارس والاراضى الزراعية التى تستخدم لانتاج الضروريات الاساسية بتحديد ايجار مخفض عنها. ومن ناحية أخرى فان أراضى ملاعب الجولف والفنادق المرتفعة الثمن والمصانع التى تقوم بانتاج الكماليات يمكن تحديد ايجار مرتفع عنها . ولكن كيف يمكن تمييز الاراضى التى يمكن تأجيرها بايجار مرتفع عن غيرها من الاراضى ؟ وببساطة .. وبعد فهل تظل فئات الايجار التى تحددها الدولة ثابتة ؟ أن هناك عوامل يجب مراعاتها حول تثبيت

الايجار فان قيمة النقود ومعدل الفائدة تتغير بمضى الزمن كما ان قيمة انواع الاراضى النسبية تختلف ايضا . اما بالنسبة للاراضى التى لاتكون محـلا للاعتبارات المتقدمة فيبـدو ان الدولة لا بد من ان تفرض اعلى ايجار يكون لدى اى شخص الاستعداد لدفعه . ولكن فى حالة استخدام الاراضى الهامة اجتماعيا او لانتاج ضروريات الحياة فان الدولة تحـدد عنها ايجارا منخفضا ويعتبر ذلك فى حد ذاته مساعدة مالية .

ومن الممكن ان تغير الهيئة المركزية البنيان العام للايجارات ومساحة الارض التى يتاح للمستأجرين الرئيسيين الحصول عليها بحيث يتكيف العرض مع الطلب فى مستوى الريع السائد فى كل فئة . ويساعد هـذا ايضا على تحديد الطلب على الاراضى بأساليب التغير العـادية بين المستأجرين فى نفس الفئة . وفى نفس الوقت يجب تقديم المسـاعدات لبناء مساكن الطبقة العاملة والحدائق والملاعب . واخيرا .. فان ايجار الاراضى الاجمالى الذى يعـود الى الدولة تقوم بدورها بانفـاقه على الخدمات الاجتماعية .

وبهذا النوع من انواع الرقابة على الاراضى والايجار تتاح فوائدجمة سواء من ناحيـة رسم سياسة تخطيطية للمدن . أو تنظيم سـياسة التوظيف . أو ايجار حصيلة للدولة لاداء خدماتها لتخطيـــط المـدن وجميع القيم المقترنة بها كما تستفيد منه ايضا سياســة التوظيف مع كفالة المرونة فى تقدير قيم ايجار المصانع التى تملكها الدولة حسب تطور الظروف الاقتصادية .

واذا تم تحديد الايجارات والفوائد بهـذه الطريقة فسـوف يجد المنتجون ــ سواء اكانوا افرادا أم تحت هيئات تخضع لاشراف الدولة ــ أن نفقات رأس المال والارض قد حددت لهم ، وبالتالى سوف يستطيعون أن يدخلوا هذه النفقات فى اعتبارهم عند تحديد مقدار الانتاج وطبيعته. وسوف تختلف فى كثير من الاحوال مفردات الريع والفائدة ، كما تكون عليه فى ظل النظام الراسمالى المطلق غير المقيد . غير ان هدف هذا التغير هو أن يجعل النظام يتمشى مع الحاجات الحقيقية . وفى نفس الوقت يمكن شراء السلع الراسمالية مثل الآلات والمصانع وبيعها بين الوحدات الانتاجية بالطرق العادية .

اما بقية نفقات عوامل الانتاج الاخرى مثل الاجور والمرتبات فهى لا تنطوى على اية صعوبة اذ يمكن تحديدها على اساس مباذىء النظام الراسمالى المطلق فى المجتمع الاشتراكى لو كانت هذه المبـــادىء مرغوبا فيها نظرا لقيام بعض المنافسة بين منظمى المشروعات من ناحية والعمال من ناحية اخرى . ولكن .. هل هذه الطريقة هى المثلى ؟ والا فكيف السبيل لتحديد الاجور ؟ اننا اما ان نرفع دخول العمال والموظفين برفع أجورهم ومرتباتهم النقـدية أو بترك الاجور والمرتبات النقدية ثابتـة

وتقديم الخدمات الاجتماعية والمساعدات المالية لذوى الدخول المنخفضة. والواقع أن تأثير هاتين السياستين فى رفع الدخول الحقيقية للعمال متشابهة ولكن سياسة محاولة رفع معدلات الاجور باتخاذ اجراءات شبه قسرية فيتمخض عن شر آخر وهو انها تغير نسب التكاليف الى بعضها البعض أي انها تقضى على دخل منظم المشروع المكتسب .

فاذا اتبعت مثل هذه السياسة فى مرحلة الانتقال التى يكون فيها جزء من النظام الاقتصادى ملكا للشعب ــ فان دخول منظمى المشروعات تميل الى الانخفاض فى القطاع غير الاشتراكى من الصناعات اى بعبارة اخرى يرتفع اجمالى الاجور ويرتفع اجمالى التكاليف اللازمة لتحقيق التوظيف الكامل .

وحيث ان السياستين تحققان هدف زيادة دخل العمال وحيث أن سياسة رفع الاجور بطريقة تبالغ فيها قد تؤدى الى ظهور آثار سيئة بما فى ذلك البطالة التى قد تؤدى الى خفض اجمالى الدخل الحقيقى الذى يحصل عليه العمال) . فمن الافضل أن تتبع سياسة تعزيز الاجور دون رفعها فى مرحلة الانتقال ..

ويجب أن نتذكر أولا ان عنصر الربح الذى يوزع على شكل حصص دون ان يدخل فى حساب الدخل المكتسب لرجال الاعمال سيتحول تدريجيا الى الدولة عن طريق الغاء الوراثة . وثانيا : أن ضغط نقابات العمال المستمر سيعمل على رفع الاجور عن طريق اساليب المساومة الجماعية العادية . وثالثا : أن خفض الاجور غير المكتسبة الذى تقيمه المساومة الفردية الى اعطاء صورة حقيقية للقدرات والحاجات ..

ولا بد من أن يتجه العمال فى ظل النظام الموجه جزئيا الى الصناعات التى تنتج السلع الضرورية . وابتعدوا عن تلك الصناعات التى تنتج السلع الاقل احتياجا فى المجتمع . وحيث أن اى نوع من انواع الضغط التى تمنع الفرد من اختيار العمل الذى يريده فى زمن السلم يعتبر انتهاكا للحرية الانسانية لا يتمشى مع المبادىء الاساسية التى تقوم عليها الديمقراطية والاشتراكية فلا بد من أن يجتذب العامل الى بعض الصناعات بتغيير نسبى فى معدلات الاجور والدخول . وليس معنى هذا أن الحكومة تضطر الى وقف نظام المفاوضة الجماعية ولكن يجب أن توضع رغبتها فى أن تزيد أرباح الصناعات الاساسية التى تحتاج الى الايدى العاملة على أرباح الصناعات الاخرى . ويجب أن تكون الدولة على استعداد لتحديد الصناعات التى تعتقد أنه يجب رفع الاجور فيها بما يحقق المصلحة الوطنية . وهذا هو الحل البسيط لمشكلة « سياسة الاجور » التى كثيرا ماتتردد فى ظل الحكم الاشتراكى . ولقد نجحت سياسة المفاوضة الجماعية بفضل هذا التوجيه أثناء الحرب الاخيرة ويحتمل أن يستمر نجاحها فى زمن السلم لنفس هذه الاسباب .

مع الباعة في كل مكان

من الشرق والغرب

تقدم

الأمريكي القبيح

تأليف

وليام . ج . لدرر

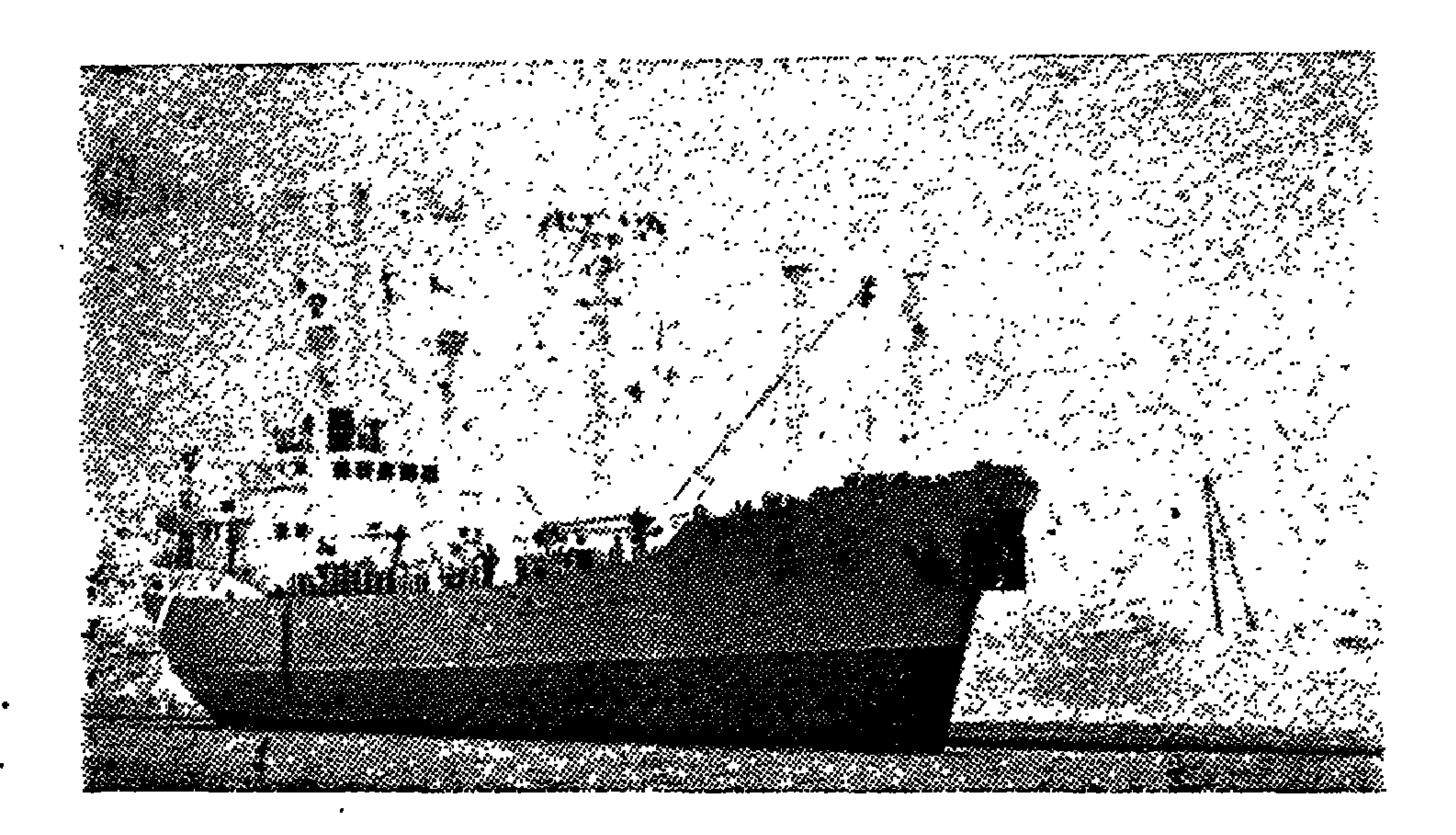
و

يوجين . بردك

تعريب ميشيل تكلا

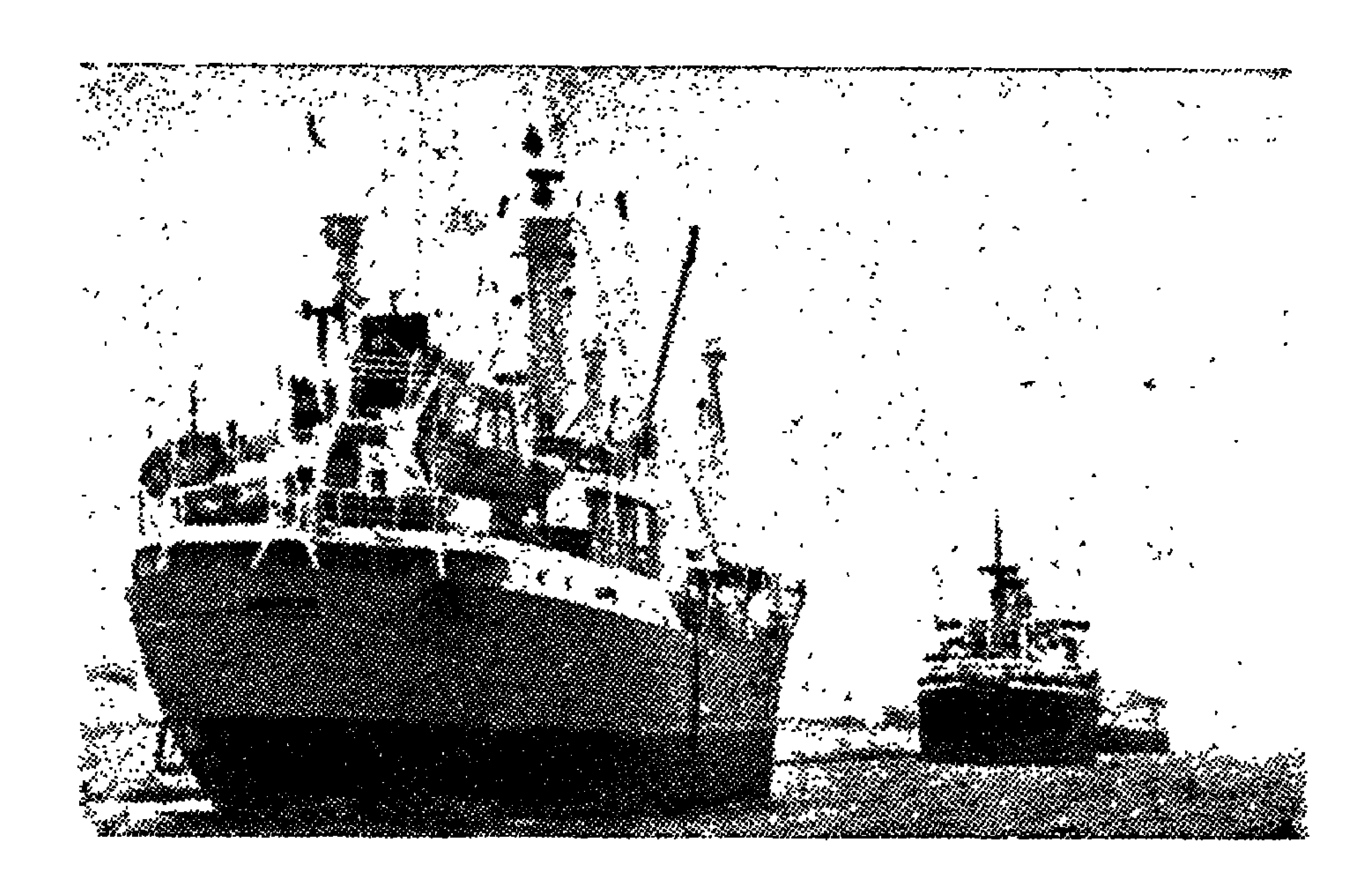
تقديم محمد عطا

مراجعة دكتور ابراهيم جمعه



هيئة قناة السويس

انباء القناة





١٠ مارس

عبرت القناة اليوم من الشمال الى الجنوب السفينة « قناة السويس » التى قامت ببنائها ترسانة الهيئة ..

هذا وقد قطعت السفينة ٢٥٠٠٠ كيلو متر طافت خلالها بموانىء لبنان واليونان والاتحاد السوفيتى وموانىء البحر الأدرياتيكى ..

وفى أثناء عبورها تبودلت برقيات التهنئة بين المهندس محمود يونس رئيس الهيئة ، وبين قبطان السفينة ..

١٢ مارس

زار القناة وفد من خريجى كلية المقاصد الاسلامية ببيروت يبلغ عددهم حوالى ٨٠ شخصا .. واثر وصول الوفد الى الاسماعيلية توجهوا الى نادى الشراع حيث شاهدوا تحركات السفن عبر القناة من بحيرة التمساح ، ثم توجهوا الى مركز الأبحاث لمشاهدة بعض التجارب العلمية بالمركز .. وعند الظهر اتخذوا طريقهم الى بورسعيد لزيارة الترسانة البحرية والحوض العائم « عيد النصر » ..



١٥٧ ـ شارع عبيد ـ روض الفرج
تليفون : ٤٥٣٤٦ ـ ٤٥٤٠٥ ـ ٣١٦٢٥

مجموعة

اخترنالك

تصدر

أسبوعيه باللغات العالمية

يشترك فى تحريرها واعدادها

لجنة " اخترنالك "



المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج
تليفون : ٤٥٣٤٦ - ٤٥٤٠٥ - ٣١٦٢٥

العدد ١٢٧ الثمن ١٠ قروش